مشكلات تعريب المصطلح اللّغوي المعاصر

اعداد

مصطفى طاهر أحمد الحيادرة

١٩٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مشكلات تعريب المصطلح اللّغوي المعاصر

إعداد

مصطفى طاهر أحمد الحيادرة

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٠

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية من جامعة اليرموك
تخصص لغة ونحو

لجنة المناقشة:

أ. د.سمير شريف استيتية.....رئيسا

أ. د.عبدالكريم خليفة.....عضواً

د. سلمان القضاة.....عضواً

١٩٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

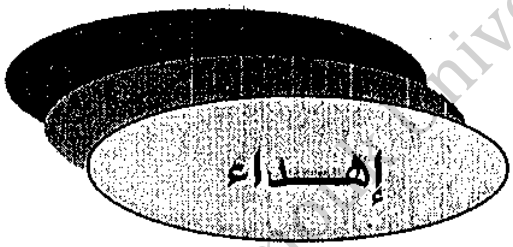

إلى الشمعتين اللتين أحرقتا
نفسيهما وأضاءتا لي طريقي
والديّ العزيزين
سائلا المولى أن يظلهما بظله
يوم لا ظل إلا ظله.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتـــويات

الموضوع	الصفحة
ملخص الدراسة	ز
المقدمة:	١
الفصل الأول: المصطلح اللّغوي المعاصر وعلم المصطلح	٦
أولا: القواعد الأساسية في بناء المصطلح وتعريبه:	٧
ثانيا: محاولات المتخصصين تطبيق هذه القواعد	
ومدى اتفاق مصطلحاتهم معها:	١٧
أ. محاولات المتخصصين تطبيق قواعد المصطلح:	١٧
ب. مدى تطبيق المتخصصين لما أقرّوه في مؤلفاتهم	
ومعاجمهم ومدى اتفاقهم مع قواعد علم المصطلح:	٢٤
الفصل الثاني: آلية الجهود العربية المعاصرة في تعريب المصطلحات اللغوية	
فلسفة التعريب	٣٠
خطة عمل الجهود العربية	٤١
آلية العمل	٤٥
أولاً: آلية الجهود الفردية:-	٤٥
ثانياً: آلية الجهود الجماعية	٥٧
الإنجازات	٧٤
أولاً: الإنجازات الجماعية في تعريب المصطلحات :	٧٤
ثانياً: الإنجازات الفردية	٧٥
مراحل العمل المصطلحي	٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- مرحلة الريادة: ٧٦
ب- المرحلة الثانية ٧٩
جـ- المرحلة الثالثة ٨٥
الفصل الثالث: أسباب مشكلات المصطلحات ونتائجها ومحاولات تجاوزها ٩٠
المشكلات ٩١
١- مشكلة التعدد: ٩١
٢- الإلباس وعدم الدقة ٩٦
٣- نقص المصطلحات وعدم شيوعها ٩٨
٤- مشكلة استخدام الألفاظ والصيغ الأجنبية ١٠١
أسباب هذه المشكلات ١٠٣
نتائج المشكلات ١١٠
المحاولات التي قامت لتجاوز هذه المشكلات ١١٢

الفصل الرابع: المصطلح اللغوي المعاصر وإمكانات العربية ١٢١
١. الإمكانات التي تساعد على وضع المصطلح وتعريبه ١٢١
أولاً: التراث: ١٢٤
ثانياً: الاشتقاق ١٢٤
ثالثاً: الجذور غير المستخدمة ١٣٠
رابعاً: المجاز ١٣١
خامساً: المشترك ١٣٢
٢. كيف استغل أسلافنا هذه الإمكانات ١٣٤
٣. كيف يمكن أن نستغل هذه الإمكانات: ١٣٨
أ- التراث: ١٣٨
ب- الاشتقاق: ١٣٨
جـ- المشترك اللفظي: ١٣٩
د- المشترك المعنوي: ١٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. مدى استغلال الجهود المعاصرة لهذه الإمكانات: ١٤٠
النتائج والتوصيات
أولاً: النتائج ١٤٣
ثانياً: التوصيات ١٤٥
المصادر والمراجع
المراجع العربية ١٤٩
الكتب ١٤٩
الأبحاث ١٥٤
المراجع الأجنبية ١٦٠
الملخص بالأجنبية ١٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص

مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر

إعداد

مصطفى طاهر احمد الحيادرة

ماجستير لغة عربية، تخصص لغة ونحو، جامعة اليرموك، ١٩٩٣

إشراف

ا.د. سمير شريف ستيتية

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مشكلات تعريب المصطلحات اللغوية المعاصرة، والوقوف على أسباب هذه المشكلات، ومظاهرها، ونتائجها، ومحاولات تجاوزها، والإمكانات التي تساعدنا في تجاوزها ووقفت الدراسة على أهم المحاولات التي وضعت في قواعد المصطلح، وخلصت إلى أهم القواعد التي يمكن أن تُتّبع في صياغة المصطلحات ثم وقفت على محاولات المتخصصين لتطبيق هذه القواعد؛ فوجدت بعضهم يطبق جزءاً، وبقي جزء آخر لم يطبق في الصياغة فنتج عن ذلك عدد من المشكلات.

وحاولت الدراسة الوقوف على أهم هذه المشكلات فرصدت منها: تعدد المصطلحات، والإلباس، وعدم الدقة، ونقص المصطلحات، وعدم شيوعها، واستخدام المصطلحات والصيغ الأجنبية.

وكان من أبرز الأسباب التي أدت الى ذلك؛ حداثة هذا العلم في العربية، وتنوع البيئات التي صدر منها المصطلح، وكون معظم الجهود التي قامت لذلك فردية، واختلاف الجهة التي ينظر إلى المصطلح منها، وسوء فهم المعرّبين لمفهوم المصطلح، والتعصب لمصطلحات بعينها، وضعف الصلة بين جامعات المشرق والمغرب، ونتج عن هذه الأسباب: اضطراب الباحثين في تحديد المدلول الحقيقي للمصطلح ووصول المعّربين إلى أحكام مغايرة للواقع الحقيقي لحقيقية المصطلح،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على خير خلقه النبي العربي الأمين وبعد.

فإن العلوم الحديثة تتطور بسرعة هائلة؛ فلا يكاد يصلنا شيء من هذه العلوم؛ حتى نسمع بتطور جديد. ولم يقتصر هذا التطور على علم دون آخر؛ فشمل ذلك مختلف مناحي الحياة. ولا يختلف علم اللغة عن هذه العلوم؛ فمنذ بدأت العناية به وهو يتسارع بشكل كبير؛ إذ ظهرت عدة مدارس ونظريات في اللغة في مختلف أنحاء العالم، وتولد عن كل مدرسة أو نظرية مفاهيم عدة؛ واحتاج أصحاب هذه النظريات إلى ألفاظ تؤدي المفاهيم التي يريدونها بأسهل الطرق وأدقها؛ وفق ما تسمح به لغاتهم.

وعندما دخل هذا العلم إلى العربية أحس المتعاملون معه بغرابته وصعوبته؛ وذلك بسبب أمرين اثنين، أولهما: أن هذا العلم اللغوي الحديث نشأ وتطور في بيئة غريبة عنهم، وعندما وصل إليهم أحسوا بأنهم أمام علم جديد لم يُعهد من قبل؛ فهذا العلم يختلف اختلافاً كلياً عن العلوم اللغوية العربية القديمة. وثانيهما متولد عن الأول وهو: أنهم أحسوا بحاجتهم إلى امتلاك أداة هذا العلم وهي المصطلح. ولما كان المصطلح المستخدم نابعاً من اللغات الأجنبية؛ وقع المتعاملون مع هذا العلم في حيرة وارتباك. وحين حاول المتخصصون نقل هذه العلوم إلى العربية واجهتهم مشكلة المصطلح مرة أخرى. وجاءت هذه الدراسة لتحاول الوقوف على هذه الظاهرة، وتبين أسبابها، ومظاهرها ونتائجها، والمحاولات التي قامت لتجاوزها. والإمكانات التي تساعد على حلها. وكانت فكرة هذه الدراسة قد بدأت تظهر منذ بداية دراستي في الدراسات العليا؛ غير أنني كنت أرغب في أن تتوجه جهودي لخدمة كتاب الله عز

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وجل، ولما عرض علي أستاذي المشرف هذا الموضوع؛ وجدت فيه خدمة للغة القرآن بصورة مباشرة، ومن ثم للقران الكريم بصورة غير مباشرة، فاخترته راغبا فيه، وراجيا أن يوفقني الله في إنجازه.

وكان أن قام عدد من الدراسات والبحوث التي تحاول أن تحد من هذه المشكلة، غير أنني وجدت أن هذه الدراسات؛ جعلت كل واحدة منها جزءاً من القضية هدفاً لها؛ فلم نجد دراسة واحدة وضعت في حسبانها أن تعالج القضية من كافة أطرافها. وفي حين وجدنا عدداً وافراً من الدراسات لم تتعمق في هذه القضية، وجدنا عدداً آخر من الدراسات يقف عليها ويتعمق فيها، وكان من أهمها أربع محاولات هي: محاولات الدكتور محمد رشاد الحمزاوي والدكتور علي القاسمي والدكتور أحمد مختار عمر والدكتور سمير ستيتية. وكان لكل دراسة من هذه الدراسات هدف تسعى إلى تحقيقه؛ فركز الدكتور الحمزاوي على جانب واحد هو تعدد المصطلحات، وركز الدكتور علي القاسمي على تعدد المصطلحات، ومحاولة إنشاء بنك للمصطلحات.وحاول الدكتور أحمد مختار عمر الوقوف على بعض المشكلات التي تعاني منها المصطلحات الألسنية العربية، فزاد في دراسته أن تعرض لمشكلات أخرى. وجاءت دراسة الدكتور سمير ستيتية لتكشف عن المشكلات التي يتعرض لها المصطلح في لغته الأم وعند تعريبه، لتضع تصوراً لمواصفات المعجم اللساني الشامل الموحد.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لها في أنها حاولت أخذ الموضوع بشمولية أكبر؛ فهي تهدف إلى التعرف إلى معطيات علم المصطلح التي يمكن أن تستثمر في صياغة مصطلحاتنا اللغوية، ودراسة أهم المشكلات التي تواجه المصطلحات: مظاهرها، وأسبابها، ونتائجها، والمحاولات التي قامت لتجاوزها. والتعرف إلى الجهود التي قامت في مجال المصطلحات وفلسفة القائمين على ذلك، وخطتهم في العمل، وأهم الإنجازات التي حققوها في هذا المجال، وما شمل كل ذلك من عيوب ومناقص، ومن ثم التعرف على إمكانات العربية المتوافرة لتجاوز هذه المشكلات. وللوصول إلى ما أردت قسمت الدراسة إلى أربعة فصول:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- الفصل الأول وخصصته لدراسة المصطلح اللغوي المعاصر؛ فتتبعت المحاولات التي قامت في سبيل وضع قواعد لصوغ المصطلحات. وحاولت استخلاص ما يمكن أن يكون قواعد تساعد في تجاوز عدد من المشكلات التي تواجهنا، وحاولت رصد مدى اتفاق المتخصصين مع هذه القواعد، ومدى تطبيقهم لما أقرّوه منها في مؤلفاتهم ومعاجمهم.

وفي الفصل الثاني تناولت آلية الجهود التي قامت في مجال المصطلحات؛ من حيث فلسفة المشتغلين بها، وخطة عملهم، وإنجازاتهم؛ فوجدت أن فلسفة التعريب تختلف من شخص لآخر؛ فبينما وجدنا بعضهم يرى ضرورة متابعة المصطلحات الوافدة أولاً بأول؛ وجدنا آخرين يرون أنه لا بأس من أن نترك المصطلحات حتى تستقر ثم نعرّبها. ونظر بعضهم إلى اللغة على أنها قاصرة عن تأدية المفاهيم الأجنبية، وفي مقابلهم وجدنا من يحاول أن ينصف اللغة ويبين بعض إمكاناتها، ووجدت أن معظم الجهود التي قامت لمعالجة المصطلحات اللغوية كانت فردية؛ في حين كانت الجهود الجماعية دون المستوى المتوقع منها. ووقفت على أهم المراحل التي مر بها العمل المصطلحي اللغوي؛ محاولاً إبراز ميزات هذه الأعمال والهنات التي وقعت بها.

وفي الفصل الثالث تناولت أهم المشكلات التي تعاني منها مصطلحاتنا اللغوية، وحاولت تتبع أسباب هذه المشكلات، والنتائج التي تمخضت عنها، والمحاولات التي قامت لتجاوز هذه المشكلات؛ فوجدت أن أهم هذه المشكلات تتمثل في المصطلحات، والإلباس وعدم الدقة، ونقص المصطلحات وعدم شيوعها، بالإضافة إلى استخدام المصطلحات والصيغ الأجنبية، ووجدت أن ثمة جهوداً وآراء يمكن أن يؤخذ بها في هذا المجال.

وجاء الفصل الرابع بعنوان: المصطلح اللغوي وإمكانات العربية، حاولت فيه استجلاء إمكانات اللغة العربية التي يمكن أن تستخدم في صوغ المصطلحات التي نحتاجها في العلوم اللغوية، والعلوم الأخرى؛ إذ تحتوي لغتنا عدداً من الإمكانات، أشار العلماء إلى بعضها واستخدموه، وأغفلوا عدداً آخر من هذه الإمكانات؛ فحاولت

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إثباتها، وبيان كيفية استغلالها، وحاولت أن اثبت مدى استخدام اللغويين لها قديماً وحديثاً.

وختمت دراستي بعدد من التوصيات وجدت أنها يمكن أن تساعدنا في تخطي بعض المشكلات التي تواجهنا.

ومن المفيد أن نذكر أن دلالة مصطلح (المعرّب) قد اضطربت وأن استخداماته قد تعددت؛ فاستخدم عند بعض العلماء ليدل على "ما تتفوه به العرب من الأسماء الأعجمية على منهاجها" وحاول بعضهم أن يحدد دلالته بـ" أن يكون اللفظ الأعجمي المنقول إلى اللغة العربية قد جرى عليه إبدال في الحروف، وتغيير في البناء حتى صار كالعربي".

وفي هذه الدراسة استخدم التعريب ليدل على التعبير عن المفاهيم الأجنبية بالألفاظ العربية أو المقترضة، وبذلك يندرج تحت التعريب: الترجمة والاقتراض كلاهما، وتستخدم الترجمة للدلالة على اختيار الفاظ عربية لمقابلة المصطلحات الأجنبية، والاقتراض ليدل على الألفاظ الداخلة إلى اللغة العربية، سواء حورت تلك الألفاظ لمواءمة الصيغ العربية أم بقيت كما هي في لغتها الأصل.

وأجد لزاماً علي أن أشير إلى أن معرفتي بالدراسات المصطلحية ومجالات التعريب، وبحقيقة المشكلة كانت معدومة؛ ذلك أن المصطلح وعلم المصطلح خارج نطاق الدرس في جامعتنا؛ مثلها في ذلك مثل سائر الجامعات العربية؛ فعكفت على المجلات المتخصصة والكتب التي لها علاقة بهذا الموضوع، وزادي في ذلك عون الله، ثم رضا والديّ، والصبر، ورغبتي الخالصة في أن أكون ممن خدموا لغة شرفها الله بأن جعلها لغة القرآن الكريم. وأعانني على الوصول إلى ما أقدمه الآن أن منّ الله عليّ بأستاذ تواضع للعلم فبلّغه الله مراتب العلماء، يشهد بذلك القاصي والداني؛ فكان يفسح لي من وقته الضيق ما يجعلني أرجع إليه في كل صغيرة وكبيرة، وكان يشحذ همتي، ويدفعني إلى العمل كلما فترت العزيمة ولجأت النفس إلى الركود؛ فارجو الله أن يثيبه عن العلم وطلبة العلم ما هو أهله.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخيراً وبعد أن وصلت الدراسة إلى هذه الصورة لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور سمير ستيتية المشرف على هذه الدراسة، والذي أجد أن أقل ما يمكن أن يقال فيه إنه كان "نعم الرفيق في هذا الطريق، وأتقدم بواسع امتناني إلى الأستاذين الجليلين الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة، والدكتور سلمان القضاة على تجشمهما عناء قراءة هذه الرسالة، وإبداء الملاحظات القيمة؛ مؤكداً أن ملاحظاتهم ستكون موضع اهتمام الباحث؛ ليصحح ما اعوج من عمله حتى يخرج على الصورة التي تحوز الرضا والقبول. وأتقدم بالشكر إلى جميع الذين أسهموا في إنجاح هذا العمل وأخص بالذكر مكتبة جامعة اليرموك، ومجمع اللغة العربية الأردني، كما اتقدم بالشكر لجميع زملائي الذين أسهموا في تنقية هذه الرسالة من الأخطاء التي وقعت بها، سائلا المولى عزوجل أن يوفق الجميع لما فيه خير هذه الأمة، إنه نعم المولى ونعم النصير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

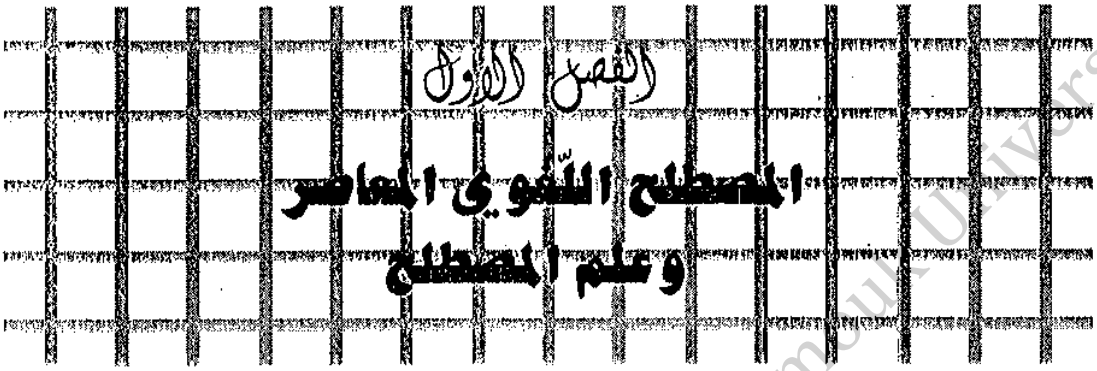

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصطلح لغة: لم تحدد لنا معاجم اللغة معاني محددة لمعنى المصطلح، بل اكتفت بذكر صور النطق بها؛ فيقول الجوهري في باب(صلح): «وقد اصطلحا، وتصالحا، واصّالحا أيضاً مشدّدة الصاد»(١)، من غير أن يبين لها معنى محدداً.

ونجد عند ابن منظور في اللسان «والصّلح: السّلم. وقد اصطلحوا، وصالحوا، واصّلحوا، وتصالحوا، واصّالحوا مشددة الصاد، قلبوا التاء صاداً، وأدغموها في الصاد بمعنى واحد»(٢). ونجد عند الزبيدي: «واصطلحا واصّالحا مشددة الصاد، قلبوا التاء صاداً، وأدغموها في الصاد، وتصالحا واصتلحا بالتاء بدل الطاء كل ذلك بمعنى واحد»(٣). نلحظ هنا أنه تكرر القول نفسه مع بعض الاختلاف بينها، وأنها لم تحدد المعنى مباشرة، غير أننا يمكن أن نفهم من كلامهم أنها تدل على الاتفاق والاجتماع. وفي العصر الحديث حدد إبراهيم مصطفى ورفاقه في المعجم الوسيط المعنى اللغوي

---

(١) الصحاح ج١/ اسماعيل بن حماد الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، مادة (صلح).

(٢) لسان العرب/ جمال الدين بن منظور، بيروت: دار صادر ودار بيروت ١٩٦٨، مادة (صلح).

(٣) تاج العروس ج٢/ محمد مرتضى الزبيدي، بيروت: مكتبة الحياة، مادة (صلح).

فقالوا: «اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف. و- على الأمر تعارفوا عليه واتّفقوا»[1]. و«الاصطلاح: مصدر اصطلح. و- اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته»[2]

المصطلح في الاصطلاح: جاء في تعريف الاصطلاح عند الجرجاني أنه « عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»[3]. وعرفه الكفوي في كلياته بأنه «اتفاق القوم على وضع الشيء. وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد»[4]. نلاحظ أن مدار الحديث هو الاتفاق بين الجماعة، ثم تحديد اللفظ بدلالة تستحضر عند ذكر هذا اللفظ. وتخصيص هذا اللفظ بالدلالة التي تتفق عليها الجماعة.

أولا: القواعد الأساسية في بناء المصطلح وتعريبه:

لم تشكّل قضية المصطلحات عائقاً كبيراً عند القدماء في أول أمرهم، ولكنها أخذت مكانها بعد ذلك؛ فظهرت إلى الوجود كتب توضح المصطلحات وتحددها واشتهرت باسم الحدود،[5] غير أنهم مع ذلك لم يحددوا قواعد واضحةفي بناء المصطلح. وبقي الأمر كذلك حتى نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحاضر؛ حين تعالت الصيحات التي تنادي بأهمية المصطلح في بناء العلوم، وقامت المحاولات لوضع قواعد في المصطلح، غير أنها ما زالت حتى هذا الوقت غير قادرة على وضع

---

(١) المعجم الوسيط ج١/ إبراهيم مصطفى ورفاقه، د. مكان نشر، ط٢، مادة (صلح).

(٢) المعجم الوسيط ج١/ إبراهيم مصطفى ورفاقه، مادة (صلح).

(٣) التعريفات/ علي الجرجاني، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٨ص٢٨

(٤) الكليات/ الكفوي، تح عدنان درويش ومحمد المصري،بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٢، ص١٢٩.

(٥) من هذه الكتب: الحدود لأبي عبدالله الضرير، والحدود لأبي عبيدة، والحدود لأبي جعفر الضرير، وحد النحو لثعلب، وحد الفاعل لابن كيسان، والحدود في النحو للرماني، ورسالة في الحدود لابن سينا، ورسالة في الحدود لإخوان الصفا، ورسالة في الحدود للفاكهي والحدود النحوية للآبدي. أنظر في ذلك: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي/ وسيمة المنصور، الكويت: جامعة الكويت ط١، ١٩٨٤، ص٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قضية المصطلح في قواعد لا يمكن تخطيها، ذلك أن قضية المصطلحات قضية شائكة؛ فكل مصطلح بحاجة إلى النظر إليه من منظور خاص به لما له من ميزات تفصله عن غيره من المصطلحات، وما ينطبق على هذا المصطلح قد لا ينطبق على غيره من المصطلحات. ومن أهم هذه المحاولات التي وضعت: محاولة مجمع اللغة العربية في القاهرة[١]، ومحاولة مكتب تنسيق التعريب[٢]، ومحاولة لجنة اللغة العربية في المجمع العراقي[٣] على المستوى الجماعي. أما على المستوى الفردي فقد ظهرت محاولات جميل صليبا[٤]، ومحاولات إبراهيم مدكور[٥]، ومحاولات جميل الملائكة[٦]، ومحاولات أحمد عمار[٧]، ومحاولات أنور الخطيب[٨]، ومحاولات محمود فهمي

---

(١) ظهرت القواعد في مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع/ م٢١، ١٩٧٩ عن الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. وأوردها الدكتور عبد الكريم خليفة في كتابه اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث.

(٢) ظهرت محاولة المكتب في مجمع دمشق، م ٥٦ ،حـ ٤، ١٩٨١، وفي مجلة اللسان العربي م ١٨ حـ١، ١٩٨١ وفي المصطلحية (مقدمة في علم المصطلح)/ علي القاسمي، الموسوعة الصغيرة، بغداد، ١٩٨٥.

(٣) محاولة المجمع العراقي مدرجة في كتاب:بحوث لغوية/ أحمد مطلوب، عمان، دار الفكر:، ط١، ١٩٨٧.

(٤) انظر تعريب الاصطلاحات العلمية/ جميل صليبا، مجلة مجمع دمشق م٢٨، ١٩٥٣ ص ٢٢-٢٧.

(٥) انظر مدى حق العلماء في التصرف في اللغة/ إبرهيم مدكور، مجلة القاهرة م١١، ١٩٥٩ ص١٤٨-١٤٩

(٦) ظهرت للدكتور جميل الملائكة ثلاث محاولات، نشر أولاها في مجلة المجمع العراقي م٢٤، ١٩٧٤ بعنوان «في مستلزمات المصطلح العلمي» والثانية بعنوان(المصطلح العلمي ووحدة الفكر) في مجلة المجمع العراقي م٣٠، ١٩٧٩ والأخيرة كانت في الجزء الثالث من المجلد الرابع والثلاثين من مجلة المجمع أيضاً، سنة ١٩٨٣ بعنوان «في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه»

(٧) ظهرت محاولة أحمد عمار بعنوان «دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية» في مجلة مجمع القاهرة، الدورة ٢٧، ١٩٦٠.

(٨) ظهرت محاولة أنور الخطيب بعنوان «منهج بناء المصطلح العلمي العربي» في مجلة اللسان العربي، م ٢٠، ١٩٨٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حجازي[1]، ومحاولات عبد الرحمن الحاج صالح[2].

ويحاول البحث هنا تحديد ما يمكن اعتباره قاعدة فعالةفي بناء المصطلح، مع ملاحظة أن هذه القواعد قابلة للتغير تبعاً لتطور العلوم وتكشف خفايا المصطلح. وهذه القواعد هي:

(١) تتكون المصطلحات عن طريق الاتفاق، ويبحث علم المصطلح الوسائل الكفيلة بتكوين هذه المصطلحات، وتوحيد المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد. ولا يهدف علم المصطلح إلى وصف الواقع وحسب. بل يستهدف الوصول إلى المصطلحات الدالة الموحدة[3].

(٢) يتطلب علم المصطلح أن تعرض المصطلحات في مجالات تجعل مصطلحات المجال الواحد متتابعة على أساس فكري[4]. فعندما تعالج مصطلحات العلم الواحد معاً، فإن ذلك يكون أدعى إلى تجاوز العديد من المشكلات التي تعترض المصطلحات.

(٣) مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة لغة واصطلاحاً[5]. ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي؛ إذ إن المصطلح لا يعني تسمية جامعة مانعة للمسمى كما يظن بعض الناس، بل يرمز إليه رمزاً لصلة بين الرمز والمرموز إليه. وهذه الصلة تختلف قوة وضعفاً على حسب الأحرف

---

(١) ظهرت المحاولة بعنوان «علم المصطلح» في مجلة مجمع القاهرة، م٥٩، ١٩٨٦

(٢) ظهرت المحاولة بعنوان «اقتراح مقاييس لاختيار الألفاظ» في مجلة اللسان العربي، م٢٧، ١٩٨٦.

(٣) انظر: علم المصطلح/ محمود فهمي حجازي، ص٧٠

(٤) أنظر: المرجع نفسه ص٧١

(٥) هذه القاعدة من وضع لجنة اللغة العربية في المجمع العراقي، انظر: بحوث لغوية/ أحمد مطلوب، ص٢٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المؤدية للمعنى[1]. ومن المعروف أن لكل لفظة دلالتها اللغوية التي نجدها في قواميس اللغة مفسرة ومشروحة. غير أن تلك اللفظة اللغوية تصبح مصطلحاً عندما يصطلح العلماء على استعمالها للدلالة على معنى علمي دقيق غير المعنى اللغوي القاموسي. ولما كانت المفاهيم والمدلولات العلمية في أكثر الحالات معقدة واسعة لا يمكن استيعابها بلفظة لغوية واحدة؛ فقد اقتضى ذلك أن يُصطلح بالتعبير عنها بما نسميه بالمصطلح؛ الذي قد لا يؤدي بالضرورة كل المعنى المطلوب.[2]

(٤) الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد[3]. لأن في تعدد المصطلحات تشتيتاً للجهود، وفيه إسراف وإرباك. فيه إسراف نحن في غنى عنه خصوصاً والأفكار والحقائق العلمية كثيرة ومتجددة، ونعجز أحياناً عن أن نجد لكل واحد منها لفظاً يلائمه. وفيه إرباك لأنه يؤذن بعدم الدقة في أداء المعنى الواحد[4]. ويقود إلى ضعف التواصل بين المتخصصين في مجال العلوم المختلفة وفي الأقطار المختلفة. ويُستثنى من هذه القاعدة المصطلحات التي تختلف نتيجة اختلاف وجهة النظر التي جاءت منها التسمية مثل المصطلحات الإنجليزية الدالة على الأصوات الوقفية؛ إذ يسميها بعضهم (Plosives=انفجارية)، ويسميها بعضهم(stop sounds= أصوات وقفية)،

---

(١) انظر: وسائل تطوير اللغة العربية العلمية/ عبد الكريم خليفة، مجلة اللسان العربي، م١٢، ج١، ١٩٨٥ ص٥٤.

(٢) انظر: في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه/ جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م ٣٠، ١٩٧٩ ص١٨٤.

(٣) من القواعد التي وضعها مجمع القاهرة ولجنة اللغة العربية في المجمع العراقي ومكتب تنسيق التعريب انظر في ذلك: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث/ عبد الكريم خليفة، عمان: منشورات المجمع، ط١، ١٩٨٧ ص٦٣ وانظر: بحوث لغوية/ أحمد مطلوب، ص٢٢١، وانظر: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة، مجلة مجمع دمشق م٥٦، حـ٤، ١٩٨١ ص٨٨٧

(٤) انظر: مدى حق العلماء في التصرف في اللغة/ إبراهيم مدكور، ص١٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويسميها آخرون(occlusives =انحباسية) فتنطلق كل تسميه من وجهة نظر مختلفة عن الأخرى فقد نظرت كل تسمية إلى مرحلة من مراحل تكوّن هذا النوع من الأصوات[1].

ويستثني الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من هذه القاعدة حالتين هما:[2]

١- إذا اشتهرت الصيغتان اشتهاراً عظيماً في أغلبية البلدان العربية(لافي بلد أو بلدين فقط).

٢- إذا كانت الكلمة المرادفة يُحتاج اليها؛ إذ قد تدل على مفهوم خاص بنظرية أجنبية ولا تدل على حقيقة علمية مجمع عليها في جميع أوساط الباحثين.

(٥) تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك[3]. لأن ذلك من دواعي الغموض والإلباس وإرباك المتعلم وجعله يتحرى المعنى في سياق الكلام وقد لا يجده فيه[4]. ويجدر بالذكر هنا أن ظاهرة الترادف ظاهرة لها حيزها الواسع؛ إذ تزخر العربية بالمترادفات بصرف النظر عن الآراء المختلفة في تفسير ظاهرة الترادف.

(٦) توخي وضوح الدلالة وتجنب إبهامها[5]. فلا بد من تحري الوضوح والجلاء

---

(١) انظر: نحو معجم لساني شامل موحد/ سمير ستيتية، مجلة أبحاث اليرموك، م١٠، العدد ٢، ١٩٩٢ ص١٤٧.

(٢) انظر: اقتراح مقاييس لاختيار الألفاظ/ عبد الرحمن الحاج صالح، ص٦٩.

(٣) من القواعد التي أقرها مكتب تنسيق التعريب ومجمع بغداد انظر في ذلك: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة، ص٨٨٧ وانظر: بحوث لغوية/ أحمد مطلوب ص٢٢١.

(٤) انظر: في مستلزمات المصطلح العلمي/ جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م٢٤، ١٩٧٤ ص١٣.

(٥) انظر: دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية/ أحمد عمار، ص٤٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتجنب الغموض والإبهام، ذلك أنه ينبغي إذا ما ذكر المصطلح أن يستدعي مباشرة إلى الذهن معنى واحداً معيناً، لا أن يحتمل معاني شتى يتوزع بينها الذهن؛ مع ملاحظة أن المصطلح الأجنبي قد لا يكون في كل الحالات موفقاً كل التوفيق في تأدية المعنى المراد به، وقد يكون خطأ أصلاً[1].

(٧) تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة؛ فكلما كان المصطلح دقيقاً محكماً كانت الصلة بين العلماء أوثق وأقرب، وكان مجال الخلاف أقل؛ ولذلك يقول «ليبنتز» الفيلسوف الألماني الشهير: إن معظم الخلافات العلمية يرجع إلى خلاف على معنى الألفاظ ودلالاتها. ويوم يصطلح العلماء على دوال معينة تضيق مسافات الخلاف كثيراً. وليست قيمة المصطلح العلمي مقصورة على العلماء وحدهم، بل تتعداهم إلى المعلمين؛ فإن المصطلح العلمي وسيلة إلى من يريدون التعلم فيستعان به على تقديم الأفكار للمتعلمين[2]. ولا بد من مراعاة اتفاق المصطلح العربي مع مفهوم المصطلح الأجنبي، دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي[3]. بل النظر إلى المدلول العلمي للمصطلح قبل معناه اللغوي[4]. وقد يقع المعرب في الخطأ إذا كان المصطلح الأجنبي غير موفق؛ فعند النظر إلى مدلول المصطلح يحدد اللفظ الذي يمكن أن يقوم بالمعنى دون عمومية أو خطأ، على خلاف ما يراه(ديفيد كريستل) أن«الانتقادات الموجهة إلى مصطلحات علم اللغة، تشير من طرف خفي إلى أن المرء ليس في حاجة إلى أن يكون دقيقاً لكي يتحدث عن اللغة»[5] معللاً ذلك بأن «اللغة عالم مألوف أكثر من الكيمياء أو الطبيعة النووية مثلاً، ومن ثم يمكن أن نتحدث عنها باستعمال

---

(١) انظر: في مستلزمات المصطلح العلمي/ جميل الملائكة ص١٠

(٢) انظر: مدى حق العلماء في التصرف في اللغة/ إبراهيم مدكور ص١٤٥

(٣) من القواعد التي أقرها مكتب تنسيق التعريب، انظر: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة، مجلة مجمع دمشق، ص٨٨٩

(٤) انظر: في أساليب اختيار المصطلح العلمي/ جميل الملائكة ص١٨٥.

(٥) التعريف بعلم اللغة/ دافيد كريستل، تر. حلمي خليل، الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١، ١٩٧٩ ص١٦٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصطلحات عادية »[1]

ونخالف ديفيد كريستل في رأيه؛ لأن علم اللغة أصبح علماً قائماً بذاته، وكل علم يحتاج إلى أدوات تؤديه، ويمثل المصطلح أهم هذه الأدوات.

(٨) التزام ما استعمل أو ما استقر قديماً من مصطلحات علمية، إذا كان دالاً على المفهوم الموضوع له حديثاً،[2] وذلك لكي لا تنقطع الصلة بين الأجيال اللاحقة وبين العلماء الأقدمين بخاصة وبينهم وبين التراث العلمي العربي بعامة[3].

(٩) إن اللفظة التي اشتهرت قديماً وحديثاً بمعنى، فإنه ينبغي أن يترك لها هذا المعنى- إذا كان من جملة المفاهيم التي تهتم بها علوم اللسانيات الحديثة- ويلجأ إلى لفظ آخر[4]. لأن ذلك أدعى إلى تفرد كل مصطلح بمفهومه والابتعاد عن الاشتراك والاضطراب بين المصطلحات والمفاهيم.

(١٠) تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع[5].

(١١) إيثار اللفظة المألوفة والشائعة، وتجنب الغريبة والنادرة[6]، وكذلك الابتذال

---

(١) التعريف بعلم اللغة/ دافيد كريستل، ص١٦٨

(٢) من قرارات المجمع العراقي انظر: بحوث لغوية/ أحمد مطلوب ص٢٢١

(٣) انظر: اقتراح مقاييس لاختيار الألفاظ/ عبد الرحمن الحاج صالح ص٦٩

(٤) انظر: المرجع نفسه ص٦٩

(٥) من قرارات مجمع القاهرة ومجمع بغداد ومكتب تنسيق التعريب. انظر: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث/ عبد الكريم خليفة ص٦٣. وانظر: بحوث لغوية/ أحمد مطلوب ص٢٢١، وانظر: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة/ مجلة مجمع دمشق ص٨٨٩

(٦) من قواعد المجمع العراقي ومكتب تنسيق التعريب، انظر: بحوث لغوية/ أحمد مطلوب ص٢٢١ وندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة ص٨٨٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في غير ضرورة ملجئة[1]. أما الإغراب غير المستثقل واللّوح بالمعنى فلا يعاب في الاصطلاح العلمي البحت بل هو متطلب فيه. وما خلا ذلك، وحيث لا ضرورة تقتضيه؛ فهو مرغوب عنه وغير مستحب[2]. ويتفرد مجمع القاهرة في مخالفة مجمع بغداد ومكتب تنسيق التعريب في إيثاره الألفاظ غير الشائعة ولكنه يتفق معها في تجنب الغريبة والمبتذلة والثقيلة على النطق، ولو أدى ذلك إلى استخدام المصطلح الأجنبي[3].

(١٢) زيادة تطويع الاشتقاق لصوغ المصطلحات العلمية[4]. فاللغة العربية من أوسع اللغات قابلية للنمو بالاشتقاق. وتمتلك -كما سيمر بنا- مئات من الأوزان الاشتقاقية التي تمكّن لهذه اللغة أن تصبح من أغنى لغات العالم وأغزرها عطاء[5]. ويفضّل هنا أن يستعان بالمتخصصين بعلم الصرف ومن يملكون رهافة الذوق والحس اللغوي لاختيار الألفاظ القريبة المأنوسة التي يستسيغها مستخدمو المصطلح ويألفونها بسرعة.

(١٣) عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحدة منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة، أو المتشابهة الدلالة، وتعالج كلها مجموعة واحدة[6]. وينبغي في هذا المجال أن تستغل ظاهرة الترادف في العربية للتفريق بين المدلولات العلمية المتقاربة.

(١٤) تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء، بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلاً. أو أن تلحق

---

(١) انظر: دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية/ أحمد عمار ص٤٨

(٢) انظر: دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية/ أحمد عمار ص٤٨

(٣) انظر: مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، م٢١، ص٢، فهو يفضل ترمومتر مثلاً على محرار

(٤) انظر: دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية/ أحمد عمار ص٥٣

(٥) انظر: المصطلح العلمي ووحدة الفكر/ جميل الملائكة ص١٠٣

(٦) من القواعد التي اقرها مجمع القاهرة ومكتب تنسيق التعريب، انظر: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث/ عبد الكريم خليفة ص٦٤ وانظر: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة، مجلة مجمع دمشق، ص٨٨٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

برمز يشير إلى ذلك[1].

(١٥) مراعاة خصوصيات اللغة العربية التي تتميز بها عن غيرها من اللغات. فكل لغة تمتاز عن غيرها بخصائص تتفرد بها. ومن هنا نرى أن صعوبة تنفيذ القاعدة التي أقرها مكتب تنسيق التعريب والتي تتضمن «مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين»[2]. فهذه القاعدة يصعب تنفيذها إلا بعد التضحية بخصوصيات اللغة العربية.

(١٦) عدمُ الاقتراض إلا عند العجز التام عن إيجاد المقابل العربي[3]. بشرط أن يكون الاقتراض مرحلياً لحين إيجاد المقابل العربي، ويستثنى من ذلك أسماء العلماء والنظريات، فيراعى تحويرها بما يتفق مع الصياغة العربية ما أمكن، والدلالة على الاسم والنظريةفي نفس الوقت. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ثمة ألفاظا مقترضة منذ القدم دخلت في العربية، حتى بات يصعب تمييزها من الألفاظ العربية، فهذه تعامل معاملة الألفاظ العربية، وإذا استطعنا أن تكون معرّباتنا بتلك الصورة فلا بأس بها.

(١٧) توحيد طرق التعامل مع السوابق واللواحق في اللغات الأجنبية بحيث تضمن أكبر قدر من الاتفاق بين االمتخصصين والمتعاملين معها. وقد وضع الدكتور أنور الخطيب قائمة تتضمن العديد من الصيغ المقترحة لمقابلة السوابق واللواحق الأجنبية[4].

(١٨) ضرورة وضع تعريفات لمفاهيم المصطلحات بإزاء كل مصطلح في المعجمات، وضرورة وضع المصطلح الأجنبي بإزاء المصطلح العربي في المؤلفات، بغرض

---

(١) أقرها مكتب تنسيق التعريب انظر: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة ص٨٨٩

(٢) اقرها مكتب تنسيق التعريب انظر: ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة ص٨٨٨

(٣) من قواعد اللغة العربية في المجمع العراقي، انظر: بحوث لغوية/ أحمد مطلوب ص٢٢٢

(٤) انظر في ذلك: منهج بناء المصطلح العلمي العربي/ أنور الخطيب، ص٩٥-١٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التسهيل على المتعاملين مع هذه المصطلحات وتضييق الفجوة بينهم. ويرى الدكتور جميل الملائكة في هذه القاعدة؛ أنه نظراً لما نشهده اليوم من نهضة واسعة لتعريب العلوم، وما تتطلبه هذه النهضة من الإسراع في تهيئة المعاجم الاختصاصية؛ نظراً لذلك فإنه يسوغ في كثير من الأحيان الاكتفاء بإدراج المصطلح العربي المختار بإزاء المصطلح الأجنبي شريطة الإحالة على المعجم الأجنبي الذي اعتمد عليه في تعريفات هذه المصطلحات[1]. وغني عن القول هنا أن كثيراً من المتعاملين بالمصطلحات في اللغة العربية، لا يتقنون اللغات الأجنبية، لذا لا يمكننا الاقتصار على ما يطلبه الدكتور جميل الملائكة، بل لا بد من التعريف بالمصطلح تعريفا موجزا واضحاً مبيناً دلالته بدرجة لا يلتبس بها بغيرها.

(١٩) لا يقتصر في وضع المصطلح على لغة أجنبية واحدة[2]. فقد لا يكون في الدلالة اللغوية لمصطلح إنجليزي مثلاً علاقة واضحة بمدلوله الاصطلاحي، ويستعصي على واضع مقابله العربي اختيار المصطلح المناسب. وقد يكون من المفيد عندها أن نعود إلى مقابلات لهذا المصطلح في لغات حية أخرى، ويساعدنا في مثل هذه الحالة المعجمات متعددة اللغات.

(٢٠) لا بد من أن يراعى التدرج في استخدام إمكانات العربية لإيجاد المقابل العربي، فنقدم التراث لنأخذ منه المصطلح إن كان مستخدماً، ثم المجاز، ثم الاشتقاق، ثم النحت[3]، وأن لا يلجأ إلى الاقتراض إلا عند عجزنا عن إيجاد المصطلح بالطرق السابقة، بشرط أن يكون الاقتراض مرحليا، كما سلف القول. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض هذه الإمكانات قد تصلح لاختيار مصطلح ما أكثر من

---

(١) انظر: المصطلح العلمي ووحدة الفكر/ جميل الملائكة ص٩٦

(٢) انظر:المرجع السابق ص١٠٢

(٣) يقدم مكتب تنسيق التعريب طريقة التعريب(الاقتراض) على طريقة النحت، والأولى أن نقدم ما هو من العربية على ما هو دخيل عليها. انظر المصطلحية(مقدمة في علم المصطلح)/ علي القاسمي، ص١٠٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

غيرها. عندها لا يراعى الترتيب، وتقدم الإمكانة الأصلح لتوليد المصطلح، إلا إذا سبب ذلك تعدداً وإلباساً.

(٢١) وأخيراً لا بد للمشتغل بوضع المصطلحات وتعريبها من أن يتقن اللغة التي ينقل عنها إلى جانب إتقانه اللغة العربية[١]. فقد أدى عدم إيفاء هذه الناحية حقها من الاهتمام إلى تفشي كثير من المصطلحات المغلوطة، والاختيارات غير الموفقة، أو إدخال كثير من المصطلحات المقترضة مما ليس ثمة داعٍ لاقتراضه.

ثانيا: محاولات المتخصصين تطبيق هذه القواعد ومدى اتفاق مصطلحاتهم معها:

كثيراً ما تصدر القواعد والقوانين، ولكنها بعد أن توضع وترسم تحتاج إلى تطبيق على أرض الواقع. فهل طبقت هذه القواعد في مجال المصطلح اللغوي؟

لاحظنا أن القواعد التي حاولنا استخلاصها من الأبحاث وقرارات الهيئات المختلفة أنها قد تباينت في زمانها ووجهاتها، فبعضها يرجع إلى بدايات العمل المصطلحي. وبعضها جاء بعد مضي وقت على العمل المصطلحي. فإلى أي مدى طبقت هذه القواعد؟ وبخاصة إذا عرفنا أنه ليست ثمة هيئة ملزمة بهذه القواعد، وإذا عرفنا أن قواعد الصياغة ليست حدوداً فاصلة، فما يمكن أن ينطبق على مصطلح ما، قد لا ينطبق في صياغة مصطلح آخر.

وقد تختلف الوسائل المستخدمة في إيجاد المصطلح، فبينما يمكننا أن نستخدم المجاز في اختيار مصطلح ما؛ لا نستطيع أن نوجد مصطلحاً آخر بالطريقة نفسها، فيستخدم له طريقة أخرى كالاشتقاق مثلاً.

١* محاولات المتخصصين تطبيق قواعد المصطلح:

لقد حاول بعض المتخصصين تطبيق عدد من هذه القواعد، فهذا الدكتور إبراهيم

---

(١) انظر: المصطلح العلمي ووحدة الفكر/ جميل الملائكة ص٩٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنيس يحاول أن يستغل التراث إذا وافق المصطلح في التراث مفهوم المصطلح الحديث، ويضرب لذلك مثلاً فيقول:«فإذا سميت لنا حروف أقصى الفم كالقاف والكاف، والجيم القاهرية الخالية من التعطيش بالأصوات اللهوية نسبة إلى اللهاة؛ فلا بأس بمثل هذه التسمية، وهي تغنينا حينئذ عن المصطلح الذي ابتكره بعض الممارسين الآن حين سماها بالأصوات الطبقية»[1]، ونجده حين لا يخدمه المصطلح القديم يختار له مصطلحا آخر، كما هو الحال عندما يختار مصطلح(مجرى) للدلالة على طريق النفس[2].

وعندما يعالج الدكتور محمود السعران قضية المصطلحات يبين التجاوزات التي وقع بها عدد من المترجمين في وضع المصطلح. ومن ذلك ترجمة مصطلحين مختلفين بلفظ واحد[3]. ويعيب الدكتور السعران استخدام مصطلح عربي قديم محدد المعنى للدلالة على تصور جديد[4]، ويمثل لذلك بترجمة مصطلح Morphologie بالصرف أو النظام الصرفي. فيرى أن التصور الذي يعبر عنه هذا المصطلح تصور لا يطابقه، أو يماثله، أو يقرب منه تصور عربي، ويرى أن ترجمة هذا المصطلح بالمصطلح العربي القديم مراد به معنى جديد تعوّق كثيراً من الطلاب عن إدراك هذا التصور الذي نسعى إلى إدخاله في دراساتنا اللغوية الحديثة[5]

ويثبت حلمي خليل- في ترجمته لكتاب ديفيد كريستل- المصطلحات اللغوية الأجنبية في متن الكتاب بجانب مقابلها العربي؛ قاصداً بذلك التسهيل على الطالب في معرفة هذه المصطلحات ودلالتها في اللغتين العربية والإنجليزية. كما زود الكتاب بقائمة بهذه المصطلحات التي وردت خلال الترجمة ذكر فيها المصطلح الأجنبي

---

(١) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ط٥، ١٩٧٩، ص١٠٧

(٢) انظر: المرجع نفسه ص١١٢

(٣) انظر: علم اللغة(مقدمة للقارىء العربي)/ محمود السعران، بيروت: مكتبة النهضة العربية، دت، ص٣٤

(٤) انظر: المرجع نفسه ص٣٦

(٥) انظر: المرجع السابق، هامش ص٣٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومساويه العربي[1]. ويذكر المترجم أنه عرض الأصول على أستاذين فأفاداه في تفسير بعض المصطلحات أو ترجمة بعض الجمل والعبارات[2].

وقد حاول الطيب البكوش إخضاع عمله في ترجمته لكتاب «مفاتيح الألسنية» إلى عدد من الأسس تندرج في مجملها تحت هذه القواعد. وأهم هذه الأسس التي وضعها الطيب البكوش:

(١) الحرص على إيجاد مقابل عربي لكل مصطلح مهما كان عويصاً[3].

(٢) تفضيل المصطلحات المفردة غير المركبة حتى يسهل الاشتقاق منها كلما أمكن ذلك، ومن ذلك(حروفية)= نظام الحروف، و(حركاتية)= نظام الحركات، و(صيغية) = علم الصيغ ...الخ[4].

(٣) محاولة تخصيص مصطلح واحد لكل مفهوم[5].

(٤) محاولة معالجة المصطلح في هيكل منظم يجعل كل مصطلح وحدة من وحدات نظام تربط بينها علاقات متنوعة، دلالية أو اشتقاقية أو غيرها.[6]

أما بالنسبة للمصطلحات التي يستخدمها فيتبع باختيارها- كما يذكر- الأخذ مما يلي:[7]

---

(١) انظر: التعريف بعلم اللغة/ ديفيد كريستل، تر. حلمي خليل ص١٤. وانظر قائمة المصطلحات.

(٢) المرجع نفسه ص١٤.

(٣) انظر: مفاتيح الألسنية/ جورج مونان، تر. الطيب البكوش، تونس: منشورات الجديد، د.ط.، ١٩٨١ ص١٢.

(٤) انظر: المرجع نفسه ص١٣

(٥) انظر: المرجع نفسه ص١٣

(٦) انظر: المرجع نفسه ص١٤

(٧) انظر: مفاتيح الألسنية/ جورج مونان، تر. الطيب البكوش، ص١٥-١٦

© Arabic Digital Library Yarmouk University

١- المصطلحات اللغوية العربية التقليدية كما وردت عند مشاهير اللغويين من أمثال سيبويه وابن جني مع مراعاة تطور مفاهيم بعضها.

٢- المصطلحات اللغوية العربية الحديثة التي انتشر استعمالها بين العلماء الذين سبقوه.

٣- مصطلحات وضعها وفقا للطرق الآتية:

أ. نحت ألفاظ جديدة من كلمات عربية مثل حلقن، وفوقن، ورألسنية.

ب. صيغ جديدة توسع الاشتقاق مثل «فكرانية»

جـ اشتقاق من صنف القياس التقليدي مثل «لفيظ»، و «تبيع» ..الخ

د. تطوير معنى لفظ وتوسيعه أو تحويله ليشمل مفهوماً جديداً مثل: جريد، وحفاف.

هـ اشتقاق الفاظ من صيغ الجموع.

و. ألفاظ قائمةعلى اقتراح شخصي وليست بديهية بالنسبة إلى المفهوم.

ويعبر أحمد الحمو، في ترجمته لكتاب أندريه مارتينية، عن طريقته في اختيار المصطلحات قائلاً: «لدى نقل المصطلحات إلى اللغة العربية حرصنا على استعمال المصطلح التراثي كلما وجدنا إلى ذلك سبيلاً. وبخاصة تلك المصطلحات التي شاعت عند سيبويه وابن جني؛ تحدونا في ذلك الرغبة أن تكون هذه الدراسة قريبة إلى أذهان الدارسين العرب»[١]. وكما فعل حلمي خليل فعل الحمو غير أن الأخير زاد في جدوله فوضعه بلغات ثلاث هي: العربية، والفرنسية والألمانية[٢].

وعمد بعضهم إلى تقريب المصطلحات إلى مستخدميها، فهذا طلال وهبة يقول في تعريبه لكتاب «مدخل إلى الألسنية»: «وتمشياً مع هدف هذا الكتاب والجمهور الموجه إليه عمدنا إلى ترجمة المصطلحات الألسنية بما يجعلها قريبة المنال، تعبر عن

---

(١) مبادىء اللسانيات العامة/ اندريه مارتينه، تر: أحمد الحمو، دمشق: المطبعة الجديدة ١٩٨٤-١٩٨٥ ص٨

(٢) انظر: المرجع نفسه ملحق المصطلحات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مضمونها من تلقاء تسميتها»[1]. ويرى أنه «ليس من داعٍ يحملنا على الاحتفاظ بالمصطلح في لفظه الفرنسي- إلا في النادر- ولا أن نحوله إلى مصطلح عربي يغفل الإيحاء بمضمونه»[2].

هذا بالنسبة للكتب المتخصصة مؤلفة ومترجمة؛ أما بالنسبة للمعاجم التي وضعت فقد حاول مؤلفوها أن يلتزموا منهجاً يحددونه في بداية أعمالهم. وكانت معاجم المصطلحات قد بدأت بالظهور في العقد السابع من هذا القرن، واعتمدت في بدايتها على الكتب المؤلفة والمترجمة. واجتهد بعض مؤلفيها في صوغ بعض المصطلحات وأثبت آخرون بعض المصطلحات الأجنبية بلفظها [3]، في حين رفض غيرهم ذلك[4]. ووقع بعضهم في استخدام الصيغ الأجنبية [5]. وبدأت المعاجم منذ ذلك الوقت تتقدم ببطءٍ ففي عام ١٩٧٣ وضع البيركاكيا معجمه في النحو[6]، وكانت معظم مصطلحاته من المصطلحات التراثية وذلك عائد إلى أن النحو العربي جاء مكتملاً منذ القرن الرابع الهجري، فلم يجد كبير عناء في تسجيلها.

وفي عام ١٩٧٧أصدر محمد رشاد الحمزاوي معجم «المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية» وميزة عمله هذا- كما يقول- هي «أنه يرمي إلى استخراج المصطلحات من النصوص التي تحويها ومن استعمال المختصين فيها لا من قرارات

---

(١) مدخل إلى الالسنية/ بول فابر وكريستيان بايلون، تر. طلال وهبة، بيروت: المركز الثقافي العربي ط١، ١٩٩٢ ص٥+٦

(٢) المرجع نفسه ص٦

(٣) انظر في ذلك مثلا: علم اللغة/ محمود السعران، ملحق المصطلحات.

(٤) انظر: دروس في علم أصوات العربية/ جان كانتينو، تر. صالح القرمادي، تونس: الجامعة التونسية ١٩٦٦ ملحق المصطلحات.

(٥) انظر: المرجع السابق: ملحق المصطلحات.

(٦) انظر: العريف:معجم في مصطلحات النحو العربي/ البيركاكيا، بيروت: مكتبة لبنان١٩٧٣، المصطلحات المختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المجامع فحسب، إذ إنها تضع قواعد نظرية كثيراً ما يتجاهلها أهل الصنعة»[1]. وقد أشار إلى أنه استقرأ عدداً من الكتب ليأخذ منها مصطلحات معجمه. ونجده يثبت المصطلح العربي ومقابليه الفرنسي والإنجليزي، لكنه قد يورد مقابلاً واحداً فرنسياً أو إنجليزياً، أو قد يتركه دون مقابل[2]. كما يقدم تعريفاً لمفاهيم معظم المصطلحات التي يذكرها، وقد يعزز تعريفه بأمثلة لتوضيح هذه المفاهيم.

واشتركت مجموعة من خمسة أعضاء في إخراج معجم مصطلحات علم اللغة الحديث سنة ١٩٨٣، وقام بمراجعة هذا المعجم قبل إصداره خمسة أيضاً بينهم اثنان من مؤلفيه. ووجدنا مؤلفيه يحاولون الارتقاء به حيث بدا ذلك في ما قدمته لجنة المراجعة إذ لخصت ما قامت به. وينطوي على[3]:

١- الاقتصار على مقابلة واحدة لكل معنى من معاني المصطلح الإنجليزي ما أمكن ذلك.

٢- إعطاء الأولوية للمصطلحات العربية المعروفة قديمها وحديثها.

٣- صوغ مصطلحات جديدة عند الضرورة.

٤- تعريب المصطلح الإنجليزي في غياب مقابل عربي دقيق ومناسب له، مع شرح موجز لذلك المصطلح.

٥- استبعاد المصطلحات المهجورة، وكذلك أسماء اللغات.

٦- الاطراد والاتساق في استعمال المصطلحات العربيةمع مقابلاتها الإنجليزية.

---

(١) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية/ محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسيةالعدد١٤، ١٩٧٧ ص13

(٢) انظر المرجع نفسه في عدد من المصطلحات مثال ذلك ص179+196+197

(٣) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٨٣ ص(ك+ل).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي عام ١٩٩٠ أصدر رمزي البعلبكي معجمه في المصطلحات اللغوية. ويقدّم لمعجمه هذا بمقدمة يبيّن فيها طريقته في اختيار مصطلحاته ووضعها. ويطالب بالتمييز بين المصطلحات تمييزاً حاسماً، فلا يكون للمصطلح الأجنبي الواحد إلا مقابل عربي واحد، ولا يكون المصطلح العربي مقابلاً لأكثر من مصطلح أجنبي واحد إلا في حال الترادف(١). ويؤكد حرصه على التمييز التام بين المصطلحات غيرالمترادفة(٢). وعلى التوازي بين المصطلحات العربية المتقابلة(٣). ويبيّن أن المواضع التي استخدم فيها مصطلحا عربياً واحداً لترجمة مصطلحين مقصورة على ما انتمى فيه المصطلحان الأجنبيان إلى فرعين مختلفين من فروع علم اللغة(٤). ويصدر البعلبكي عن خطة قوامها تفضيل المصطلح العربي القديم على ما عداه بشرط انطباقه على المفهوم المراد تعيينه(٥). وربما يستوحي من المصطلحات القديمة روحها في مواضيع بعينها كما في علم اللغة الأكبر« Macro linguistics » و علم اللغة الأصغر « Micro linguistics » على مثال «الاشتقاق الأكبر» و «الاشتقاق الأصغر» عند لغوييننا القدماء(٦). وبالنسبة إلى إمكان النحت يبيّن البعلبكي أنه يفضل التزام طبيعة العربية وجبلتها، على أن يسعى وراء المصطلح المكوّن من كلمة واحدة- بدلا من اثنتين مثلا- والذي تنبو عنه أذواق العامة والخاصة على السواء، فاقتصر لذلك على القليل من المنحوت(٧). وفيما يتعلق بالتعريف فقد شرح المصطلحات شروحاً مقتضبة لا تغني عن العودة إلى المراجع(٨)، كما يقرّ هو بذلك.

---

(١) انظر معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي منير البعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٠ ص7

(٢) انظر: المرجع نفسه ص9

(٣) انظر: المرجع نفسه ص10

(٤) انظر معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي منير البعلبكي،ص10

(٥) انظر: المرجع نفسه ص12

(٦) المرجع السابق: ص13

(٧) المرجع السابق: ص13

(٨) المرجع السابق: ص17

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- مدى تطبيق المتخصصين لما أقرّوه في مؤلفاتهم ومعاجمهم ومدى اتفاقهم مع قواعد علم المصطلح:

على الرغم من محاولة العديد من المتخصصين تطبيق قواعد علم المصطلح، ومع أنهم استطاعوا تحقيق عدد من هذه القواعد وتطبيقها من مثل استخدامهم لبعض مصطلحات التراث، واستخدام إمكانات العربية من اشتقاق، ومجاز، ونحت وغيرها ومحاولة إفراد المصطلح الأجنبي بمقابل واحد، وجعل المصطلح العربي مقابلاً لمصطلح أجنبي واحد، فإنهم أخفقوا في جوانب من تطبيقهم لها. ونجد قصورهم في أهم مبدأ من مبادىء المصطلح. فإذا رجعنا إلى مفهوم المصطلح، وجدنا أن المصطلح كما تقدّم، هو ما اتفق عليه جماعة المتخصصين، وبإعادة النظر في الأعمال المصطلحية؛ وجدناها في الغالب أعمالاً فردية، فيما عدا مجموعات المصطلحات التي أقرها مجمع القاهرة، ومشروع مكتب تنسيق التعريب، و«معجم مصطلحات علم اللغة الحديث» الذي ألفه نخبة من الأساتذة. ومع ذلك فهذه المشروعات الثلاثة جاءت قاصرة أو غير مكتملة أو يعتورها بعض العيوب؛ فمصطلحات مجمع القاهرة في مجال اللغة لا تعدو العشرات في مقابل آلاف المصطلحات المتداولة فضلاً عما تقذفه المطابع يومياً. أما مشروع مكتب تنسيق التعريب. فهو مجموعة من المصطلحات التي أقرها الأفراد؛ جمعت لتقر ثم تستخدم بعد أن يوافق عليها أعضاء المؤتمر الذي سيقر هذا المعجم. أما بالنسبة للمعجم الذي وضعه محمد حسن باكلا ورفاقه ففيه قصور من نواحٍ أخرى؛ فيلحظ مثلاً أن ثمة تداخلاً بين المصطلحات، فيضع بإزاء المصطلح الأجنبي أكثر من مقابل عربي، من ذلك ترجمة «heteronym» مرة بـ(الاقتراض بالترجمة)، و أخرى بـ(المشترك الكتابي)[1] ويقابل مصطلح(الاقتراض بالترجمة) مثلا بثلاثة مصطلحات أجنبية هي: «calque» «loan translation» إلى جانب «heteronym»[2]. ونجده يترجم المصطلحات الإنجليزية intermediate vowel مرة بالصائت المتوسط، وأخرى بالصائت المحايد. ويخص في مكان آخر الصائت المحايد بمصطلحين آخرين هما neutral vowel &

---

(١) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه ص35

(٢) انظر: المرجع نفسه ص٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

medium vowel ويخص الصائت المتوسط بمصطلح اخر هو abnormal vowel[1]. فإذا كان المصطلح المحايد يكافىء المصطلح المتوسط كما مر عندما استخدم مقابلا للمصطلح intermediate vowel. فهذا يعني أن كلا المصطلحين قابل لأن يكون مقابلا للمصطلحات الأربعة المذكورة. وبالإضافةإلى ذلك وجدنا في هذا المعجم استخدام عدد من التراكيب، وما يمكن أن يطلق عليه(تعريفات موجزة) لمقابلة المصطلحات الأجنبية. وعلى الرغم من أهمية التعريف بالمصطلح وجدنا هذا المعجم خالياً من التعريفات بمفاهيم المصطلحات، مع أن عدداً وافراً من هذه المصطلحات غير واضح حتى في أذهان المتخصصين أنفسهم، وذلك من مثل: التحليل التطريزي[2]. والعنصر التفريغي[3]، والمركّب المنصهر[4]. هذا إلى جانب استخدام المصطلحات الاجنبية التي تكثر في هذا المعجم- مع ما ورد لها من تعريف موجز مبتسر لها- وذلك من مثل الكوينة(اللهجة المشتركة)= Koine[5]، و الكينيسية(نظام ودراسة لغة الاشارة)= Kinesics[6]، والكلوسماتية(التحليل شبه الرياضي للغة)= glossematics ولسنا هنا ندعو إلى قصر العمل المصطلحي على الجماعات والهيئات. ولكننا ندعو إلى أن تكون المصطلحات محل اتفاق بين المتعاملين بها، لأنه بذلك يكون بداية حل لمعضلة المصطلحات.

وإذا تجاوزنا هذه المعضلة لننتقل إلى معالجات المتخصصين الفردية من مؤلفات ومعاجم؛ باعتبار أنها هي المقدمات للاتفاق الجماعي، وباعتبار أنه لا مندوحة عنها في غياب العمل الجماعي؛ وجدنا المتخصصين يحاولون تطبيق القواعد، وبعض الملاحظات التي يرونها مناسبة في عملهم؛ وقد مر ذكر بعضها. ووجدناهم يطبقون عدداً منها،

---

(١) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه ص٤٩

(٢) المرجع نفسه ص56

(٣) المرجع نفسه ص٦٦

(٤) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه، ص٩٠

(٥) المرجع نفسه ص91

(٦) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه، ص٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير أنهم يتفاوتون في مدى نجاحهم في تطبيقها، فينجح معظمهم في إيجاد المماثلة والمشاركة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي. أما الاقتصار على مصطلح واحدفقد التزمت به الكتب المؤلفة والمترجمة في غالب الأحيان. وقد يكون ذلك عائداً إلى قلتها في هذه الكتب، أو إلى كون هذه الكتب تعالج قضية أو اثنتين من قضايا علم اللغة. أما في المعاجم فقد برزت ظاهرة تعدد المصطلحات من مثل ترجمة بسام بركة مصطلح Gemine بـ مزدوج، ومضعّف، ومشدّد[1]. وهذه مصطلحات متقاربة لكنها غير مترادفة، وترجمة الخولي مصطلح syntagm بـ تركيب، وسلسلة، وتاكسيم، وسمة نحوية.[2]. وإلى جانب ذلك وجدت الدلالات المتعددة لبعض المصطلحات العربية في المعاجم من مثل ما اختاره بسام بركة مقابلاً للمصطلح العربي «إدغام» فنجد له المقابلات الأجنبية[3] Assimilation، و contraction، و Elision، و synemese ووجدنا بعضهم يستخدم النظرية البنيوية السلوكية مقابل structuralism[4] وهذا فيه تزيد بالمصطلح العربي غير انه يعود ليستخدمها في مقابل Structural behaviorism[5]

وفيما يتعلق بوضوح الدلالة فقد وجدنا بعضهم يقصّر في توضيح دلالة بعض المصطلحات؛ على نحو ما نجده عند بسام بركة عندما يعالج بعض المصطلحات فيختار للمصطلح الاجنبي عدةمقابلات متقاربة، لكنها غير متطابقة من مثل ترجمة Glottal بـ «زردمي، ومزماري، وحنجري»[6].

---

(١) انظر: معجم اللسانية/ بسام بركة، لبنان، طرابلس: جروس برس، ط١، ١٩٨٥، ص89

(٢) انظر: معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي ص280-279

(٣) انظر: معجم اللسانية/ بسام بركة على التوالي ص22، ص48، ص67، ص197

(٤) انظر:قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث/ مازن الوعر، دمشق: دار طلاس، ط١، ١٩٨٨ ص244

(٥) انظر:المرجع السابق ص255

(٦) انظر:معجم اللسانية/ بسام بركة ص93

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفيما يخص اختيار الكلمة الدقيقة، فإننا نجد أن رمزي البعلبكي حاول تقديمه عندما اختط طريقاً يقدم فيه كلمة واحدة يرى أنها هي الأنسب، ثم يتبعها بمصطلحات مستخدمة أخرى، ويميزها بخط مختلف عن الخط الذي يقدم فيه المصطلح الرئيس.

وظهر الالتزام باستخدام بعض المصطلحات التي تتعلق بعلم الأصوات والنحو نظراً لأن هذين العلمين قد بلغا درجة عالية في التراث العربي، إلّا أن بعضهم تجنبه بدعوى أنه لا يؤدي معنى المصطلح الحديث.

وحاول معظم المشتغلين بالمصطلح تقديم الكلمة المفردة، غير أن مثل هذه المحاولات تجاوزها بعضهم من مثل ما نرى في ترجمة «antecedent » بـ «رابط إحالي مقدم»[1] وترجمة illeism بـ «تكرار الضمير الغائب»[2]، والتزمت اللفظة المأنوسة في كثير من الأحيان، غير أنه ورد فيها التجاوزات التي كانت في معظمها نتيجة التأثر باللغات الأجنبية، وكان ذلك في الألفاظ المنحوتة لأنها تطرق الأسماع للمرة الأولى. من مثل مصطلح بيأسناني، وبيلغوي[3]، واستخدام المصطلحات الأجنبية مثل «الإنترلنغوا»[4].

وقد وجدنا استخداما للاشتقاق وتطويعا له عند معظم المشتغلين بالمصطلح، غير أننا ما زلنا بحاجة إلى زيادة تطويعه لاستيعاب هذه الأعداد الهائلة من المصطلحات مع مراعاة خصوصيات العربية التي تجاوزها بعضهم، كما فعل القرمادي، والمسدي، والطيب البكوش في ابتكار صيغ أجنبية من جذور عربية، وهو ما يسميه يوسف غازي التهجين، ويعرفه بأنه«محاولة اقتراض فريدة من نوعها، تنهض على ترجمة مفردات أجنبية، وذلك باستخدام الجذر العربي الذي يدل على جذر المفردة الأجنبية

---

(١) انظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث/ مازن الوعر ص260

(٢) انظر: معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي ص126

(٣) انظر: معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي منير البعلبكي ص254

(٤) انظر: معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي منير البعلبكي ص254

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مضافاً إليه اللاحق أو السابق الأجنبي»[1]. وقد وصل أمر الاشتقاق ببعضهم إلى أن يشتق من المصطلح الأجنبي على نحو ما نجد عند مازن الوعر عندما يشتق من المصطلح الأجنبي «computer» في تعريبه للمصطلح computational linguistics بـ «الكمبتة اللسانية»[2].

وتبدو ظاهرة الترادف والتداخل واضحة في عدد من المصطلحات وذلك على نحو ما نجده في ترجمة (alphabetizing) بـ(أبجدة وترتيب أبجدي، وترتيب هجائي، وترتيب الفبائي)[3]، فمن المعروف أن الترتيب الأبجدي يختلف عن الترتيب الهجائي، بل ربما كانت اللفظة الإنجليزية محوّرة عن أصل عربي، ومن ذلك أيضاً ترجمة (ghost word) بـ «كلمة وهمية، كلمة مصحفة»[4].

أما بالنسبة للمصطلحات الأجنبية فما زالت بعض المصطلحات مستخدمة منذ دخول علم اللغة الحديث إلى وطننا العربي، على الرغم من مضي ما يقرب عن نصف قرن، فمثلا قد نقبل مصطلحات فوناتيك، وفونولوجي، وفونيم عند إبراهيم أنيس ومحمود السعران. إلا أنه ليس ثمة مسوغ لاستخدامها عند المتخصصين في الثمانينات والتسعينات بنفس الصورة، بعد مرور هذا الوقت الطويل. وفيما يتعلق بالتعريفات فقد وجدنا المعجمات في معظمها تخلو من تعريفات لمفاهيم المصطلحات فيما عدا معجمات محمد علي الخولي، ورمزي البعلبكي وبعض المصطلحات في معجم محمد رشاد الحمزاوي، وتميّز عمل هذين المؤلفين بالإضافة إلى التعريف بالإشارة إلى مصدر المصطلح وتاريخه؛ على نحو ما نجده عند الخولي، وهو يشير إلى أن مصطلح Glosseme مصطلح استخدمه بلومفيلد[5]. وأن مصطلح glossology مصطلح أجنبي

---

(١) انظر: مدخل إلى الالسنية/ يوسف غازي، دمشق: منشورات العالم العربي الجامعية، ط١، ١٩٨٥، ص١٩٢.

(٢) انظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث/ مازن الوعر، ص314

(٣) انظر: معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي ص11

(٤) انظر: المرجع السابق، ص106

(٥) انظر: المرجع السابق، ص107

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقابله (علم اللغة) وهو مصطلح قديم حلّ محله الآن مصطلح linguistics، كما يقابله مصطلح آخر هو(علم الدلالة، علم المعاني). ويشير الخولي إلى أنه مصطلح قديم حلّ محله الآن مصطلح semantics[1].

أما اللغة التي يترجم عنها فقد وجدنا معظمهم يقتصر في ترجمته على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فيما نجده في بعض المصطلحات عند الحمزاوي ينقلها عن الفرنسية، والمعجم الذي وضعته علية عياد حيث وضعت مصطلحات معجمها باللغة الألمانية والإنجليزية والعربية[2]

وأخيراً، يبدو أن معظم المتخصصين مطّلعون على اللغات التي يترجمون عنها، غير أن بعضهم يجانبون الفهم الصحيح للمصطلح الأجنبي مما يوقعهم في الخطأ، وقد لا يستطيع المترجم تحديد الصيغة العربية التي تؤدي المفهوم الدقيق للمصطلح الأجنبي فيلجأ إلى صيغة لا تؤدي المعنى أو يلتزم باقتراض المصطلح الأجنبي وإدخاله كما هو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) انظر: علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، ص107

(٢) صدر معجم المصطلحات اللغوية والأدبية للدكتورة علية عياد عن دار المريخ في الرياض سنة ١٩٨٤ وهو بثلاث لغات الألمانية والإنجليزية والعربية ووجدناها تدرج تعريفات لعدد كبير من المصطلحات الواردة.

الفصل الثاني

آلية الجهود العربية المعاصرة في تعريب المصطلحات اللغوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رافق دخول العلوم الحديثة إلى العربية حاجة ملحة إلى تعريب المصطلحات الحاملة لهذه العلوم- كما أسلفنا- وأجمع الباحثون على ضرورة أن تكون المصطلحات متوافرة بين يدي من يريد أن يواكب هذا العلم ويتقدم به.

وقد تباينت الجهود والآراء في وطننا العربي في كيفية التعامل مع العلوم بعامة، والتعامل مع المصطلحات بخاصة. ومع أنهم أجمعوا على ضرورة امتلاك ناصية هذا العلم؛ غير أنهم اختلفوا في الطريقة التي يدخلون فيها أداته(المصطلح) إلى عالمنا العربي. ومن هنا رأى الباحث أن يتتبع فلسفتهم، وخطتهم، وإنجازاتهم في تعريب المصطلح العلمي بعامة، والمصطلح اللغوي بخاصة.

فلسفة التعريب

تعددت وجهات نظر العاملين في تعريب المصطلحات، بين مطالب بإدخال المصطلحات الأعجمية كما هي، ومطالب بإيجاد المقابل العربي. وما ذلك إلاّ لأن الجميع يحسّون بالنقص الذي نعانية في مجال المصطلحات العلمية، ومدى الحاجة إليها لتأدية مفاهيمها بأقصر الطرق؛ «فالمصطلحات العلمية ضرورة من ضرورات العلم؛

لأنها تستحضر المعنى بأيسر وسيلة. وإذا كانت اللغة أداة من الأدوات البشرية المتقنة المحكمة التي تربط بين البشر بعضهم ببعض ربطاً سريعاً وثيقا؛ فإن هذا يبدو أوضح ما يبدو في اللغة العلمية»[1].

وقد نتج عن كون العلوم المعاصرة نبتت في منابت غير عربية عدة مشكلات في إيجاد المصطلح وإذا ما عرفنا أن الألفاظ كانت وليدة المعاني في أصل نشأتها، فإذا استقرت في الاستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة الالفاظ بحكم التقدير والاعتبار[2]، وعرفنا أن هذه المصطلحات قد وضعت أصلاً بلغات غير العربية؛ فإنه ينبغي علينا إن نحن أردنا أن ندخل هذه العلوم إلى لغتنا أن نوفر المصطلح المقابل، مع مراعاة قدرته على حمل الدلالات التي يحملها المصطلح الأجنبي، ومراعاة الظروف التي وضع فيها هذا المصطلح، حتى نستطيع أن نتعامل معه بطريقة أفضل.

ولا نستطيع الاستغناء عن هذه المصطلحات؛ لأن «المصطلحات العلمية هي لغة العلماء». -كما يقول الدكتور شكري فيصل-[3] وقد بدأ الخلاف من هذه النقطة فمتى ننقل المصطلح؟ هل ننقله قبل الحاجة إليه وقبل وصوله أم بعد أن يصل إلينا العلم، فننطلق من حاجتنا إلى التعامل معه واستخدام المصطلحات التي تحمل مفاهيمه؟ وقد أحس العلماء بأثر هذه القضية على سير العلم؛ فرأى بعضهم أن المصطلحات وليدة الاحتياجات؛ لأنها لا تتكون إلا عندما يشعر الناس بالحاجة إليها، ولا يشعرأحد بالحاجة إليها إلا عندما يفكر بمدلولاتها فيضطر إلى البحث عنها في أحاديثه أو كتاباته[4]. والواقع أن تعريب المصطلحات مسألة حضارية، ذلك أننا نريد العلم لملاحقة هذا الركب الحضاري، وفوق هذا نريد أن تكون العربية أداة هذا العلم...؛ لذلك

---

(١) مدى حق العلماء في التصرف في اللغة/ إبراهيم مدكور، ص ١٤٤.

(٢) انظر: اللسانيات وعلم المصطلح/ عبد السلام المسدي [ضمن كتاب أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية] تونس: المطبعة العصرية، ١٩٨١، ٢٧.

(٣) المصطلح المعرب/ شكري الفيصل، مجلة مجمع دمشق، م٤٧ جـ٢، ١٩٧٢، ص ٣٨٣.

(٤) انظر: تعريب التعليم العالي/ سعيد عبدالله حارب، المجلة العربية للثقافة، السنة ١٢. العدد ٢٢، ١٩٩٢، ص ٢٧، نقلاً عن: في اللغة والأدب وعلاقتهمابالقومية، ساطع الحصري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا بد لنا أن نوجد هذه الأشياء في حياتنا حتى توجد الألفاظ والمصطلحات التي تعبر عنها[1].

ومن أول ما يجابه الباحث العربي من صعوبات في هذا السبيل؛ أن وضع المصطلح بالعربية قد يصطدم بحقيقة مؤداها أن هذا المصطلح ربما كان «يتضمن تصورات لم تقم في أذهان لغويي العرب، وقد لا يصلح للتعبير عنها مصطلحات عربية رسخت دلالاتها وتبلورت. وقد يكون من الخير تجنب استعمالها حتى لا يختلط معناها الأصيل بالمعنى الحديث الذي يراد بها أن تدل عليه»[2]. وقد وجد بعض العلماء والباحثين في هذا مسوغاً كافياً لاستعمال المصطلح الأجنبي في البداية إلى أن يتيسر إيجاد نظير عربي مكافىء للمصطلح الأجنبي في دقته.

وعلى ذلك؛ فالتعريب في نظرهم «لا يتنافى مع استخدام بعض المصطلحات في البداية باللغة الأجنبية لأن اللفظ المفرد شيء وأسلوب التفكير ولغة التدريس والكتابة شيء آخر»[3]. ويرون أن «استخدام المصطلحات الأجنبية لا يعيق تطور العلم ولكن التعليم باللغة الأجنبية تدريساً وتأليفاً يحد من قدرة المتعلمين الفكرية والإبداعية، والعمل على إيجاد المصطلح العلمي العربي؛ وخاصة في مجال العلوم التطبيقية يبقى ضرورياً من أجل إغناء اللغة العربية وتطويرها، إلا أن هذا لا يعني أن التعريب لن يتحقق دون تعريب المصطلح؛ لأن التعريب في المجال العلمي يسبق تعريب المصطلحات، إذ إن تعريب العلوم يستدعي تعريب المصطلحات وايجادها واستخدامها حتى يتم الاستقرار على المصطلح الملائم. كما أن استعمالها المستمر هوالذي يرسخها»[4].

---

(١) انظر: المصطلح المعرب/ شكري الفيصل، ص ٣٨٣.

(٢) علم اللغة مقدمة للقارىء العربي/ محمود السعران، ص ٢٩.

(٣) أفاق الترجمة والتعريب/ نجاة عبد العزيز المطوع، مجلة عالم الفكر، م ١٩، العدد ٤، ١٩٨٩، ص ١٠.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونجد من العلماء من يرجع إلى التاريخ العربي الإسلامي، ليستدل على صحة استخدام اللفظ الأجنبي للمصطلح؛ فقد «قال العرب في أول عهدهم بالترجمة (الأسطرونوميا)، وبعد أكثر من قرن من الزمان استعاض بعضهم عن ذلك بمصطلح (الهيئة)، في حين استعمل غيرهم مصطلح (الفلك) وبقي كل ذلك حيناً من الزمن قيد الاستعمال حتى طغى مصطلح الفلك على المصطلحين الآخرين فأزالهما. فهل أثّر كل ذلك في فحوى الموضوع ومادته ومقدار ما أسهم العرب فيه؟ »[1].

هذا الرأي على ما فيه من حرص على تجاوز عثرات التعريب، وتجنب الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها النظير العربي للمصطلح العلمي، يحتاج إلى مراجعة؛ ذلك أن العلم في تطور مستمر، والحضارة التي تصدّر إلينا هذا العلم لم تتوقف قرائح علمائها عن اكتشاف الجديد في كل يوم، ولم تتوقف مطابعها عن إصدار المزيد من المكتشفات العلمية، في حين أننا ما زلنا -في الغالب- ننتظر ما يصل إلينا من نتاج البحوث الأجنبية. ونحن الآن بحاجة إلى تجاوز الخلاف في وضع المصطلح إلى السير حثيثا في ركب العلم لا خلفه.

أما قياس تعاملنا مع المصطلحات على تعامل القدماء، فلا مجال للمقاربة بين واقعنا المعاصر وتاريخ أجدادنا؛ فنحن ما زلنا نتعثر خطانا في ركب الحضارة؛ في حين كان أجدادنا قد ورثوا الحضارات السابقة التي كانت قد توقفت عن النمو في زمانهم، وأمسكوا بزمام العلوم، فلم يعجزوا عن وضع مصطلحات عربية لما كان قد أدخل في لغتهم من المصطلحات الأعجمية. ويجدر بنا أن نتذكر أن أوائل المترجمين كانوا في الغالب من الأعاجم سواء من الفرس، أو السريان، أو غيرهم.

ثم بعد جيل أو جيلين من المترجمين بدأ العرب بممارسة هذه العملية ومع ذلك يمكن تقبل هذا الرأي عند العجز التام عن إيجاد المصطلح بشرط أن يكون هذا الحل مرحليا، وأن لا ننتظر طويلاً لإيجاد المقابل العربي.

---

(١) عقبات مفتعلة في طريق التعريب/ جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م ٣٣، جـ ٤، ١٩٨٢، ص ٢٧٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وهذا البيروني ينقل لنا معاناة القدماء من المصطلحات الأعجمية فيقول: «...فإذا ذكر لهم إيساغوجي ، وقاطيغوراس، وباري أرميناس، وأنولوطيقا، رأيتهم يشمئزون منه وينظرون نظر المغشي عليه من الموت. وحق لهم؛ فالجناية من المترجمين؛ إذ لو نقلت الأسامي إلى العربية فقلت: كتاب المدخل، والمقولات، والعبارة، والقياس والبرهان لوجدوا متسارعين إلى قبولها، غير معرضين عنها»[1].

وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين من العرب إلى إدخال المصطلحات الأعجمية؛ متذرعين بكثرة المصطلحات الوافدة وعدم قدرة العربية على مواكبتها. وها هو ذا الدكتور يعقوب صروف يعرب عن عدم رضاه عن اهتمام بعض أعضاء المجمع السوري بالترجمة؛ حيث لا موجب لها. ويتساءل: هل في الإمكان أن نترجم أو نجد مرادفات لكل الكلمات الجديدة؟ كما يتساءل عن فائدة اللغة من ترك كلمة إفرنجية شاعت بيننا والتفتيش عن كلمة قديمة حوشية يحتمل ألا يؤدي معناها معنى اللفظة الإفرنجية[2].

وقد كان مما دفع بعض الباحثين إلى تفضيل نقل المصطلح الأجنبي؛ أن هذا العمل يبدو أمره أيسر... حيث إنه لا يكاد يحتاج إلى جهد لا في اختيار المصطلح ولا في فرضه على الناس[3].

وهذا الذي يذهبون إليه لا يحتاج إلى عناء كبير في دفعه؛ فلا بد لكل من أراد أن يشارك الأمم في علومها، وأن يخدم لغته، أن يجتهد في استخدام هذه اللغة للتعبير عن ذاتها، فضلاً عن التعبير عن العلوم المختلفة. وإذا كان إيجاد المصطلح العربي بحاجة إلى جهد أكبر من الجهد المطلوب لاقتراض المصطلح الأجنبي -كما يدعي أصحاب هذا الرأي- فإن فهم مدلول المصطلح الأجنبي هو الذي يخفف من هذا الجهد، ويجعل المشكلة قريبة الحل.

---

(١) تحديد نهايات الأماكن لتصحيح مسافات المساكن/ أبو الريحان البيروني تحقيق ب. بولجاكوف. مجلة معهد المخطوطات العربية، م٨ ج١+٢، ١٩٦٢، ص ٢٩.

(٢) انظر: آراء الأعضاء/ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٢، جـ٨، ١٩٢٢، ص ٢٥١.

(٣) انظر : الترجمة والتعريب بين الفصحى والعامية/ مجيد حلاوي ومجيد الماشطة، مجلة الآداب السنة ٢٣، العدد ٢، ١٩٧٥، ص ٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى باحثون آخرون أنه لا ضرر من أن تدخل الألفاظ الأجنبية إلى اللغة العربية؛ إذا أمكن أن تكون عربية الطابع، مطاوعة للقواعد، وافية بالمقتضيات؛ وترى الكلمات الدخيلة تتفاضل وتتفاوت بمقدار ما تطاوع القواعد وتساوقها[1].

وقد يكون هذا الاتجاه أعدل الاتجاهات التي تنادي بالاقتراض وأسوغها. غير أننا لا ندعو إلى تطبيقه إلا في حالة عجزنا عن إيجاد مصطلح عربي مقابل للمصطلح الأجنبي.

وفي مقابل دعاة التغريب والاقتراض وجدنا من ينبه على خطر مثل هذا التوجه من الأعاجم أنفسم فهذا باناهي باكو يقول : «ولا مناص من القول بأن إقحام مثل هذه الكلمات -الكلمات الأوروبية الغربية- في اللغة العربية من شأنه أن يتهدد مستقبل تلك اللغة، وعوامل تطورها، فضلاً عما يؤدي إليه من بلبلة واضطراب في ضبط التهجئة، وأحكام الإملاء وصحة اللفظ، وصياغة الكلمات، وأخيراً في قواعد الإعراب. فإذا وقر في الأذهان تلك الحقيقة العلمية، فإنه يجب أن يكون التدرج في الأخذ بتلك الكلمات الأوروبية، وفسح مجال لها في معاجم اللغة العربية ومراجعها، بكيفية محدودة للغاية»[2].

وهذا الذي يدعو إليه باناهي باكو كان قد دعا اليه عدد من علماء العرب، ومنهم محمد رضا الشبيبي الذي رأى أنه لا معنى لاقتباس المصطلحات الأعجمية الحديثة بدون قيد أو شرط إلا العجز والتقصير، وإلا التبعية والتقليد[3]. ونجده يدعو إلى عدم التفريط بالمصطلحات الدخيلة التي نقلت إلى اللغة العربية قديماً ودونت فاندمجت فيها على وجه أنها أصبحت من قبيل تلك المصطلحات الأصيلة،

---

(١) أنظر : التعريب والمطاوعة/ عارف أبو شقرا، مجلة الآداب، السنة الرابعة العدد ٨، ١٩٥٦، ص ١٦.

(٢) أساليب ومناهج صياغة اللفظ في التعبير العربي/ باناهي باكو ترجمة فؤاد حمودة، مجلة اللسان العربي م٨ جـ١، ١٩٧١، ص ١٨١.

(٣) انظر: كلمة عامة في مشكلة المصطلحات/ محمد رضا الشبيبي، مجلة مجمع القاهرة، الدورة ٢٥/ ١٩٥٩، ص ٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى أنه يجب التنقيب عنها في مظانها، ويحتم درسها وتمحيصها؛ للاستفادة منها في نهضتنا العلمية.[1].

وفي مقابل الاتجاه الذي يرمي العربية بالقصور ظهر اتجاه معاكس، يرى أصحابه انه لا خوف على العربية من اقتحام التعبير العلمي، وممارستها لوضع المصطلحات، ومجاراة اللغة العلمية الأخرى في هذا السبيل، خاصة وأن الجهود الفردية التي بذلتها الصحف العربية أكدت ظهور لغة عربية حديثة، قادرة على استيعاب العبارة العلمية الدقيقة؛ التي لا ينقصها إلا التوحيد والترويج على صعيد عربي[2].

وإذا كانت الصحف قد استطاعت ذلك فما بالك بالعلماء الذين يبحثون في تخصصاتهم، والهيئات العلمية التي نذرت نفسها لخدمة العلوم المختلفة.

وقد أكدت الدكتورة عائشة عبد الرحمن أن اللغة العربية قادرة على نقل العلوم العصرية، وقد وصفت كتباً أهديت إليها من موسكو، وهي كتب علمية كتبت بالعربية فقالت: «وكانت مفاجأة لي أن أقرأ لغتي في هذه العلوم العصرية، سليمة واضحة، دقيقة طيعة ميسّرة، لا تتوقف ولا تتعثر»[3].

وقد ظلت مسألة الدقة في التعبير عن مضمون المصطلح هاجساً يقلق بعض الباحثين، فنجد الدكتور جميل الملائكة يرد على من يدّعي أفضلية المصطلح الأجنبي على نظيره العربي، من حيث الدقة، فقال: «أما الادعاء بأن أكثر المصطلحات الأجنبية يؤدي من المعاني الدقيقة ما لا تؤديه الألفاظ العربية فهو كلام لا يصدر إلا عن غير متضلع في اللغة الأجنبية»[4].

---

(١) انظر: كلمة عامة في مشكلة المصطلحات/ محمد رضا الشبيبي، ص ٢.

(٢) انظر: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي بالوحدة العربية/ محمد المنجي الصيادي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ط١، ١٩٨٢، ص ٤٠.

(٣) اللغة العربية وعلوم العصر/ عائشة عبد الرحمن، مجلة اللسان العربي، م ١٣، ١٩٧٦، ص ١٥.

(٤) الصعوبات المفتعلة على درب التعريب/ جميل الملائكة، مجلة شؤون عربية العدد ٤٧، ١٩٨٦، ص ١٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن التطابق بين المصطلح العربي والمصطلح الأجنبي أمر ليس مفروضاً ولا مطلوباً في المصطلحات فلا يشترط أن يكون مدلول الكلمة العربية شاملاً لكل مفهوم المصطلح الأجنبي وإلا صار تسمية ولم يكن مصطلحاً[1].

وقد نادى بعض العلماء بالوضع الارتجالي للمصطلحات، وقد يشترط بعضهم شروطاً لدخول هذا المصطلح المخترع معجم اللغة، ومن هؤلاء :الدكتور إبراهيم أنيس الذي يقول : «يستطيع كل منا أن يرتجل كلمة من الكلمات، وأن يخلع عليها من الدلالة ما يشاء. ولكن مثل هذه الكلمة لا تصبح جزءاً من اللغة إلا بعد أن يتاح لها الشيوع والذيوع بين أفراد البيئة، بحيث يستعملها كثير من الناس في خطاباتهم وأحاديثهم؛ فهب مثلاً أنك ارتجلت كلمة مثل«تزلم»، وطلبت إلى صديق لك أن يخمّن لها دلالة، فستراه يضع لها دلالة ما، يستخرجها من تلك الذخيرة اللفظية التي يختزنها في ذهنه، والتي اكتسبها من مراحل تعلمه للغة قومه، فإذا عرضت نفس الكلمة على صديق آخر يشبه الأول في وسطه الاجتماعي وفي ثقافته فقد يستخرج لك نفس الدلالة أو شيئا شبيهاً بها أو قريباً منها»[2].

وقد سار على نهج الدكتور أنيس غيره من الأساتذة؛ فهذا الدكتور إبراهيم مدكور يقول : «للعالم أن يخترع بعض الألفاظ اختراعاً، ويخلقها خلقاً، فيبتكر اللفظ كما يبتكر المعنى، أو الحقيقة التي يكشفها بتجربته وملاحظته. والألفاظ الجديدة غريبة وغير مألوفة، ولكن الزمن كفيل باستساغتها، وسينتهى بها الأمر متى استقرت بأن تضاف إلى الثروة اللغوية[3]».

---

(١) انظر : تجارب في التعريب/ محمود الجليلي، ضمن الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة الاردني، ١٩٨٤، ص ٢٨.

وقد أشار الدكتور محمد رشاد الحمزاوي إلى أن طلب المرادف من أعوص المشاكل لأن الترجمة من لغة إلى أخرى تفرض اعتبار ثقافة كل لغة وما يحيط بها من تضمينات لا تقر التلاصق والنسخ.

انظر في ذلك: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها/ محمد رشاد الحمزاوي، بيروت، دار الغرب الاسلامي ط١، ١٩٨٦، ص ٥٣.

(٢) وحي الأصوات في اللغة/ إبراهيم أنيس، مجلة مجمع القاهرة، م١٠، ١٩٥٨، ص ١٢٧.

(٣) مدى حق العلماء في التصرف في اللغة/ إبراهيم مدكور، ص ١٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن الكلمات التي تصنع بهذ الطريقة لا تناسب الطريقة التي تصاغ بها المصطلحات العلمية؛ ذلك أن الذي يعمل في وضع المصطلحات ينبغي له أن يتقيد بمواصفات محددة يضع مصطلحه وفقها، وقد أشار الدكتور مدكور إلى ذلك قائلاً : «ينبغي أن تقيد حرية العالم في وضع المصطلحات بقيود»[1]. ثم أشار إلى بعض الأمور التي ينبغي الأخذ بها، وكان منها ما يأتي:[2]

أ- الحرص ما أمكن على أن يؤدى المعنى الواحد بلفظ واحد، لأن في تعدد الالفاظ إسرافا وإرباكاً وبلبلة.

ب- يجدر بالعالم أن يعرف جيداً لغته، وما اشتملت عليه من مصطلحات قديمة وحديثة، ويتمكن منها كل التمكن. وبذا يستطيع أن يلجأ إليها أولاً ويستمد منها ما هو في حاجة إليه من ألفاظ قبل أن يلجأ إلى لغة أجنبية، وفي وسعه أن يشتق من لغته وينحت ويضمن ويلجأ إلى المجاز كي يؤدي المعنى العلمي الجديد فلا يلجأ إلى التعريب (الاقتراض) إلا في حالات الضرورة القصوى.

جـ- لا تترك المصطلحات لهوى المصطلح وحده، بل لا بد أن يقرّه عليها أهل العلم والمتخصصون وإذا كانت المصطلحات هي لغة العلماء فمن حقهم أن يقولوا كلمتهم فيها، وهنا تبدو أهمية الجماعات والهيئات العلمية في تكوين المصطلح.

ويدعو الدكتور محمد كامل حسين إلى قواعد جديدة تعبر عن فلسفته في تعريب المصطلحات تتلخص فيما يلي:[3]

١- كل مصطلح خلق خلقاً جديداً خاصاً بكون من أصل كلاسيكي ويكون دالا على عين من الأعيان يجب تعريبه (أي اقتراضه) كالهيدروجين وإذا وجدت كلمة عادية تدل على هذا العين فلا تستعمل مصطلحاً علمياً بل تبقى جزءاً من اللغة العامة.

---

(١) مدى حق العلماء في التصرف في اللغة/ إبراهيم مدكور، ص ١٤٩.

(٢) انظر : المرجع نفسه، ص ١٤٩.

(٣) انظر: القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية/ محمد كامل حسين، مجلة مجمع القاهرة، م ١١، ١٩٥٩، ص ١٤١-١٤٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢- كل مصطلح علمي خلق خلقاً جديدا خاصاً ويكون من أصل كلاسيكي ويكون دالاً على تصور علمي خاص يجب تعريبة (اقتراضه)، ويضرب مثلاً على ذلك الإنزيم والأيون والإلكترون، هذه لا تترجم؛ لأن ترجمتها تذهب بقيمتها من حيث هي مصطلح علمي.

٣- كل مصطلح يتبين أنه جزء من تصنيف عام يجب تعريبه، ومن هذا أسماء الأجناس والأنواع في الحيوان والنبات.

٤- كل مصطلح انتزع من اللغة العامة ليدل على معنى علمي خاص يترجم. مثال ذلك (Immunity) المناعة و (Refoulement) الكبت؛ لأن الحاجة لم توجد لجعلها اسم عين، او اسم تصور خاص، ولأنه لا بد من فهم أصلها قبل الوصول إلى فهم مدلولها.

٥- لا يكاد يوجد للنحت مدخل في المصطلحات فهو أثقل على الأذن من التعريب (الاقتراض) ولا داعي له أبداً، من ذلك كلمة «كلويد» هي بهذا الوصف أخف على ثقلها في كل اللغات من «الشبغروي».

٦- يحتاج الأمر إلى وضع قواعد للتعريب تجعله وافياً بأغراضه:

أ- مشكلة البدء بالساكن: حلت هذه المشكلة في الأعلام بإضافة ألف في أول الكلمة ولا يجوز ذلك في المصطلحات العلمية.

ب- لا بد من تقسيم المصطلح المعرب إلى أصوله في الكتابة إذا كان طويلاً وإلا أصبح النطق مستحيلاً.

جـ- لا مفر من استبدال الحروف بالحركات، والاعتماد على الشكل في المصطلحات العلمية فيه القضاء على هذه المصطلحات لأن أحداً من العلماء لن يشكل هذه المصطلحات عند كتابتها.

وقد ذهب الدكتور محمد كامل حسين إلى أن علماءنا الأولين لم يتبينوا أن مشكلة المصطلحات ليست مجرد بحث عن ألفاظ، وأنه فاتهم أن طبيعة المصطلحات تجعلها صورة حية لتطور العلوم، وأنها تدل على ما في تاريخ العلم من صواب، وبما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن العلوم دائمة النمو فمن الضروري أن تكون في المصطلحات هذه الصفات نفسها فيجب أن تكون دقيقة وأن تكون منظمة وقابلة للنمو وغني عن القول أن العلوم بعامة قد بلغت درجة عالية على أيدي العلماء العرب شهد بذلك القاصي والداني.[1]

وينتقد أعمال المجمع في مجال المصطلحات، لاحتمال أن يكون المجمع قد صرف جهوده لإثبات أن العربية قادرة على صوغ المصطلحات فيقول : «على المجمع أن يحدد أغراضه من وضع المصطلحات فإن كان يريد لغة علمية حية تمثل حياة العلوم الحديثة وتنمو بنموها وتسير معها جنباً إلى جنب؛ فلذلك سبيل وإن كان المجمع يريد أن يثبت سعة اللغة العربية وقدرتها وأنها لا تضيق اليوم عن وصف آلة وتنسيق أسماء لمخترعات فلذلك سبيل آخر. وأحسب أن الغرض الأخير لا يليق بالمجمع والجهود التي يبذلها، وإذا كانت الأمة العربية في أول نهضتها الحديثة تشعر بحاجتها إلى التفاخر بالقديم وإثبات المجد فإنها اليوم في غير حاجة إلى ذلك. وكثرة الحديث عن مفاخرها القديمة قد تكون من بقايا مركبات النقص»[2].

ولا نختلف مع الدكتور محمد كامل حسين في أن المصطلح العلمي يجب أن يتميز بمميزات اللغة العلمية، وأن يكون المصطلح دقيقاً دالاً ومحدداً لمفهومه، كما أننا لا نختلف معه في وجوب عدم صرف الجهد لإثبات أن اللغة قادرة على استيعاب المصطلحات. غير أننا نخالفه في ما ذهب إليه من أن اللغة العربية غير قادرة على إيجاد المصطلحات المقابلة للمصطلحات الوافدة.

أما المصطلح المراد اختياره فيرى الدكتور محمد كامل حسين أنه لا بد عند اختياره من الفصل بين اللغة العلمية واللغة الأدبية، وأن تحدد سلامة اللغة العلمية بمقدار مطابقتها للصفات العلمية واتساقها مع التصنيف العلمي، وألا يكون أحد معايير صلاحيتها أنها قريبة من اللغة الأدبية، إلا إذا كان لا يتعارض مطلقاً مع المعايير العلمية الخاصة.[3]

---

(١) انظر: القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية/ محمد كامل حسين، ص ١٣٧.

(٢) المرجع نفسه: ص ١٤٠-١٤١.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ١٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خطة عمل الجهود العربية

يعود الاهتمام الحديث بالعمل المصطلحي إلى ثلاثين سنة مضت[1]، وهي تدل على تأخرنا في العناية بالموضوع إذا عرفنا أن أول معجم للمصطلحات صدر بلندن سنة ١٩١١. وتعاقبت المعاجم في المصطلحات اللغوية، وتنوعت، وتجددت في السنوات الأخيرة[2]. ولقد تجسم اهتمام العرب بالموضوع في مظهرين: أولهما يخص وضع معاجم عربية كاملة لمصطلحات اللغة، وثانيهما ينحصر في ضبط قائمات من المصطلحات التفسيرية كثيراً ما تكون ذيولاً للمؤلفات في علم اللغة الحديث[3].

ويرى الدكتور الحمزاوي أن المنهجيات العربية الموجودة حالياً لا يميز غالباً بين بعض العناصر؛ فهي تخلط بين وسائل الوضع وتقنيات الترجمة ومناهج التوحيد والتنميط، وكذلك الشأن في جزئيات وتفاصيل هذه الأقسام الكبرى[4].

وكذا فإن اللغة إذ تعاني من ضغط القصور المصطلحي، وضرورة سد هذه الثغرة وتخطيها، نجد أنها محمولة على التوسط بين جنوح المحافظة وناموس الاستعمال. لذلك تسعى دوماً إلى استيعاب المدلولات دون دوالها، إن بالاحياء وإن بالتوليد، فإذا أعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالاً ومدلولاً؛ فيكون "دخيلاً" تخضعه إلى أبنيتها حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها. ومن وسط هذه الظروف يحدث في اللغة قانون تعادلي يحقق تعادلاً بين الرصيد القاموسي العام، ورصيد كل علم من المصطلحات الفنية؛ يأخذ كل واحد من الآخر بما لا يدخل الضيم على دلالات اللغة في وظيفتها الإبداعية النفعية، ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النوعية من حيث

---

(١) يعد الدكتور السعران أول من حاول وضع معجم للمصطلحات اللغوية في العربية وذلك في كتابه علم اللغة.

(٢) انظر: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها محمد رشاد الحمزاوي ص٤٨.

(٣) انظر: المرجع نفسه ص ٤٨.

(٤) انظر: المرجع نفسه ص ١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هي خطاب علمي [1]. ومجال التحكم في كل ذلك إنما هو السياق الإخباري بحقوله الدلالية وإيحاءاته التعبيرية. وهذا من شأنه أن يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي والجهاز اللغوي رغم تصاقبهما. إذ يرد الأول متولداً في مضان الثاني ... فكل علم ينزع إذن على المدى البعيد إلى الاستقلال برصيده، عما يتداخل مع القاموس المشترك وهذا شأن العلوم منذ القديم[2].

ويرى الدكتور أحمد الأخضر غزال أن ضبط المصطلحات العربية يعاني نقصاً من أمرين هما:

١- انعدام المدونات اللغوية التي قد تسمح باستغلال متسق للأعمال المعجمية القديمة والحديثة، من أجل تنظيم المعجم الحالي، وملء الفراغات الموجودة بالنهل من كنوز العربية الفصيحة.

٢- انعدام مذهب لغوي متماسك صالح لتعويض القواعد القليلة المتناثرة[3].

ونضيف إلى هذين النقصين ما يلي:

- عدم إيلاء هذه القضية العناية الكامنة التي تجعل العمل المصطلحي عملاً منهجياً منظماً.

- ظهور بعض الأصوات التي تنادي بقصور اللغة العربية وعدم صلاحيتها ووجوب الاقتراض.

وقد حدد بعضهم صفات عامة في المصطلح، تنطبق على المصطلح اللغوي، كماتنطبق على غيره. ومن ذلك ما حدده الدكتور جميل الملائكة:[4]حين ذكر عددا من الصفات نجملها في أنه لا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي، وأنه لا

---

(١) لنظر: اللسانيات وعلم المصطلح العربي/ عبد السلام المسدى، ص٢٤.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٢٥.

(٣) انظر: المنهجية العامة للتعريب المواكب/ أحمد الأخضر غزال، د. مكان نشر، ١٩٧٧ ص ٣٩-٤٠.

(٤) انظر: في أساليب اختيار المصطلح العلمي، ومتطلبات وضعه / جميل الملائكة ص ١٨٤-١٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بد من النظر إلى المدلول العلمي للمصطلح قبل معناه اللغوي وتجنب التعدد،وتفضيل المصطلح الشائع، وتجنب الغريب، والابتعاد عن استخدام المصطلح الأجنبي والنحت ليبقى المصطلح قريبامن الذوق العربي وقواعد العربية.

وبذلك يكون الدكتور الملائكة قد أجمل معظم الخصائص التي لا بد من توافرها في المصطلح، وعلى الرغم من أنه يحسُن أن يكون للفظ الواحد معنى واحد، فإنه يحسُن بنا أن نقدم حتى اللفظ الموضوع للدلالة على مفاهيم مختلفة في علوم مختلفة، على استخدام لفظ أجنبي. وقد وجدت مثل هذه الظاهرة في حضارتنا العربية. فالوتد مثلاً استخدم للدلالة على عمود يثبّت الخيمة أو الجمل، وعلى ما يثبت مطلقاً فورد في القرآن« والجبال أوتاداً »[1]. والوتد في العروض يعني شيئاً آخر لا يمت إلى المعنى الأول بصلة، كما أنه في علم الفلك يعني شيئاً مغايراً لما ورد في المعنيين السابقين.

أما الألفاظ الشائعة فيمكن أن يُتخذ المصطلح منها، ثم يتجه إلى الاستقلال فيأخذ دلالته المستعملة على اللفظ الشائع.

أما النحت فيمكن استغلاله إذا أحسن استخدامه.

وقد أوصى الدكتور إبراهيم السامرائي توصيات عامة بشأن المصطلح الفني وهي:[2]

١- أن يكون المصطلح من الألفاظ التي لا تنصرف معانيها إلى مدلولات كثيرة ويتفق في ذلك مع الدكتور الملائكة.

٢- أن يكون المصطلح من الألفاظ السهلة اليسيرة في عدة بنائها من حيث الأصوات.

---

(١) سورة النبأ الآية (٧).

(٢) انظر: العربية والمصطلح العلمي/ إبراهيم السامرائي، مجلة الآداب، سنة ٢٣ ٣٤، ١٩٧٥. ص٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- أن تكون بسيطة لا مركبة قدر الإمكان، وبذلك يستغنى عن الألفاظ المنحوته والألفاظ المضافة.

٤- أن يكون المصطلح من الألفاظ المعروفة؛ فلا يلجأ إلى الغريب إلا عند الضرورة أو في حالة كون اللفظ الغريب مصطلحاً قديماً معروفاً.

٥- أن يكون المصطلح قائماً على المادة المرادة؛ فلا يشترك فيه موضوع آخر.

٦- يتجنب المعرب عند اختيار المصطلح ويفضل عليه الكلام العربي.

ويخلص الدكتور السامرائي إلى أن مشكلة المصطلح مشكلة خطيرة ينبغي أن ننظر إليها نظراً جاداً؛ وذلك لأننا في حقبة حرجة نقف فيها من الحضارة الحديثة موقفاً خاصاً يفرض علينا ان نكون واعين أشد الوعي.

يرى النقاد اللغويون أن الكلمة المدخلة إلى العربية يجب أن تخلو من الحروف التي لا وجود لها بين حروف العربية الأصيلة، وأن تقوم على أقيسة الكلام العربي وأوزانه. ولذلك يعمد المعرّبون للكلمات الأجنبية، إلى تغيير صيغها وأبنيتها؛ حتى توائم الصيغ والأبنية المتعالمة في قواعد الفصحى، وفي سبيل ذلك ربما فقدت الكلمة الأجنبية صورتها، وتنكرت لأصلها، بما انقطع من أوصالها وما انحذف من مقاطعها، فباتت غريبة السمات، لا فصيحة ترتد إلى أصل عربي، ولا أجنبية يتجلى وجهها في لغتنا الأصلية. ويرون أن الكلمة الأجنبية إذا تبدلت صورتها كانت كأنما خلقت خلقاً جديداً، ووضعت وضعاً غير مسبوق، وبذلك يبطل الغرض من التعريب (الاقتراض)، وهو نقل الكلمة الأجنبية الدالة بذاتها على معنى مقصود وغرض محدود، وعندها لا يكون كبير فرق بين التعريب وبين الوضع والاشتقاق[1]. وفي مقابل هذا الرأي نجد أن بعض الباحثين قد وضعوا عدداً من الشروط لقبول الأجنبي وهي مغايرة للرأي السابق ومنها:-

١- دخولها في أحد الأوزان العربية الاسمية أو الفعلية.

٢- مرونته بحيث يسمح بالاشتقاق منه مثله في ذلك مثل الكلمات العربية.

٣- التعبير عن معنى محدد لا يعبر عنه لفظ آخر.

---

(١) انظر: جواز التعريب على غير أوزان العرب/ محمد شوقي أمين، مجلة مجمع القاهرة م١١، ١٩٥٩ ص٢٠١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

آلية العمل

ظهر الاهتمام بالتعريب بشكل واضح منذ بداية هذا القرن؛ فكُتبت في ذلك المقالات، واحتوت المجلات عدداً من البحوث التي تدعو إلى التعريب من مثل الأبحاث التي كان يكتبها يعقوب صروف وغيره، على صفحات مجلة المقتطف، ومجلة مجمع دمشق وغيرها. وألفت الكتب في ذلك ،ومنها كتاب الاشتقاق والتعريب لعبد القادر المغربي، وكتاب فن التعريب عن اللغة الفرنسوية للسيد إدوارد مرقص. واختلفت الوسائل التي يستخدمها ويدعو إليها المهتمون بالتعريب. وسارت الجهود في طريقين: طريق الجهود الفردية؛ وهي التي قام بها العلماء كل بمفرده، وطريق الجهود الجماعية وهي التي حمل لواءها المجامع والهيئات العلمية المختصة.

أولاً: آلية الجهود الفردية:-

يقول الدكتور وديع فلسطين في معرض نقده لكتاب "المصطلحات العلمية في اللغة العربية» للمرحوم مصطفى الشهابي:- «حتى اليوم كان وضع المصطلحات العلمية باللغة العربية، عملاً يقوم في أغلبه على الاجتهاد الفردي. دون أن يكون هناك منهاج موضوع يسير الأفراد على هدايته، عند صوغهم المصطلحات التي يستعملونها في مؤلفاتهم ومصنفاتهم ولهذا اختلف على كثير من المصطلحات التي سرت على أقلام الكتاب؛ فالبعض يخطّئها، والبعض يرى أصوب منها وأبلغ، في أداء المعنى والمبنى، والبعض يقبلها بتحفظ، والبعض ينسب إليها معاني لم يقصد إليها واضعها والبعض لا يعترف بها أصلاً، فيضع مصطلحات غيرها يدأب في استخدامها وتداولها. وكان من نتيجة ذلك أن تباعد الكتاب والقراء بدل أن يتقاربوا، وتعددت مذاهب الفهم عندهم، وصار من الحتم أن يبادر الساهرون على اللغة إلى وضع حد لهذا التباين الكبير، والتصدي للمصطلحات السارية وغربلتها، لاختيار أصلحها وأبلغها، مع مراعاة يسرها في النطق والكتابة، ووضوحها في أداء المعاني، وانطباقها على المغزى انطباقاً كاملاً»[1].

---

(١) نقد كتاب« المصطلحات العلمية في اللغة العربية لمصطفى الشهابي»/ وديع فلسطين، مجلة الآداب السنة ٣، العدد ٦، ١٩٥٥ ص ٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلخص الدكتور وديع فلسطين في هذه الكلمات الواقع الحقيقي لخط سير المصطلحات، منذ بداية الاهتمام بها، حتى تاريخ كتابه مقاله هذا بله حتى هذه الأيام.

وعلى الرغم من جميع المحاولات التي قامت لإيفاء المصطلح العلمي حقه فإنه ما يزال غير مبني على قواعد واضحة المعالم.

ويرى الدكتور محمد رشاد الحمزاوي أنه من حيث التقنيات فإن الترجمات الموجودة تعتمد[1]:

١- الترجمة المباشرة- وهي الغالبة- وهي تعني النقل من لغة مترجم منها إلى لغة مترجم إليها سواء لتوافق بنيوي أو اصطلاحي، مثلما هو الشأن بين اللغات الهندوأوروبية وتشمل:

أ- الترجمة المباشرة، الاستعارة (التعريب) (أي الاقتراض) تدل على فراغ اصطلاحي ناتج عن مفاهيم جديدة لا يمكن للغة المترجم إليها أن تعبر عنها تعبيراً يؤدي تلك المفاهيم في فترة معينة[2]. وذلك مثل السيمانتيمات Sementemes والسيميولوجيا Semiologie.

ب- النسخ: وهو نوع من الاستعارة الخاصة، وذلك بأن تؤخذ العبارة من اللغة المترجم عنها، وتترجم مباشرة بصورة تستوجب إدخال استعمال جديد يبدو غريباً[3]. من ذلك: أدب أبيض Litterature blanche والدرجة الصفر Degre' zero.

---

(١) انظر: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات / محمد رشاد الحمزاوي، تونس، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٢ ص٨١-٨٤، وأنظر: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها للمؤلف نفسه، ص٥٣-٥٥.

(٢) لا بد من الاشارة هنا إلى أن لكل لغة سماتها وخصائصها التي قد لا تنطبق في كثير من الأحيان على ما تحتويه لغات أخرى، كما أن المصطلح في لغة ما قد لا نجد له مصطلحاً مطابقاً في لغة أخرى وإنما قد تتسع دلالته أو تضيق في هذه اللغة حسب طبيعتها.

(٣) يمكن أن نطلق على هذا النوع من الترجمة الترجمة الحرفية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جـ- التضخيم بالمعنى الفيزيائي: وهو الحال الذي تستعمل فيه اللغة المترجم إليها كلمات أكثر من كلمات اللغة المترجم منها، كما في:

الصوت المركب Diphtongue وعلم المنطق الصوري Logique formelle.

د- التحشية: وهي تقرب من التضخيم مع زيادة في الألفاظ، من ذلك: علم الأصوات اللغوية .phone'tique

٢- الترجمة الجانبية: خلافاً للترجمة المباشرة، وهي تحتوي على:

أ- التكافؤ: وهو التعبير عن مصطلح اللغة الأصيل مع اعتماد تعبير مختلف من ذلك: إشباع الحركات Allokgement vocalique وإشباع الاعتماد 'Sonorite.

ب- المؤالفة: وهي اعتماد مقابل خاص من لغة ما؛ لتأدية معنى خاص بلغة أخرى. مثل مصدر infinitif وصدر prefixe.

جـ- التحوير: وهو يفيد التجديد والقطعية بين المفاهيم القديمة والحديثة؛ فهو لا يستمد مصطلحاته من المعاجم المقررة، بل هو من وضع المترجمين لتأدية مفاهيم جديدة؛ وذلك كما في (محور الاختيار) لAxedeselection و(علم العلاقات) لـSemiologie. و(علاقات ركنية)لـ Rapport syntagmatiques

ويضيف الدكتور الحمزاوي قائلاً: " ولما كانت هذه التقنيات تعتمد في جلها على الترجمة المباشرة والترجمة الجانبية؛ فإنها تخلو من الترجمة بحسب التكثيف (بأقل الكلمات)، والترجمة بالتجريد أو الاقتصاد ،والترجمة بالإسقاط .. الخ.

ولا يمكن لهذه الطرق أن تتوافر إلا إذا استقلت اللغة المترجم إليها بنظرياتها، وأصبح لها من الزاد الاصطلاحي ما يوفر لها التكثيف، والتجريد، والإسقاط. فالعلم الذي نخوض فيه منسوخ وليس مستوعباً؛ ولذلك فإن التشويش الطارىء على المصطلحات يبدو طبيعياً؛ لأننا نستهلك منه بحسب ما يعرض علينا، وباعتبار مناهج طلبنا منه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعل الطريق المثلى لمواجهة هذه القضية، تكمن في الرجوع إلى طريقة العرب القدماء في وضع المصطلحات؛ فإنهم وإن كانوا لم يضعوا لنا منهاجاً واضحاً محدد المعالم؛ من الممكن استقراء طرقهم في وضع المصطلحات لنحتذي حذوهم في ذلك. ..

كثيراً ما تتأبى العربية على الاقتراض المباشر للكلمات الأجنبية؛ لأسباب مختلفة وخاصة منها البنيوية. فالبنية الصامتية المبنية على الجذور الثنائية والثلاثية والرباعية من جهة، ونظام الاشتقاق الداخلي والخارجي من جهة أخرى، يشكلان حدوداً للتسامح لا يمكن تجاوزها لإدخال ألفاظ أجنبية، أربعة حروف للجذور، وخمسة حروف لصيغ الاشتقاق، ويصل التسامح إلى ستة حروف بالنسبة للكلمات أجنبية تم تعريبها[1].

ويرى الدكتور أحمد الأخضر غزال أن لغتنا تقاوم الاقتراض أيضاً؛ لأسباب دلالية يلخصها بإيجاز في: أن الجذر الثلاثي خاصة، وهو أكثر الجذور تداولاً في العربية، يكون القالب الدلالي الذي يسهل-انطلاقاً منه-اشتقاق كثير من المفردات في حقول معجمية، تكون في متناول فهم كل إنسان يعرف معنى الجذر ... والعربي يفهم انطلاقاً من الجذر(ك ت ب): كتب، كاتب، أكتب اكتتب ... الخ.

هذه الخصيصة في اللغة العربية أكثر نظامية منها في اللغات الأوروبية، ولا يؤثر فيها إلا قليلاً، ذلك العامل التطوري الدلالي الذي يقوى تأثيره مع مدى الزمن. كما أن هذه الخصيصة تضمن لنا التواصل الاقتصادي بكيفية واضحة[2].

ومن جهة أخرى فإن فتح الأبواب على مصاريعها أمام الدخيل، من شأنه أن يدخل اضطراباً في التواصل بكيفيات متعددة منها[3]:

١- أن اللفظ الدخيل قد يُدمج أو يلحق بجذر موجود أو بأحد مشتقاته. ولكن ذلك لا يعني حتماً أن يكون لمعناه أية علاقة بمعنى الجذر أو المشتق؛ فهو بذلك يحدث

---

(١) انظر المنهجية العامة للتعريب المواكب/أحمد الأخضر غزال، ص ٣٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

اختلالاً في التنظيم الدلالي للحقل المعجمي بالنسبة لهذا الجذر. وهذا الاختلال موجود في اللغة؛ إلا أن المتكلمين بها يميلون إلى إقصائه.

٢- وقد يكون اللفظ الدخيل من الوجهة الصرفية، غير قابل الإدماج كجذر أو كمشتق. فيبقى حينئذ معزولاً وتكون دلالته صعبة الرسوخ في الذاكرة.

ويرى الدكتور غزال أن اقتراض لفظة أجنبية، باعتبار التسامح اللغوي علاوة على كونها مؤقتة؛ فإنها لا تعد إلا حلاً يائساً لا مناص منه بمقتضى الضرورة. ومع ذلك فهذا الحل اليائس أجدى في نظره وأنفع من الفراغ اللغوي الذي يترتب عليه الفقر اللغوي. ويرى أن هذا بالذات ما يجري العمل به الآن بالنسبة للغة العلمية حيث تحشر الألفاظ الأجنبية كما هي؛ على الرغم مما قد ينتج عن هذا الغزو من مساوىء: غموض لغوي، وغرابة في الكتابة والشكل، وصعوبات جمة بالنسبة لتركيب الكلام والإعراب، وعدم الدقة، والضبط في نقل الحروف الأجنبية إلى ما يقابلها في الحروف العربية. لكن رغم هذه المساوىء كلها فإن اللجوء إلى الألفاظ الأجنبية (عند الضرورة) خير من لا شيء[١].

ولا شك في أن هذه الدعوة صادرة عن حريص على العربية ومسايرتها لركب العلوم والحضارة العالمية. إلا أنه ربما غاب عن ذهن الدكتور غزال أن الرضى بالدخيل-حتى عند الضرورة-قد يكون مدعاة للركود والخمول عن توفير البديل العربي.

ويلتفت الأستاذان مجيد الماشطة ومجيد حلاوي إلى عدد من الأمور يريان أنها من أهم أسباب فشل الترجمة، ومن هذه الأمور ما يأتي:-[٢]

١- طلب الدقة في التعبير من غير ملاحظة قدرة المصطلح على الشيوع أو مدى تقبل الجمهور له. ويعلقان على ذلك بقولهما "والواقع أن مسألة الألفاظ مسألة

---

(١) المنهجية العامة للتعريب المواكب/أحمد الأخضر غزال، ص ٦٧.

(٢) انظر: الترجمة والتعريب بين الفصحي والعامية/مجيد حلاوي ومجيد الماشطة، ص ٢٧-٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اصطلاحية"، ويذهبان إلى أن الاصطلاح عند وضعه مقابل النص الأجنبي كفيل بإكسابه الدقة المطلوبة.

٢- إن هذا الحرص على الدقة يقود المترجم العربي أحياناً إلى التركيب؛ مما يكون غالباً سبباً في فشل المصطلح المترجم. إن التركيب عموماً يضعف قدرة المصطلح على الانتشار والقبول ..

٣- التضحية بالجرس الموسيقي للمصطلح المترجم؛ من أجل دقة التعبير.

٤- إن تيار الترجمة سوف يوفر كثيراً من العناء إذا ما اعتمد إلى حد ما على أسلوب النحت بدل الاعتماد كلياً على الاشتقاق، ويسهل النحت كثيراً إذا استخدمنا ظاهرة استخدام البوادي واللواحق في توليد الكلمات.

٥- إن وتيرة العمل الترجمي أبطأ من وتيرة التعريب. فالمصطلحات في استحداث دائم، والترجمة تحتاج إلى جهد ووقت لعملها. أما التعريب فلا يبذل فيه أي جهد، إنه يسمع الكلمة فيستعملها بنفس اللفظة مع بعض التحوير أحياناً ... وأن أسلوب الترجمة لا يبدأ بالتصدي لها إلا بعد أن يحتل شكلها المعرب موطىء قدم له في العربية.

ويرى الأستاذان أننا أمام مشكلتين لم نفكر في الفصل بينهما: الأولى أن هناك مصطلحات لها ما يقابلها في العربية، ولكنها لم تنل الذيوع الكافي، وهي مشكلة اجتماعية نفسية. والأخرى أن هناك مصطلحات لم تجد مقابلاً عربياً لها وهي مسألة لغوية في الجوهر.

وقد توزعت الجهود العربية بين مطالب بأن يكون المصطلح عربياً خالصاً، وإن اختلفت الطرق التي يرونها مناسبة لبلوغ ذلك. فقد دعا محمد رضا الشبيبي إلى العودة إلى تراثنا القديم؛ لأنه تراث قيم ثمين خليق أن نعتز به، وأن نعنى بتمحيصه ودرسه والتنقيب عنه في مظانه، وذلك بغية الاستفادة منه والتعديل عليه لصد تيار المصطلحات الأعجمية أو الأجنبية الذي أغرق اللهجات العربية في العصور الحديثة. بل أفضى إلى كثير من الاضطراب والبلبلة في المواصفات المصطلحية[1].

---

(١) انظر: كلمة عامة في مشكلة المصطلحات/محمد رضا الشبيبي، ص٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويدعو وجيه السمان إلى الاستعانة بالأوزان العربية لتسمية الآلات والأدوات والأجهزة، على أن نقيد أنفسنا بقواعد نلتزم بها[1].

في حين يدعو آخرون مثل الدكتور أحمد غزال، إلى تمييز المترادفات وتخصيصها. فالعربية يتوفر فيها عدد كبير من المترادفات يمكن تمييزها فتخصيصها لسد ثغرات حقل معجمي معين، ويدعو إلى التأكد قبل ذلك من أن استعمال اللفظ في القديم والحديث لا يخوّل له تعريفاً مضبوطاً أو خاصاً، ثم التيقن من أنه لا يحدث معه غموض بسبب تعدد معانيه، أو ارتباطه بجذر مشحون بدلالات متعددة أو متقابلة وبعد التأكد من شغور اللفظ لغوياً يدرس إذّاك مشكل مقابلته مع لفظ أجنبي معين[2].

وفي مقابل هذا الاتجاه وقف اتجاه آخر يحمل على أصحاب الاتجاه الأول، ويدعو أصحابه إلى الاقتراض والإدخال من غير إخضاع للمقترضات إلى مقاييس العربية. ويدعم هذا الاتجاه محمد شوقي أمين الذي يقول متسائلاً " ماذا يحدونا على أن نشترط في التعريب مطابقة ما في اللسان العربي من الصيغ والأبنية والأوزان؟ ماذا يمنعنا من قبول الكلمات التي نريد تعريبها، غير مترخصين من تبديل ما لها من صور وأوضاع؟. ومن أين لهؤلاء المشترطين ما ضيقوا به على طلاب التعريب، وما ألزموهم إياه من وفاق الأقيسة العربية المحدودة؟[3]."

وقد سلك هذا الطريق آخرون، ولكن بحدة أقل وبحجج مختلفة. ومن هؤلاء محمد كامل حسين الذي يدعو إلى سلامة اللغة العلمية فيقول:- "دلت التجربة على أن اللغة العلمية سلامة تتعلق بدقتها وتبويبها وسهولة نموها، وأن هذه السلامة لا تتعلق بقربها أو بعدها عن الصيغ العربية التي تستسيغها أذواقنا. وأنه كثيراً ما ينشأ تعارض بين سلامة اللغة علمياً وسلامتها من حيث مطابقتها لقواعد اللغة الأدبية. وكثيراً ما توجد كلمتان تدلان على معنى واحد؛ إحداهما أقرب إلى العربية

---

(١) انظر: جوانب الدقة والغموض في المصطلح/وجيه السمان، مجلة مجمع دمشق، م ٤٩ جـ١، ص ٧٨-٧٩.

(٢) انظر: المنهجية العامة للتعريب المواكب/أحمد الأخضر غزال ص ٦٨.

(٣) جواز التعريب على غير أوزان العرب/محمد شوقي أمين، ص ٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأخرى أشبه باللغة العلمية لاتصالها بنظائرها من المصطلحات الأخرى، وقد جرى المجمع (مجمع القاهرة) على تفضيل أقربها إلى الذوق العربي مع ما قد يكون في هذا اللفظ من شذوذ حين يوضع بين المصطلحات الأخرى في المعلم الواحد"[1].

ويتناول الدكتور عبدالحليم المنتصر هذه القضية بدعوى استحالة إيجاد جذور عربية للمصطلحات المراد ترجمتها فنجده ينتقد المطالبين بإيجاد جذور عربية قائلاً: "ذهب فريق من المشتغلين بهذه المسألة إلى أنه لا بد من إيجاد جذور عربية للكلمات المراد ترجمتها، وأنه لا ينبغي أن ندنس العربية بعجمة أو لكنة وإنما تبقى مصفاة مطهرة. وقد يبدو هذا الرأي وجيهاً لولا أن هناك استحالة في تنفيذه أو الأخذ به على أية صورة، فالمصطلحات العلمية في تزايد مستمر بل إنها لتتكاثر كما يتكاثر الإنسان والنبات والحيوان"[2].

ويرى أن "ملاحقة هذا التكاثر بلغة عربية أصيلة مستحيل لأسباب ليس أقلها شأنا أن العرب لم تكن تعرف هذه الموضوعات، وأن هذه العلوم جديدة حتى على الغربيين أنفسهم، وأن الكثير منها إنما رأى النور وعرفته الإنسانية في مطلع هذا القرن"[3].

ويتساءل من أين تأتي الجذور العربية لهذه المستحدثات والمستعدنات والنظريات التي لم يكن للعرب بها علم؟ ويتابع قائلاً: "إننا إذا وجدنا جذراً عربياً لهذه الكلمة أو تلك سيعسر علينا أن نجد لعشرات الألوف ومئاتها. فما علينا إلا أن نبحث وندقق فإن اسعفتنا المراجع ببغيتنا فبها ونعمت. وإلا ففي التعريب متسع لهذه الألوف المؤلفة من المصطلحات الأجنبية في كل علم وفن. وإذا نحن اتفقنا على الترجمة العربية لكلمة؛ فلعله من الواجب توحيدها وتعميم استعمالها في الأقطار العربية بل والتزام هذا الاستعمال"[4].

---

(١) القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية/ محمد كامل حسين، ص١٣٨.

(٢) مشكلة المصطلحات العلمية والطريقة العلمية لحلها/عبدالحليم منتصر، مجلة مجمع القاهرة، م١٣، ١٩٦١ ص ٢٠٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وواضح ما في هذا الاتجاه من تجاوز لقدرات اللغة العربية؛ فهي تمتلك طرقاً ووسائل متعددة لا تمتلكها لغات أخرى في توليد مصطلحات ودوال على ما يجدّ من مدلولات.

أما أن هذه العلوم جديدة فهذه دعوى تحمل بذور بطلانها، فكيف استطاعت اللغات الأخرى-وهي لا تملك ما تملكه العربية من خصائص توليدية-كيف استطاعت أن تواكب العلوم المتجددة بمصطلحاتها؟ وهل كل هذه المصطلحات مطابقة لمدلولاتها ومتضمنة لها بدقة؟

إن اتهاماً كهذا لا يرقى للوقوف أما حقيقة قدرة اللغة العربية على استيعاب العلوم المستحدثة وإيجاد الدوال القادرة على أداء المفاهيم المرادة منها.

وعلى أصحاب الاتجاه الأخير وأضرابهم يرد الدكتور عبدالسلام المسدي قائلاً: "أن يكتب الألسني العربي مادة بحثه بلغة أجنبية تقديراً منه أن العربية قاصرة عن النهوض بأعباء علمه فهذا ما لا ينتصر له فكر سليم، بل هو في إحدى منزلتين: إما قاصر المدارك وإما غير خالص السريرة. وأن يكتب بلغة أجنبية متذرعاً باقتدار المصطلحات العربية حيناً، وعدم توحدها أحياناً أخرى فهذا هروب من مسؤوليته أمام العلم، وتنقص من حق لغته وابنائها عليه. وأن يكتب ليتجه فقط إلى حلقات الاختصاص من رواد الألسنية لا سيما غير العرب فهذا مطعون فيه لا من الوجهة العلمية طبعاً وإنما من الوجهة المبدئية الأخرى. أما أن يكتب بلغة أجنبية ليستلم وثيقة الرضا من سادة العلم فهذا تتلمذ أبدي وهو أشنع"(١).

وبين الاتجاه الأول والثاني ظهرت اتجاهات أخرى منها تلك التي تدعو إلى الاقتباس من اللغات السامية أو المجاورة. ومن أصحاب هذا الاتجاه أحمد الأخضر غزال الذي يتساءل(٢): إذا كانت العربية لا تستطيع خلق مصطلحات جديدة على غرار

---

(١) الفكر العربي والألسنية/عبدالسلام المسدي، ضمن كتاب (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية)، تونس: جامعة تونس، ١٩٧٨، ص ١٦.

(٢) انظر: المنهجية العامة للتعريب المواكب/أحمد الأخضر غزال، ص ٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التشكيلات الإغريقية اللاتينية فلماذا لا تقتبس العربية من لغات سامية أو مجاورة (التركية، الفارسية)؟ ويذكر أسباباً تاريخية وثقافية لذلك.

وثمة اتجاه يسعى إلى التعريب بأية طريقة يمكن توفرها فالمهم هو التعريب لا الطريقة التي يعرب بها. ومن أصحاب هذا الاتجاه مصطفى نظيف الذي يرى أنه لا مندوحة من ثلاثة طرق لا يغني بعضها عن الآخر وإنما يتطلب الأمر سلوكها جميعاً[1]:

أحدها: الاستفادة بما استطاعه المتقدمون. فالعربية؛ وقد كانت لغة العلم والمعرفة حقبة من الدهر؛ استغرقت المعاني العلمية والفلسفية التي اتسع لها أفق التفكير، فهي زاخرة بمصطلحات تدل على كثير من المعاني والمدلولات التي تتناولها العلوم الحديثة وأكثرها أدل على تأديتها من ألفاظ غير شائعة الآن.

والطريق الثاني: التعريب (الاقتراض) واستعمال اللفظ الأجنبي. والتعريب قد أقره المجمع ولكنه اشترط فيه شرط الضرورة. وهو- في نظر مصطفى نظيف-شرط معطل لا منجز، إذ يكفي العثور على لفظ عربي يمس المعنى المقصود عن قرب أو عن بعد بالواسطة أو المباشرة بتكلف أو من غير تكلف، بالحقيقة أو بالمجاز يكفي هذا للتدليل به على انتفاء الشرط وعدم جواز التعريب (الاقتراض).

والطريق الثالث: وهو- في نظر الكاتب-أوعر الطرق وله شعب منها أن يستعان للتعبير عن المعاني المؤلفة أو المدلولات المركبة متى وجدت لبسائطها أو لأجزائها ألفاظ عربية أو بالفاظ معربة بقواعد تنتمي للنحت سواء أكان النحت من لفظين أم أكثر.

أما عن المراحل التي يمر بها المصطلح فيرى الدكتور عبدالسلام المسدي أن المتصور الطارىء يمر بمراحل ثلاث وفق ما يسميه قانون التجريد الاصطلاحي، وهذه المراحل تتعاقب في الزمن وتترادف في الضرورة؛ فالمفهوم المستحدث يقتحم المجال الذهني السائد في المجموعة الاجتماعية التي يحولها الرابط اللغوي إلى مجموعة

---

(١) انظر: نقل العلوم إلى اللغة العربية/مصطفى نظيف. مجلة مجمع القاهرة، م ٥، ١٩٤٩، ص ٢٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثقافية حضارية. وبقدر قرب ذلك المفهوم من التصورات الرائجة في منعطفات قاموس تلك المجموعة يتيسر على اللغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدلالية عبر ألفاظها فإذا وجد المصطلح سبيله إلى القالب المتجانس مع اللغة صرفياً وصوتياً واضطر إليه الاستعمال بكثافة فتواترت الحاجة إليه اندرج ضمن الرصيد المعجمي. وهذا من أقل الصور احتمالاً. أما المطرد فأن يمثل الدخيل مرحلة أولى من مراحل التعامل بين المفهوم الطارىء والقاموس القائم، ذلك أن الاستخدام يكرس المدلول فيحتضنه ثم يشتد نفوره من اللفظ الدال عليه، فيقوى الميل إلى فصل الدال عن مدلوله باستبقاء هذا ورفض ذاك.

المرحلة الثانية وتتجسم في تفجير المصطلح وفرقعته لفصل مدلوله عن داله استشعاراً بزوال الغربة القائمة في البدء بين المتصور المدلول عليه والناطقين باللسان المتقبل مع بقاء هذه الغربة بينهم وبين اللفظ الدال على ذلك المدلول وتلتجىء اللغة في هذا المقام إلى عملية تحليلية يتفكك المفهوم الموحد بمقتضاها إلى أجزائه المكونة له فيقع التعديل على عبارة متعددة الكلمات تسد خلل التوازن الذي طرأ بانسحاب اللفظ الدال وتتخلى بذلك اللغة عن قانون الاقتصار في الجهد مقابل قانون رفع اللبس.

المرحلة الثالثة: مرحلة التجريد الاصطلاحي: وفيها يعمد العقل بقدرته التأليفية إلى اشتقاق الصورة الذهنية المتفردة في غير إسهاب تحليلي حيث تعوّل الظاهرة اللسانية على الطاقة الإيحائية وعلى القدرة التضمينية بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالاً على نفسه وعلى الأجزاء التي تم اختزالها. وقد يحل لفظ آخر محل العبارة فيعوض مداليلها جميعاً[1].

أما عن شيوع المصطلح فيرى الدكتور المسدي أن "من حق اللساني بادىء ذي بدء أن يؤسس بعض المعايير في معالجة قضية الوضع ضمن مسألة المصطلحات العلمية والفنية، وأبعدها شأنا معيار الاستعمال فالمصطلح يبتكر فيوضع ويبث ثم يقذف به في حلبة الاستعمال فإما أن يروج فيثبت وإما أن يكسد فيمحى، وقد يدلى

(١) انظر: اللسانيات وعلم المصطلح/عبدالسلام المسدى ص ٥٢ + ٥٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بمصطلحين أو أكثر لتصور واحد، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه ويتوارى الأضعف فهذا من حيث الوصف والاستقراء فيما يؤديه اللساني غير أن له بعد ذلك حق مجاوزة الشرح والتحليل إلى تفسير الظاهرة وتعليلها، إذ بما يستقصي من كشوف موضوعية وفحوص اختبارية يخول له أن يستنبط مقاييس رواج المصطلح وضوابط تغلب الأقوى على الأضعف ولا سيما إذا احتكم إلى الروائز الأسلوبية في تركيبة المصطلح من حيث صيغته وميزانه وتناسق صواتمه وانسجام بنيته المقطعية كماً ونوعاً ويمكنه أن يستعين بحقائق اللسانيات النفسية فتتبين له بعض مقومات السبر فيما يعتري الألفاظ من اشتراك دلالي أو لبس معنوي أو نشاز ايحائي فيؤول أمر المصطلح إلى النفور فلا يروج"[1].

وعلى الرغم من أننا نتفق مع الدكتور المسدي في جل ما يذهب إليه، فإنه ينبغي لنا عند وضع المصطلح مراعاة الدقة في التعبير عن المدلول، وأن لا نقلل من أهمية السلطة القائمة على تنفيذ هذا الأمر سواء كانت مجمعاً، أم هيئة، أم جماعة علماء. فمن حق العالم أن يضع مصطلحه ولكن لا قيمة له إلاّ إن أقر من أهل العلم والمتخصصين، وبذا يصبح جزءاً من اللغة العلمية الشائعة[2].

وهنا لا بد من مساعدة المؤسسات القائمة على مثل هذا العمل حتى لا تقف حجر عثرة في وجه تقدم علم المصطلحات وإيجادها.

ومهما يكن الأمر فيبدو أن كل المحاولات الفردية أو الشخصية مهما كانت جادة ومهما اتصف واضعوها بالشمولية العلمية والاطلاع الواسع الدقيق على مفردات اختصاصهم العلمي، ومهما كانت خبراتهم طويلة في تحقيق التراث العلمي أو اللغوي فأنها ستبقى جهوداً قاصرة عن الوصول إلى المصطلح العلمي الصحيح والملائم للذيوع والانتشار.

---

(١) انظر: اللسانيات وعلم المصطلح/عبدالسلام المسدى، ص ٢٩.

(٢) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ج١، ابراهيم مدكور، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٤ ص ٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن هذه الجهود والمحاولات الفردية تبقى ذات قيمة كبيرة ... إذ تشكل مصدراً لا تستغنى عنه المؤسسات والمجامع لدراسة المصطلحات العلمية وتطورها واختيار الأفضل[1]. هذا إلى جانب التقصير الكبير الناتج عن بطء الحركة في المؤسسات والمجامع.

ثانياً: آلية الجهود الجماعية

تسبب الوعي الحضاري عند العرب، في إنشاء منظمات وهيئات إقليمية ووطنية عربية، تعنى كلها بالمصطلحات وقضايا نقل المعرفة والتكنولوجيا عن طريق اللغة إلى العربية ومنها[2]:

أ- المجامع اللغوية ومعاهد البحث مثل: مجمع اللغة العربية بدمشق المكون ١٩١٩، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة المكون سنة ١٩٣٢، والمجمع العلمي العراقي المكون سنة ١٩٤٧، ومجمع اللغة العربية الأردني المكون سنة ١٩٧٦، وبيت الحكمة بتونس المكون سنة ١٩٨٣، ومن أقسام البحث والمعاهد قسم اللسانيات بمعهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتونس ١٩٦٠، ومعهد الدراسات والابحاث للتعريب بالرباط ١٩٦٠، ومعهد الدراسات الصوتية بالجزائر.

ب- مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، الذي تشرف عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو).

جـ- الاتحادات المختلفة، ومنها الاتحاد العلمي العربي ١٩٥٤، واتحاد الجامعات العربية ١٩٦٠، واتحاد المجامع العربية ١٩٧٠، واتحاد مجالس البحث العلمي ١٩٧٥.

د- مؤتمرات التعريب وتوحيد المصطلحات التي ينظمها مكتب تنسيق التعريب.

---

(١) انظر: تعريب المصطلح العلمي/قاسم السارة، مجلة عالم الفكر، م ١٩ عدد ٤، ١٩٨٩ ص ١٢٦.

(٢) انظر في ذلك المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها/محمد رشاد الحمزاوي ص ١٣-١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عقدت مؤتمرات التعريب بالتوالي ١- الرباط ١٩٦١ ٢- الجزائر ١٩٧٣ ٣- طرابلس ١٩٧٧ ٤- طنجة ١٩٨١ ٥- عمان ١٩٨٥.

ويلاحظ أن المنظمات والهيئات العربية قد بذلت جهوداً كبيرة في وضع المصطلحات وتوحيدها، من غير أن توفر لنا واحدة منها منهجية شاملة جامعة تأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه وضع المصطلحات من معايير ومناهج[١]. فظلت كل هيئة تصدر ما تراه صالحاً ومفيداً ولو بإعادة ما سبق لغيرها أن أقرته وجربته ونجحت فيه فضلاً عن أننا لم نحط إلى اليوم بمقاربة منظمة ومنسقة لعمليات الجمع والوضع والترجمة والتوحيد والتنميط والتخزين ووضع المعاجم حتى نضبط المسار الكامل لإقرار المصطلحات وإثباتها بالتأييد والموافقة والإجماع لتكون جاهزة للاستعمال والاستهلاك.

ومع أن العمل بالمصطلحات بدأ منذ بدايات هذا القرن، فإن العمل بالمصطلحات اللغوية على المستوى الجماعي، قد تأخر حتى العقد السابع؛ حين بادر مجمع اللغة العربية بوضع المصطلحات اللغوية العصرية، بإيعاز من عضوه اللغوي إبراهيم أنيس؛ وذلك بغية وضع معجم عربي في المصطلح اللغوي، على غرار ما يوجد في اللغات العصرية الأخرى[٢].

ونلاحظ التأخر في الاهتمام في وضع معاجم المصطلحات اللغوية، خاصة إذا عرفنا أن أول معجم للمصطلحات اللغوية قد صدر بلندن سنة ١٩١١.

وبالرجوع إلى آلية هذه الهيئات، وأنظمتها الداخلية، وأغراضها، وجدنا أن معظمها إن لم يكن كلها قامت للحفاظ على سلامة اللغة العربية، لتفي بمطالب العلوم والفنون. ففي مجمع دمشق كان التعريب أبرز أهداف المجمع وتنص الفقرة "ب" من

---

(١) حاولت بعض المجامع والهيئات أن تضع منهجيات لوضع المصطلحات غير أن هذه المنهجيات ما زالت قاصرة عن وضع الأمر في نصابه.

(٢) انظر: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، محمد رشاد الحمزاوي، ضمن كتاب دور التعريب في تطور اللغة العربية، ملتقى ابن منظور، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤، ص ١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٩ على أن من غاياته "البحث في علوم اللغة والحرص على سلامتها وجعلها تتسع للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة"(١).

وقد سارع المجمع لمعرفة ما تحتاج إليه دوائر ودواوين الحكومة ومعاهد التدريس من الألفاظ وضعاً وتعريباً وطلب منها أن ترسل من جانبها ممثلاً اختصاصياً يشترك في أبحاث المجمع ويوضح مفهوم الألفاظ في جوها الفني الخاص بها(٢).

وكانت خطة المجمع السوري في وضع المصطلحات العلمية والألفاظ العربية الصحيحة للمسميات الأعجمية تتمثل في ما يأتي:

١- إذا كانت اللفظة مما عرفه العرب واستعملوه فيجب البحث عنها ونشرها.

٢- اذا كانت مما استحدث بعد عصور الاستشهاد، ولم يكن في ألفاظهم مما يشبهها، بأقل ملابسة نظر فيها ... فإن وافقت الأوزان العربية استعملت كما هي وإلّا غيّر بعض حروفها أو حركاتها لتوازن العربية ويسهل التلفظ بها جرياً على قاعدة التعريب(٣).

وتميز عمل المجمع السوري في صياغة المصطلحات بإشراك أساتيذ الجامعات في وضعها، ثم إخضاعها بعد ذلك للاستعمال اليومي الأمر الذي يتيح للعاملين الاختصاصيين الحكم عليها للاستمرار في استخدامها واستبدالها(٤).

---

(١) المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي/شكري الفيصل، مؤتمر التعريب، جامعة دمشق، ١٩٨٢، ص ٩.

(٢) انظر: تعريب المصطلح العلمي/قاسم السارة ص ١٠٩.

(٣) الوضع والتعريب/المجمع السوري، مجلة مجمع دمشق م٢ ج٢ ١٩٢٢ ص ٥٠.

(٤) انظر: تعريب المصطلح العلمي/قاسم السارة، ص ١١٠، وأنظر: المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي/ شكري الفيصل، ص ١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والناظر إلى ما سبق يعجب كل الإعجاب بعمل من أعمال المجمع وهو إخضاع المصطلحات للاستعمال اليومي؛ فبذلك يتسنى للفظة المناسبة أن تحيا وغير المناسبة أن تستبدل. ولكننا إذا أعدنا النظر في خطة المجمع، وجدنا خطته في التعامل مع المصطلحات قاصرة، ويجب تنميتها. فكما مر بنا نجده إذا لم يجد لفظة من عصر الاستشهاد آلى أن يدخل اللفظة الأعجمية بإجراء التعديلات المناسبة لتوافق أصوات العربية وأوزانها على أن يوجد ألفاظاً عربية مقابل الألفاظ الأجنبية.

وكان اهتمام المجمع السوري بالتعريب والمعربات قد بدأ منذ سنته الأولى، وضمت مجلته منذ باكورتها أبحاثاً في هذا المجال من مثل بحث "اللغة والدخيل فيها" لسعيد الكرمي و "درس المعربات" للأب أنستاس ماري الكرملي الذي كتب تحت هذا العنوان في أعداد متتابعة[1].

أما مجمع القاهرة فقد جاء في أغراضه عند تأسيسه ما يلي:

١- على المجمع أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون، ملائمة لحاجات الحياة في هذا العصر. ولتحقيق ذلك له أن ينظر في قواعد اللغة فيتخير من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية.

٢- للمجمع أن يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية التي لم تعرّب بغيرها من الألفاظ العربية وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية لها مظانها فإذا لم يجد بعد البحث أسماء عربية لها، وضع أسماءجديدة بطرق الوضع المعروفة من اشتقاق أو مجاز أو غير ذلك، فإذا لم يوفق في هذا التجأ إلى التعريب مع المحافظة على حروف اللغة وأوزانها بقدر الطاقة.

---

(١) أنظر في ذلك مجلة مجمع دمشق م١ جـ ٥، ١٩٢١، ص ١٢٩ + ١٣٨، و م٣، جـ١، ص ١٣، و م ٣ جـ ٢، ص ٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون[١] وغيرها تنشر تدريجياً، ويوضع معجم واسع يجمع شوارد اللغة وغريبها ويبين أطوار كلماتها كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها، ويقوم ببحث علمي للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية"[٢] ، وقد وضعت بعض المعاجم اللغوية أولويات في استخدام أدوات نمو اللغة مثل: الاشتقاق، والنحت؛ فوضع المجمع اللغوي العراقي عند تأسيسه خطة في وضع الكلمات والمصطلحات العلمية، جاء فيها(إن وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري إما على طريق الاشتقاق، وإما على طريق التعريب، ولا مانع من الجمع بينهما ويرجع إلى النحت عند الحاجة)[٣] وكذلك "لا يذهب إلى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة إلا إذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها بخلاف التعريب. فإنه يجوز تعريب كلمة أعجمية مع وجود اسم لها في العربية"[٤] وكذلك: "يرجح الشائع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معاجم اللغة"[٥].

إن هذه القواعد قاصرة عن أداء الغرض المطلوب، وبخاصة أنها صادرة عن مجمع لغوي قام للحفاظ على أسس وركائز هذه اللغة. فنجده (المجمع) يتشدد في الاشتقاق، في حين يتساهل في الاقتراض الذي يسميه التعريب، وكان ينبغي أن يفعل العكس أو يتشدد في الاثنتين، ويقدم الاشتقاق على الدخيل كما يقدم إمكانات أخرى للغة

---

(١) أصدر المجمع مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع في ما لا يقل عن ٢٨ جزءاً ولكن نصيب المصطلحات اللغوية منها كان قليلاً.

(٢) هذه هي قائمة أغراض المجمع التي قام عليها وهي مدرجة في العدد الأول من مجلة المجمع ١٩٣٤ تحت لائحة لمجمع اللغة العربية الملكي ص ٢٢.

(٣) هذه النقاط ادرجت في بحث بعنوان وسائل تطوير اللغة العربية العلمية (للدكتور عبد الكريم خليفة / مجلة اللسان العربي م ١٢، جـ ١، ١٩٧٥، ص ٦٠.

(٤) "وسائل تطوير اللغة العربية العلمية "للدكتور عبدالكريم خليفة، مجلة اللسان العربي م١٢ جـ١ ١٩٧٥، ص ٦٠.

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العربية على الدخيل الذي لا يلجأ اليه إلا عند العجز التام عن إيجاد مصطلح عربي. وفي مقابل هذا نجد مجمع القاهرة يجيز "أن يستعمل بعض الألفاظ-عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم"[1].

ومع أن قرار مجمع القاهرة هذا جاء متسامحاً، فقد وجدنا من يثور ضد هذا القرار؛ فيقول محمد شوقي أمين "لزام على المجمع أن يرد الأمر إلى نصابه في التعريب فيمحو من الأذهان شبهة اشتراط الوزن العربي فيما نعرب من مصطلحات العلوم والفنون والآداب. وبذلك ييسر على المعربين سبيلهم في اصطناع الكلمات الأجنبية الشائعة التي لا بد من اصطناعها في عهد الحضارة، وبذلك أيضاً يحفظ لتلك الكلمات دلالتها على المعاني المقصودة والحدود العلمية الدقيقة؛ إذ يستبقي ما لها من أوضاع، وصيغ، ونظام تركيب، وينأى بها عن التنكر، والتشويه، والاستحالة"[2] ويضيف إلى ذلك قائلاً :"والمجمع حين يفعل ذلك لا يقتصر على أن يستند إلى منهج العرب أنفسهم فيما أثر عنهم من الكلمات المعربة ولا يقتصر كذلك على أنه يواطن سيبويه ومن إليه في جواز مخالفة الأبنية العربية في التعريب ... بل إنه يستصحب المذهب الذي أجمع عليه النحويون المصريون على مر القرون الماضي"[3]. وقد سعى مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى إشراك المتخصصين في وضع المصطلحات؛ فوجدناه يستمد مصطلحاته منهم، ويحرص على أن يسجل ما استقر عليه رأيهم، وسبيله إلى ذلك لجانه التي تعول على الخبراء من أساتذة الجامعة وغيرهم. ولهؤلاء أن يقترحوا اللفظ الذي يرونه عن طريق النحت، والاشتقاق، أو النقل والتعريب[4] وما ترتضيه اللجان يعرض على مجلس المجمع ثم مؤتمره، فإذا ما أقر بلغ للهيئات العلمية المختلفة لينال حظه من النقد والملاحظة أو التأييد والموافقة[5].

---

(١) القرارات العلمية/مجمع القاهرة، مجلة مجمع القاهرة، م١، ١٩٣٤ ص ٣٣.

(٢) جواز التعريب على غير أوزان العرب/محمد شوقي أمين، ص ٢٠٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

(٤) يستخدم المجمع مصطلح التعريب للدلالة على الاقتراض.

(٥) انظر:مدى حق العلماء في التصرف في اللغة/إبراهيم مدكور، ص ١٤٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وكان من قرارات مؤتمر المجمع في دورته السابعة، أنه ينبغي أن يطلب إلى الجامعتين الأزهرية وجامعة فؤاد الأول، وإلى المعاهد العلمية والفنية التابعة لوزارة المعارف، وإلى الهيئات العلمية والفنية الأخرى وضع قوائم بالمصطلحات المستعملة بها في جميع العلوم والفنون والآداب، وأن تحدد معانيها تحديداً دقيقاً، وأن تردها إلى اللغة العربية إذا استطاعت، وأن تذكر مقابلها من اللغات الإفرنجية التي أخذت منها هذه المصطلحات، وأن ترسل تلك المصطلحات إلى المجمع(١).

وقد وضع المجمع قواعد لمراعاتها عند البحث في كل لفظة أعجمية وخلاصتها على التتابع(٢):

أ- تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي وهذا يستلزم أن يكون الناقل مطلعاً اطلاعاً واسعاً على الألفاظ العلمية المبثوثة في المعجمات العربية وفي كتبنا العلمية القديمة.

ب- إذا كان للفظ الأعجمي معنى علمي جديد لا مقابل له في اللغة العربية ترجم بمعناه، كلما كان قابلاً للترجمة، أو اشتق له لفظ عربي مقارب. ويرجع في وضع اللفظ العربي إلى وسائل الاشتقاق أو إلى المجاز أو النحت.

جـ- إذا تعذر على الناقل الكفي وضع لفظ عربي بالوسائل المذكورة عمد إلى التعريب مراعياً قواعده على قدر المستطاع.

ويعلق مصطفى الشهابي على هذه القواعد قائلاً: "ومن الواضح أن دور التعريب (ويقصد به الاقتراض) في هذه القواعد لا يأتي إلّا بعد العجز عن إيجاد كلمات عربية سائغة. والصعوبة كل الصعوبة في معرفة متى ترجح الكلمة العربية ومتى ترجح الكلمة المعربة"(٣).

---

(١) قرارات المجلس والمؤتمر في الدورة السابعة ١٩٤٥/مجمع القاهرة، مجلة مجمع القاهرة م ٥ ١٩٤٩، ص ٢٠٠.

(٢) انظر: ملاحظات على وضع المصطلحات العلمية/مصطفى الشهابي، مجلة مجمع القاهرة، م١٢، ١٩٦٠، ص ٣٣.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأقر المجمع طائفة من المبادىء والقرارات بغرض التسهيل على العلماء مهمتهم في وضع المصطلحات. منها:

١- الحكم بقياسية المصدر الصناعي بزيادة ياء النسب والتاء على الكلمة، وقد كان مقصوراً من قبل على السماع فيقال المثالية والكانطية كما قيل قديماً الجبرية والقدرية. ولهذا المصدر أهميته في الدلالة على المعاني العلمية الدقيقة وخاصة أسماء المذاهب والنظريات؛ مما هو مختوم بـ Ism في اللغات الأوروبية[١].

٢- إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان في لغة العلوم[٢].

٣- إقرار عدد من الأوزان للدلالة على أشياء بعينها، مثل أن يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن فعالة بالكسر[٣]. واستخدام صيغة "فعّال" قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة "فعّال" للصانع وكان النسب بالياء لغيره. فيقال (زجّاج) لصانع الزجاج وزجّاجي لبائعه[٤]. وصيغة "فُعال" من (فَعَلَ) اللازم المفتوح العين للدلالة على المرض[٥]. وصيغة "فَعَلان" من الفعل اللازم المفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب[٦]. وأجاز أن يصاغ لِ (فَعَلَ) اللازم مفتوح العين الدال على الصوت مصدر على وزن "فُعال" أو "فعيل" قياساً إذا لم يرد له مصدر في اللغة[٧].

---

(١) انظر: القرارات العلمية/ مجلة مجمع القاهرة، م (١)، ص ٣٥، وانظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ج١، إبراهيم مدكور، ص ٥٥.

(٢) انظر: القرارات العلمية، مجلة مجمع القاهرة، ص ٣٦.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٤.

(٤) انظر: المرجع نفسه ،ص ٣٥.

(٥) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٤.

(٦) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٤.

(٧) انظر: المرجع السابق، ص ٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- إقرار قياسية "مفعل" و "مفعله" و "مفعال" من الفعل الثلاثي للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، وأوصى باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة[١].

٥- وبالنسبة للمولد جاء قراره على النحو الآتي:

"المولد: هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان:

١- قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز، أو اشتقاق، أو نحوهما؛ كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنه عربي سائغ.

٢- وقسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب: إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره، وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً؛ والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام"[٢].

وقد أحسن المجمع صنعاً حين أصدر قراره السابق بعدم إجازة النوعين اللذين ذكرهما؛ فهو بذلك يحفز العلماء على اختراع واختيار الألفاظ العربية؛ لتنوب بذلك عن الألفاظ الوافدة -التي تتخطى نظام العربية-في أداء الدلالة المقصودة للمفهوم.

وألحق المجمع بقراراته السابقة ملحقات بالأصول العامة هي:[٣]

الأول: يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب.

الثاني: ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب.

الثالث: تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت.

---

(١) انظر: القرارات العلمية، مجلة مجمع القاهرة، ص ٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرابع: تفضل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك تفضل الترجمة الحرفية.

وقبل هذا وذاك يدعو المجمع إلى تجنب الغرابة والابتذال، وإن كان لا يرفض تخير بعض الألفاظ النادرة أو العامية السليمة[1].

ويرى أن يؤدى المعنى الواحد بلفظ واحد، وأن يكون اللفظ صالحاً للاشتقاق والنسبة إليه، ويكره ترجمة المصطلح بجملة أو بلفظين شبه مترادفين. ويشترط في المصطلح العربي أن يكون واضحاً دقيقاً في معناه؛ لأن لغة العلم تتنافى مع الغموض والإبهام، كما تتنافى مع المجاز والاستعارة والسجع والجناس[2].

أما الاقتراض وهو ما يسمونه التعريب، فيرى المجمع أن يحتفظ بالأصل ما أمكن، ويؤخذ بأقرب نطق إلى العربية دون تحيز إلى أصل فرنسي أو إنجليزي، ويوحد هذا النطق قدر الطاقة، ولا بأس من أن يشكل المصطلح المعرب ضبطاً لنطقه وما أشبهه بالأعلام الأجنبية التي عني المجمع ببيان طريقة كتابتها[3].

وفيما يخص مراحل العمل في المصطلحات داخل مجمع القاهرة فإن المصطلحات العربية تجتاز أربع مراحل[4]:

- المرحلة الأولى: لجان المجمع-ألف المجمع من بين أعضائه لجاناً تقوم بوضع هذه المصطلحات وتندب لكل لجنة خبيراً من خيرة المتخصصين في العلوم. ويعرض الخبير المصطلحات الأعجمية ويشرح معناها اللغوي والعلمي، ويرشح اللفظ العربي الذي يراه صالحاً لأداء المعنى العلمي. فإذا وافق الأعضاء عليه وضع مقابل المصطلح الأعجمي، وانتهى أمره في هذه المرحلة. وإذا لم ينل القبول

---

(١) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ج١/إبراهيم مدكور، ص ٥٦.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص ٥٦.

(٣) انظر المرجع السابق ص ٥٦.

(٤) انظر في ذلك: مصطلحات العلوم في اللغة العربية ودور المجمع فيها/عبدالفتاح الصعيدي، مجلة مجمع القاهرة، م١٣، ١٩٦١، ص ٢١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عرض غيره. وقد تتعدد الألفاظ المعروضة، فتثور مناقشات لاختيار الأفضل، وينتهي الأمر باختيار الأصلح. وبذلك تنتهي المرحلة الأولى.

- المرحلة الثانية: مجلس المجمع-في هذه المرحلة يعرض المصطلح على مجلس المجمع الذي يضم جميع الأعضاء المصريين، وقد يوافقون على المصطلح، فينتهي أمره. وقد يختلفون وتعرض ألفاظ أخرى، وتثور مناقشات لاختيار الأفضل منها، وقد ينتهي الأمر بموافقة الأغلبية على لفظ، وقد لا توافق على أي لفظ معروض، فيرد المصطلح إلى اللجنة المختصة لتعيد النظر فيه في ضوء ما دار حوله من مناقشات عسى أن تهتدي إلى لفظ أفضل. وبذلك ينتهي أمر هذا المصطلح في المرحلة الثانية.

- المرحلة الثالثة: مؤتمر المجمع-في هذه المرحلة تعرض المصطلحات التي وافق عليها المجلس على مؤتمر المجمع، وهو هيئته الكبرى التي تتكون من الأعضاء المصريين والشرقيين والمستشرقين، فتكون فرصة البحث أوسع، ووجهات النظر أكثر، ومجال الدرس والتمحيص أفسح وأرحب. وينتهي الأمر بموافقة الأغلبية على المصطلحات، وإقرار الأفضل وبذلك تنتهي المرحلة الثالثة.

- المرحلة الرابعة: آراء المتخصصين-بعد موافقة المجمع: لجانه، ومجلسه، ومؤتمره على المصطلحات تنشر في مجلته وفي مجموعات خاصة، يتيسر الحصول عليها واستعمالها، ويرحب المجمع بإعادة النظر فيما يطلب منه إعادة النظر فيه بناء على طلب أي فرد أو هيئة أو جماعة في أي بلد من بلاد العالم. وعلى ضوء ما يصل إليه من آراء وأفكار جديدة يصدر الرأي الأحق بالاتباع إنصافاً للعلم وتقديراً للعلماء.

وكان المجمع قبل ذلك قد وافق بناء على اقتراح الدكتور عبدالحميد بدوي-على المنهج التالي للنظر في المصطلح[1]:- تنظر اللجان في المصطلحات العلمية فإذا أتمت لجنة جملة من المصطلحات في علم من العلوم أو في فرع منه، تطبع في نشرة خاصة

---

(١) انظر: قرارات المجمع في الدورة الرابعة عشرة، مجلة مجمع القاهرة، م٧، ١٩٥٣، ص ١٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تتضمن المصطلحات وتعريفها وما يقابلها في اللغات الأجنبية، ويبين فيها ما جرى استعماله قبلاً، وما وضع من جديد، وتوزع النشرة على أعضاء المجمع في مصر وفي الخارج كما توزع على الجهات العلمية المختصة. وعلى المشتغلين بذلك العلم في البلاد العربية المختلفة، وعلى من يطلبون إرسالها إليهم. وينبه في النشرة إلى أن ما يرى تقديمه من ملاحظات لا يجوز أن يتجاوز تاريخاً معيناً يراعى في تحديده أن يعطى مدة معقولة تمكن من تمحيص البحث. ومتى وردت الملاحظات أعدت مراقبة المجمع قوائم بنص ما أقرته اللجنة الفنية، وما ورد عليها من ملاحظات وعرضها على اللجنة لإعادة النظر فيها.

ويجوز للجنة في أي دور من أدوار النظر في المصطلحات، أن تستأنس برأي المجلس في شأن خطة العمل، أو المبادىء التي تأخذ بها، أو فيما ترى فائدة فيه في الاستشارة حول المصطلحات. ويقرر ما يدخل منها في المعجم، ويقر تعريفها، ويحفظ ما كان غير شائع في جزازات للنشر في معاجم خاصة، إذا اقتضى الحال ذلك.

ثم يعرض كل ذلك على المؤتمر وما أقره المؤتمر ينشر في مجلة المجمع وللمجلس أن يأمر بتوزيعه وأن يحدد طريقة التوزيع.

وفيما يخص طريقة النشر فقد قدّم الأستاذ على الجارم عضو المكتب المشرف على مجلة مجمع القاهرة إلى مجلس المجمع اقتراحاً ينص على[1]: الاكتفاء بما اتبع في الماضي من نشر مصطلحات المجمع مع ما يقابلها من الألفاظ الأجنبية، على أن تصدّر عند النشر بالعبارة الآتية "المصطلحات التي ستعرض على المؤتمر تعاريفها للنظر فيها وإقرارها". وينطلق باقتراحه هذا من مبدأ أن الضرورة تدعو إلى سرعة نشر المصطلحات التي أقرها المجمع حتى ذلك الحين. وتناقش المجلس في الاقتراح المقدم من الأستاذ علي الجارم وانتهى إلى القرارات الآتية[2]:

---

(١) انظر: قرارات المجمع في الدورة الرابعة عشرة، ص ١٦٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- تصدّر المصطلحات عند نشرها في المجلة بالعبارة الآتية "مصطلحات وضعتها لجان المجمع وأقر المجلس والمؤتمر طائفة منها وستعرض تعاريفها على المؤتمر للنظر فيها وإقرارها تمهيداً لإدراجها في المعجم الذي يعدّه المجمع.

٢- توضع تعريفات للكلمات التي تدخل في المعجم الوسيط.

٣- تعرض مسألة تعريف المصطلحات على المؤتمر عند انعقاده".

ثم اتفقت اللجنة (لجنة المصطلحات بالمجمع) فيما يتعلق بالمصطلحات الجديدة على ما يأتي[1]:

١- يطلب من الخبير أن يقدم للّجنة المصطلح مشروحاً شرحاً كتابياً مقبولاً.

٢- على السكرتير الموظف لكل لجنة أن يدون ما يدور حول المصطلح من المناقشات والشرح والتوضيح ويلخص ذلك ويعرضه على كاتب سر اللجنة.

٣- يعرض على المجلس المصطلحات التي أقرتها اللجان مصحوبة بهذه الملخصات يزيدها الخبير في الجلسة عند الحاجة شرحاً وتوضيحاً. وعلى سكرتيرية المجلس أن تسجل هذا الشرح مع ما يدور في المجلس من مناقشات. وهذا لا يمنع بالأولى أن تعرض على المجلس المصطلحات المستكملة التعاريف الفنية.

٤- اذا أقر المجلس هذه المصطلحات نشرت في الأوساط العلمية بمختلف البلاد العربية مع ملخص لما دار حولها من شرح وبيان.

٥- تعاد المصطلحات التي أقرها المجلس إلى اللجان المتخصصة، وما أبدي عليها من ملاحظات لتعريفها وصياغتها صياغة نهائية كي تعرض على المؤتمر.

٦- تعد لكل مصطلح جزازة خاصة يثبت فيها ما دار حوله من مناقشات من أول اقتراحه إلى أن يتم إقراره من المؤتمر، وتنظم هذه الجزازات تنظيماً فنياً، أما المصطلحات القديمة التي أقرها المجلس والمؤتمر بدون تعاريف، والتي لم تنشر

---

(١) قرارات المجمع في الدورة الرابعة عشرة، مجلة مجمع القاهرة ص ١٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعد فتعاد إلى اللجان المتخصصة لتعريفها، وعرضها على المؤتمر ولا مانع من نشرها بدون تعاريف نشراً مبدئياً لتلقى ملاحظات المختصين مع الإشارة إلى ذلك".

ولعل المجمع من أكثر الهيئات والمجامع الأخرى توضيحاً لطريقة تعامله مع المصطلحات وضعاً وتعريباً. إلا أن مما يؤخذ على عمل المجمع أنه لم يدفع مصطلحاته إلى حيز الاستعمال كما فعل مجمع دمشق، ولكنه وضع مصطلحاته في مجموعات قد لا تصل إلا للقلة القليلة من المهتمين بها.

ونأتي بعد ذلك إلى مجمع بغداد؛ فلم يوضح المجمع منهجيته وآليته في وضع المصطلحات. إلا أننا نراه يولي المصطلحات عناية كبيرة، من غير أن يحدد-في مجلته على الأقل-طريقته في وضعها. فأقر أو اقترح أعداداً كبيرة من المصطلحات في العلوم المختلفة، وما يمكن أن يسترعي انتباهنا في هذا المجال، أننا لم نجد في قوائم مصطلحاته ولا في مطبوعاته ما يشير إلى أنه اعتنى بالمصطلح اللغوي.

أما مجمع اللغة العربية الأردني، فقد اختلفت خطته في التعريب عن خطط المجامع والهيئات الأخرى. فوجدناه يتجه إلى ترجمة الكتب لا المصطلحات وحدها، وكان يتعامل مع المصطلحات التي تواجهه في ترجمة الكتب. واختط هذا الطريق بقصد تمهيد السبيل أمام الأساتذة الجامعيين الذين لا تمكنهم ظروفهم الخاصة من التأليف بالعربية أو التدريس فيها. ومع ذلك نجد أن المجمع لم يتطرق إلى المصطلحات اللغوية، لا منفردة، ولا من خلال ترجمة الكتب اللغوية. ومن الجدير ذكره أن المجمع الأردني تميز في عمله بأن لا يتفرد بما يقره، ولا يتحكم فيما يصل إليه، ولا يراه عملاً كاملاً نهائياً، بل مشروعاً للدراسة لدى اتحاد المجامع اللغوية العربية[1].

والناظر إلى هذه المجامع الأربعة يجد أنها جميعها في دول المشرق، الأمر الذي يعنى تفردها في هذا العمل، دون دول المغرب. وهذا الأمر هو الذي لفت نظر الملك

(١) انظر في ذلك: المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي/شكري الفيصل، ص ١٤-١٦، وانظر: مجلة مجمع اللغة الأردني في أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محمد الخامس إلى إنشاء مكتب تنسيق التعريب في الرباط، وتمثلت أهداف المكتب في تنسيق الجهود الرامية لتطوير العربية، وتتبع حركات التعريب، وإثراء اللغة بالمصطلحات المنسقة، والإعداد للمؤتمرات والندوات بالتعاون مع المجامع والهيئات العلمية بالإضافة إلى طبع المعاجم التي توافق عليها مؤتمرات التعريب[1].

وظهر المكتب الدائم لتنسيق التعريب إلى النور في مؤتمر التعريب الأول الذي عقد في الرباط سنة ١٩٦١. وكان من أبرز أعمال هذا المكتب أنه أصدر مجلة اللسان العربي التي حوت في صفحاتها العديد من البحوث والدراسات اللغوية العربية، إضافة إلى العديد من قوائم المصطلحات. كما عقدت تحت مظلته مؤتمرات التعريب الستة، والتي كان آخرها المؤتمر السادس في طنجة. وقد أقر المكتب خطة عمل في (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة) التي نظمها بالرباط في شهر شباط ١٩٨١. للتعامل من خلالها مع المصطلحات التي تعرض للمكتب. وتتضمن الخطة المبادىء التالية[2]:

١- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

٢- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

٣- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

٤- استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.

---

(١) انظر: تعريب المصطلح العلمي/قاسم السارة ص ١١٦، وانظر: تطور الفكر العلمي ولغة التقنيات بالمغرب/عبدالعزيز بن عبدالله، مجلة اللسان العربي، م٨، ج١، ١٩٧١ ص ٢١٠-٢١١.

(٢) المصطلحية (مقدمة في علم المصطلح)/علي القاسمي، ص ١٠٧-١١٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٥- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

جـ- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د- اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ- مواصلة البحوث والدراسات ليتيسر الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

٦- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

٧- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

٨- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلاً.

٩- تفضيل الجزلة الواضحة وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

١٠- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

١١- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

١٢- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

١٤- تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا اذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

١٥- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحدة منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتعالج كلها مجموعة واحدة.

١٦- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم معربة كانت أو مترجمة.

١٧- التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات أو العناصر والمركبات الكيماوية.

١٨- عند تعريب[١] الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي:-

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً.

جـ- اعتبار المصطلح المعرب عربياً يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيها الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

---

(١) يقصد بالتعريب هنا تحوير اللفظة الأجنبية لتوائم العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هـ- ضبط المصطلحات عامة ،والمعرب منها خاصة بالشكل حرصاً على صحة نطقه ودقة أدائه".

وفي هذه المبادىء محاولة جادة للتعامل مع المصطلح من منظور مقنن ودقيق غير أن هذه المبادىء لا زالت بعيدة عن التطبيق الفعلي لها في ميدان التعريب. لأنها لم تجد المتابعة الحقيقية ولم تجد صفة العمل الجماعي لإنجاحها.

الإنجازات

على الرغم من مضي وقت طويل نسبياً على بدء الدراسة الحديثة للغة في الدول الغربية، وعلى الرغم من سعة النظر اللغوي في تراثنا القديم؛ فإننا نجد أن الجهود العربية المسايرة في هذا العلم قد تأخرت حتى العقد الخامس أو السادس من هذا القرن؛ فيعد كتاب الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس كتاباً رائداً باللغة العربية في علم اللغة الحديث-وذلك على الرغم مما قام به من سبقه من أمثال جورجي زيدان ثم محمد مندور، وعلي وافي-وبدأ التعامل مع المصطلحات منذ ذلك الوقت. ونحاول أن نعرض للجهود التي قامت في مجال المصطلح اللغوي من زاويتين مختلفتين: من حيث جماعية الجهود التي قامت أو فرديتها، ومن حيث تناول علم اللغة بعمومه أو بعض تخصصاته.

أولاً: الإنجازات الجماعية في تعريب المصطلحات :

على الرغم من الجهود التي بذلتها الهيئات في سبيل تعريب المصطلحات إلا أن نصيب علم اللغة كان قليلاً، فمنذ أن بدأ اهتمام مجمع القاهرة بمصطلحات علم اللغة ١٩٦٢ وحتى أيامنا هذه لم تتجاوز العشرات ولم يظهر في أعمال المجامع الثلاثة الأخرى اهتمام بالمصطلح اللغوي ولم يتميز مكتب تنسيق التعريب عن غيره من الهيئات مع أن المعاجم التي أصدرها في شتى المجالات نافت عن مائة معجم بثلاث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لغات[1]-إلا بمسودة مشروع معجم لغوي بدأ به سنة ١٩٨٥ في مؤتمر التعريب الخامس الذي عقد في عمان. غير أنه عبارة عن جمع للمصطلحات المتداولة ويشوبه من النقائص والعيوب ما لا يشوب غيره من المعاجم، ومع هذا فإنه-في حدود علم الباحث- لم ير النور بعد. وما عدا ذلك فإن الجهود الجماعية ما زالت تراوح مكانها.

ثانياً: الإنجازات الفردية

على الرغم من قصر المدة التي مرت بها الدراسات اللسانية العربية؛ فقد قدمت العديد من الإنجازات. فألفت الكتب التي تحتوي المصطلحات الحديثة، كما ترجمت كتب أخرى، هذا إلى جانب معاجم المصطلحات التي ألفت، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الكتب المؤلفة: كتب الدكتور إبراهيم أنيس، وكتب الدكتور تمام حسان، وكتب الدكتور عبدالرحمن أيوب، وكتب كمال بشر وكتب سعد مصلوح، وكتب عبدالصبور شاهين وأحمد مختار عمر، وغيرها من الكتب المؤلفة.
- ومن الكتب المترجمة: كتاب فندريس بترجمة الدواخلي والقصاص، وكتاب كانتينو بترجمة القرمادي، وكتاب ماريوباي بترجمة أحمد مختار عمر، وكتاب هنري فليش بترجمة عبد الصبور شاهين. وقد تعدى الأمر ذلك فوجدنا عدة ترجمات للكتاب الواحد، من مثل ترجمة كتاب فرديناند دي سوسير؛ فقد صدرت له عدة ترجمات.

اما المعاجم فقد تنوعت بين العام والخاص؛ فظهرت معاجم تبحث في مجالات خاصة من علم اللسان من مثل معجم الأصوات، ومعجم علم اللغة النظري، ومعجم علم اللغة التطبيقي للخولي، ومعجم الدلائلية للتهامي الراجي الهاشمي، ومعجم

---

(١) نافت معاجم مركز تنسيق التعريب على مائة معجم بثلاث لغات في مجالات شتى، أنظر في ذلك: الألسنية ودعم المعجمية العربية/عبدالعزيز بنعبدالله، ضمن أشغال ندوة اللسانيات في اللغة العربية، تونس: الجامعة التونسية ١٩٧٨، ص ٢٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصطلحات النقد الحديث لحمادي صمود، بالإضافة إلى المعاجم التي تبحث في العلم بعامة والتي جاءت على ثلاثة أنماط:

١- على شكل ملاحق على نحو ما نجده عند الدكتور السعران والدكتور أحمد مختار عمر والقرمادي في ترجمته لكتاب جان كانتينو.

٢- على شكل كتب مستقلة مثل معجم محمد رشاد الحمزاوي، وقاموس اللسانيات للمسدي.

٣- على شكل مجموعات نشرت في المجلات العلمية مثل معجم المصطلح اللساني لعبد القادر الفاسي الفهري.

مراحل العمل المصطلحي

واختار البحث أن يقسم مراحل العمل الفردي في المصطلحات إلى ثلاث مراحل هي:

أ- **مرحلة الريادة:**

ويمثلها إبراهيم أنيس؛ إذ يعد كتابه (الأصوات اللغوية)-كما أسلفنا-أول كتاب صدر باللغة العربية في علم اللغة الحديث، إذ ضمن الدكتور إبراهيم أنيس كتابه العديد من المصطلحات اللغوية الحديثة. وربما كان أول من تعرض لمناقشة المصطلحات اللغوية الأجنبية؛ فنجده في مقدمة كتابه يقارن بين الفوناتيك والفونولوجي في سياق تعريفه بكتابه فيقول: "وقد يحب بعض القراء أن يسمي ما تعرضت له في هذا الكتاب بالمبحث "الفوناتيكي" phonetics ولكني أوثر أن أنسبه إلى فرع "الفونولوجي" phonology؛ لأن الفوناتيك يعنى بالأصوات الإنسانية شرحاً وتحليلاً، ويجري عليها التجارب دون نظر خاص إلى ما تنتمي إليه من لغات، ولا إلى أثر تلك الأصوات في اللغة من الناحية العلمية؛ فهو لهذا عالمي، كونت له هيئة عالمية تكشف لنا كل يوم عن أصوات إنسانية كانت مجهولة. أما فرع "الفونولوجي" فيعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه، وصرفه، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات[١]".

---

(١) الأصوات اللغوية/إبراهيم أنيس، ص ٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبإعادة النظر في هذه العبارات، نجد أن المواجهة مع المصطلحات بدأت بالتفسير؛ فلاحظنا أن الدكتور إبراهيم أنيس لم يوجد المصطلح البديل-وإن حاول ذلك في تسمية الكتاب-وإنما فسر لنا مدلول المصطلح "فونولوجي" ومدلول المصطلح "فوناتيك" إلا أننا إذا ما أوغلنا في كتابه وجدناه يتخذ موقفاً محدداً من المصطلحات. فيرى أنه لا بأس من استخدام المصطلحات القديمة إذا أغنت عن المصطلحات الحديثة فيقول: "وبعض هذه المصطلحات-المصطلحات القديمة- له ما يبرره ويمكن أن يستغل في الدراسة الصوتية الحديثة فإذا سميت لنا حروف أقصى الفم كالقاف والكاف والجيم القاهرية الخالية من التعطيش بالأصوات اللهوية نسبة إلى اللهاة فلا بأس بمثل هذه التسمية، وهي تغنينا حينئذ عن المصطلح الذي ابتكره بعض الدارسين الآن حين سماها بالأصوات الطبقية، دون أن يكون لكلمة الطبق أي معنى يتصل بأجزاء الفم وكذلك الشأن في مصطلحهم "الشجرية" الذي يتضمن أصوات وسط الحنك كالجيم الفصيحة أو الجيم الشامية الكثيرة التعطيش،وكالشين، ولا داعي إذن لأن ننهج منهج هؤلاء الدارسين حين يطلقون عليها لفظ "الغارية" لأن الغار في الحقيقة يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى"(١).

أما إذا جانب هذه المصطلحات التوفيق فيمكن الاصطلاح على غيرها. ونرى ذلك عندما يتعرض للأصوات الساكنة consonants وأصوات اللين vowels فيرى أن مصطلح القدماء (الحروف) لمقابلة consonants و (الحركات) لمقابلة vowels مصطلحان ليسا دقيقين في تأدية المفهوم فيستبدل بهما الأصوات الساكنة وأصوات اللين ويشير إلى اصطلاح بعضهم لها بالصامتة والصائتة(٢).

وقد يخلط بين تسمية القدماء وتسمية المحدثين، عندما يجد أن لكل منهما وجهاً، على نحو ما نجده عنده في مصطلح الشديد والانفجاري؛ فهو يستخدمهما معاً في قوله: "والأصوات العربية الشديدة كما تؤيدها التجارب الحديثة هي: ب، ت، د،

---

(١) الأصوات اللغوية/إبراهيم أنيس، ص ١٠٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ط، ض، ك، ق، والجيم القاهرية. أما الجيم العربية الفصيحة فيختلط صوتها الانفجاري بنوع من الحفيف يقلل من شدتها وهو ما يسميه القدماء بتعطيش الجيم"[1].

فنجده هنا يستخدم الشديد والانفجاري وأحدهما مصطلح قديم والآخر محدث؛ لذات المفهوم. إلا أنه يكثر من استخدام القديم منها في المراحل اللاحقة.

وفي غير هذا المكان نجده يستعين بالمعاجم على نحو ما فعل عند تعرضه لمصطلح "Epiglottis" لسان المزمار فنجده يستخرجه من معجم شرف الطبي[2].

ومع أنه أتبع عدداً من المصطلحات العربية بمقابلاتها الأجنبية، فإن ذلك لم يجاوز حد القلة؛ فكان مجموع هذه المصطلحات التي وضعت مقابلاتها لا تتجاوز في مجموعها أربعين مصطلحاً. ومع ذلك نجد الدكتور ابراهيم أنيس يقع في بعض الهنات من مثل استخدامه مصطلح (موسيقى الكلام)[3] مقابل Intonation ويستخدمه مرة ثانية بنفس المفهوم ولكن بمصطلح آخر هو (نغمة الكلام)[4] ثم يعود ليسميها (موسيقى الكلام)[5] مرة أخرى.

ويمكن أن يفهم من مصطلح (موسيقى الكلام) النغمة التي تصدر بغض النظر عن المقصود من هذه النغمة. ويبدو أن مصطلح التنغيم أدق من المصطلحين اللذين أوردهما الدكتور أنيس؛ لأن هذا المصطلح يشير إلى أثر طريقة إلقاء الكلام في تحديد دلالة الأصوات الصادرة من المتكلم عن طريق التغيير في النغمة.

---

(١) الأصوات اللغوية/إبراهيم أنيس، ص ٢٣-٢٤. وفي تسمية الأصوات الانفجارية انظر: "نحو معجم لساني شامل موحد" سمير ستيتية، ص ١٤٦.

(٢) انظر الأصوات اللغوية/إبراهيم أيس، ص ١٤٣.

(٣) الأصوات اللغوية/إبراهيم أنيس، ص ١٧٥.

(٤) الأصوات اللغوية/إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومهما يكن من أمر الدكتور إبراهيم أنيس، فإنه يبقى نقطة تحول في الدرس اللساني العربي، ونقطة انطلاق في المصطلحات اللغوية العربيةالحديثة.

ب- المرحلة الثانية

ولم يمض وقت طويل حتى دخلت عملية تعريب المصطلحات ووضعها في مرحلة جديدة اتضحت فيها جدية التطلع للارتقاء بعلم اللغة بشكل عام والمصطلحات اللغوية بشكل خاص، ونمثل لهذه المرحلة بجهد علمين بارزين أحدهما من المشرق هو الدكتور محمود السعران، والآخر من المغرب هو الدكتور صالح القرمادي.

- **الدكتور محمود السعران:** يمثل جهد الدكتور السعران مرحلة ثانية يمكن أن نعدها المتوسطة في مسيرة المصطلحات، فقد بدأ كتابه "علم اللغة مقدمة للقارىء العربي" ببسط معاناته من المصطلحات الأجنبية ومحاولة تجنيب القارىء هذه المعاناة فيقول: "وكان أول ما راعيته تحقيقاً لهذه الغاية-تبسيط حقائق العلم-إثبات المصطلح الانجليزي بحرفه وانتقاء اللفظ العربي المقابل له بحيث لا يوقع في الخطأ أو الاختلاط ، فنأيت عن اختيار المصطلح اللغوي العربي القديم ترجمةً لبعض المصطلح الإنجليزي"(١) ويتابع وصف طريقته بقوله "وآثرت حيث لا أجد المقابل العربي الملائم، أن استعمل المصطلح الأوروبي، وذلك كي لا يختلط التصور العربي القديم بالتصور الأوروبي الحديث، وكي ينفسح المجال ويسلم أمام الباحث العربي حين يؤرخ للدراسات اللغوية العربية ويقومها على أساس من الفهم الحديث فيصطنع المصطلح العربي بمعناه إلى جوار المصطلح الجديد المنقول بمرماه جنباً إلى جنب دون إيقاع القارىء في البلبلة ودون إيهامه بغير المراد"(٢).

وسعى الدكتور السعران إلى وضع المقابلات الأوروبية المتوفرة من مثل phonologie بالفرنسية و phonology بالإنجليزية و phonologie بالألمانية ثم يتبعها بالمقابل العربي وهو هنا دخيل (فونولوجيا) ومن مثل semantique بالفرنسية و

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارىء العربي/محمود السعران، ص ٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

semantics بالإنجليزية و semantik أو Belentungslehre بالألمانية ومقابلها العربي علم الدلالة[1].

ويدعو الدكتور السعران إلى الحذر في اختيار المصطلحات العربية القديمة لمقابلة مصطلحات حديثة قد تختلف مفاهيمها عن مفاهيم المصطلحات القديمة من ذلك تعليقه على استخدام مصطلح "الحرف" فيقول: "ومعروف أن الحرف في الاستعمال العربي القديم يصدق على الـ consonant و الـ vowel كليهما فكأن كلمة "حرف" هنا تستعمل استعمالاً اصطلاحياً جديداً وعلى القارىء أن يكون على حذر ليميز بين استعمالها مراداً بها المعنى التقليدي وبين استعمالها مراداً بها المعنى الجديد؛ لا سيما في النصوص التي تناقش فيها التصورات اللغوية العربية القديمة فيقع في سياق واحد "الحرف" بمعناه عند سيبويه وابن يعيش مثلاً ثم الحرف مقابلاً لـ consonant و "الحرف" مرة ثالثة مقابلاً "vowel"[2].

ونجد أن الدكتور السعران لم يحاول إيجاد المقابل إذا لم يجده وذلك حسب ما سلف ذكره. فنلاحظ كثرة المصطلحات الدخيلة التي استخدمها الدكتور السعران، وذلك بتحريفها لتوافق النظام الصوتي العربي.

غير أن ما يميز عمل الدكتور السعران إثباته معجماً للمصطلحات في آخر كتابه تضمن زهاء خمسمائة وخمسة وسبعين مصطلحاً. ومما يلحظ في هذا المعجم أنه عني بتوضيح بعض المصطلحات التي يرى المؤلف أنها غير واضحة من مثل: "Acoustic = سمعي (ما يتعلق بالصوت من حيث انتقال موجاته في الهواء إلى أذن السامع وأثره السمعي"[3] ومن مثل Manner of Articulation = هيئة النطق (طريقته: كيفيته = تقسيم الصوامت حسب طريقة النطق، موضع النطق)[4]. كما كان أحياناً

---

(١) انظر: علم اللغة مقدمة للقارىء العربي/محمود السعران، ص ١٦.

(٢) انظر: المرجع نفسه بهامش ص ٢٩-٣٠.

(٣) علم اللغة مقدمة للقارىء العربي/محمود السعران ص ٣٥٣.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٥٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يضع اللفظة الدخيلة وإلى جانبها الاصطلاح العربي المقابل مثل "الأفازيا (الحبسة = العقلة) Aphasia[1] "و" كلينكي (عيادي) Clincal"[2] بل يتعدى ذلك إلى وضع اللفظة الدخيلة ووضع توضيح لها بالعربية من مثل: "الأنثروبولوجيا (علم الاجناس البشرية) = Anthropology[3] "و" البيولوجيا (علم الاحياء)، Biology"[4].

أما بالنسبة لتلك التي وضع لها المقابلات العربية فوجدنا من بينها ما يمكن أن يسمى بتعريفات لا مصطلحات من مثل (الفتحة الكائنة بين الوترين الصوتيين للحنجرة = Glottis)[5] ومن مثل (مشترك لفظي، كلمة أو كلمتين أو أكثر بينهما أو بينها "جناس تام" = Homophone أي متفقتين أو متفقة لفظاً، مختلفتين أو مختلفة معنى)[6]. هذا بالإضافة إلى معنى التعريفات الأجنبية التي عُدّت مصطلحات ووضعت لها تعريفات مقابلة من مثل The Alphabet of The International Phonetic association ومقابلها العربي (ألف باء الجمعية الصوتية الدولية = الجمعية الدولية للاصوات اللغوية)[7].

وقد حاول الدكتور السعران أن يتجنب تعدد المقابلات، إلا أنه مع ذلك فقد أورد في بعض الحالات عدة مقابلات لمصطلح واحد مثل (هيئة النطق، طريقته، كيفيته)[8] –Manner of Articulation فهو هنا –وإن كان التركيب الأجنبي يشكل أكثر من مصطلح فإن الدكتور السعران يحار فيما يقابله من العربية الهيئة أم الطريقة أم الكيفية؟

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارىء العربي/محمود السعران، ص ٣٥٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٥٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٥٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٥٦.

(٥) المرجع نفسه، ص ٣٦١.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٦٢.

(٧) المرجع نفسه، ص ٣٥٤.

(٨) المرجع نفسه، ص ٣٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومهما يكن من أمر جهد الدكتور السعران، فإنه يبقى نقطة تحول في المصطلحات اللسانية العربية، فقد وضح الدكتور السعران خطته في التعامل مع المصطلحات، كما حاز السبق بتقديمه معجماً للمصطلحات اللغوية في نهاية كتابه "علم اللغة".

- **الدكتور صالح القرمادي:** وفي وقت مقارب-وإن كان لاحقاً-لعمل الدكتور السعران ظهر عمل آخر في المغرب العربي، هو الترجمة التي قام بها الدكتور صالح القرمادي لكتاب جان كانتينو "دروس في علم الأصوات العربية".

ومما شكا منه القرمادي "قلة الألفاظ الاصطلاحية العربية الموافقة للمفاهيم الصوتية الجديدة"(١). وقد وضح خطته التي وضعها للتغلب على مشكلة المصطلحات من خلال استقراء النصوص النحوية العربية القديمة، ومحاولة وضع بعض الألفاظ، معتمداً في ذلك عادة على طريقة التوليد(٢).

واتبع القرمادي طريقة السعران، في إثبات المقابل الفرنسي إلى جانب المصطلح العربي المقترح.

ولعل مهمة القرمادي كانت أسهل قليلاً من مهمة الدكتور السعران؛ لسببين أولهما: أن كتابه مترجم فاستخدم المصطلح الفرنسي الذي استخدمه المؤلف. بينما كان على الدكتور السعران أن يختار المصطلحين العربي والإنجليزي لأن الأخير كان يؤلف كتابه فكان عليه أن يختار المصطلح الأجنبي الدال ثم يختار له مقابله العربي.

وثانيهما: أن هذا الكتاب يختص بعلم الأصوات، وعلم الأصوات له تاريخه الطويل في التراث العربي؛ الأمر الذي دعا بعض الباحثين إلى القول: إن مصطلحات علم الأصوات مكتملة، هذا بالنسبة للدكتور القرمادي، أما بالنسبة للدكتور السعران فكان مجاله علم اللغة بعمومه.

---

(١) دروس في علم أصوات العربية/جان كانتينو، تر صالح القرمادي، ص ٧.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص ٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما معجم الألفاظ الاصطلاحية الذي ألحقه القرمادي بكتابه فقد ضمّنه جميع الألفاظ والعبارات الاصطلاحية الواردة في الكتاب مع ما يقابلها في الأصل الفرنسي مرتبة وفق الأبجدية الفرنسية.

ومصادر الترجمة المقترحة في المعجم متنوعة، منها الألفاظ الموجودة في نصوص النحاة العرب القدماء وميّزت بوضعها بين قوسين، ومنها ما استمده من كانتينو في مقدمة كتابه، وميزها بوضع حرف (ك) بعدها. ومنها الألفاظ المتداولة اليوم دون أن يشير إليها برمز خاص، ومنها ما هو من اختراع القرمادي وميزها بكتابتها بالأحرف الغليظة[1].

وإذا استعرضنا معجم القرمادي وجدناه يتبع منهجاً مغايراً للمنهج الذي يسير عليه الدكتور السعران، ففي حين يختار الدكتور السعران استخدام اللفظ الدخيل، يحاول الدكتور القرمادي أن يوجد البديل العربي، الأمر الذي جعل معجمه يكاد يخلو من المصطلحات الدخيلة[2].

وطرح القرمادي في معجمه طريقة مبتكرة لم يشر اليها أحد قبله، وهي الاشتقاق من ألفاظ عربية صيغا أجنبية غير مستخدمة في العربية، وذلك عندما حاول ترجمة مصطلح (phoneme) بـ (صوتم)[3] فمادة (صوت) مستخدمة في العربية إلا أن صيغة (فعلم) غير مستخدمة منها.

---

(١) انظر: دروس في علم أصوات العربية/جان كانتينو، تر.صالح القرمادي، ص ٢٠٦.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٠٧-٢١٧ لم نجد مصطلحاً دخيلاً سوى Philology فقد وضع مقابلاً عربياً (فقه اللغة) ووضع إلى جانبه المصطلح الدخيل بالأحرف العربية، وعدا ذلك فإننا لا نجد سوى أسماء اللهجات واللغات، وهذه أسماء عالمية لا تختص بلغة دون أخرى.

(٣) انظر: المرجع نفسه ص، ٢١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أيده في هذا الاتجاه بعض اللاحقين، وعده أسلوباً يعين على تخطي العديد من الصعاب المفهومية سواء باقتفاء أثره مباشرة أو بالتصرف في أسلوب الصوغ الاصطلاحي نفسه[1].

إلا أننا نخالف أصحاب هذا الرأي لأنه يضعنا تحت ربقة الأجنبي والدخيل مرة أخرى ومن طريق آخر، خاصة إذا تذكرنا الصيغ الموجودة غير المستخدمة في العربية لهذه المادة أو لغيرها.

ويقترح الدكتورسمير ستيتية مقابلاً لـ phoneme مصطلح (صوتون)[2] وهو بذلك يتجاوز ما وقع به غيره من استخدام الدخيل أو الصيغ غير العربية. فصيغة (فعلون) مستخدمة في العربية ومن دلالاتها أنها تدل على التصغير، وإذا تذكرنا أن تعريف (phoneme) هو أصغر وحدة صوتية؛ تغييرها يغير المعنى؛ فنلاحظ مدى الدقة في اختيار المقابل "صوتون" لهذه اللفظة.

وقد وقع القرمادي في بعض الهنات الأخرى التي وقع فيها غيره من مثل تعدد المقابلات العربية للمصطلح الواحد كما هو الحال في:

[تفخيم أو إطباق أو استعلاء أو تسمين أو تغليظ Emphase][3]

[مثال (أمثلة)، مسألة (مسائل)، أمر (أمور) Faits][4]

[(مخرج)، (مقطع، موضع، معتمد) Point][5].

ومهما يكن من أمر فإن الناظر إلى عمل الدكتور القرمادي يلحظ فيه الخطوة الواسعة التي خطاها في مصطلحات هذا العلم في هذا الزمن القصير من عمر الدراسات اللسانية العربية الحديثة.

---

(١) انظر: قاموس اللسانيات/عبدالسلام المسدي، تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤، ص 76.

(٢) انظر: نحو معجم لساني شامل موحد/سمير ستيتة، ص ١٦٩.

(٣) دروس في علم أصوات العربية/جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، ص ٢١٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢١٠.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جـ- المرحلة الثالثة

مرحلة المعاجم المستقلة، ونمثل لها بعلمين أحدهما من المغرب هو الدكتور محمد رشاد الحمزاوي، والآخر من المشرق هو الدكتور محمد علي الخولي.

- **محمد رشاد الحمزاوي:** دأب الدكتور محمد رشاد الحمزاوي على معالجة المصطلحات اللغوية ومحاولة إيجادها وتعريبها، وكتب في ذلك العديد من الأبحاث والمؤلفات. وفي سنة ١٩٧٧ أصدر معجمه الموسوم بـ "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية" واعتمد فيه على عدد من المراجع والمعاجم اللغوية العربية. ويعرف الدكتور الحمزاوي بمعجمه بقوله "إن هذه المحاولة لا ترمي إلى حصر كل المصطلحات اللغوية العربية الحديثة بقدر ما ترمي إلى وضع منهج يوضح معالم هذه القضية العامة ذلك أن الدراسات اللغوية العربية الحديثة وإن أصبحت وافرة العدد نسبياً فهي ليست كثيرة التنوع والتخصص في مواضيعها ومناهجها مثلما هو الشأن في اللغات الحية الأخرى مثل الإنجليزية والروسية والفرنسية التي شملت أغلب المسائل اللغوية الحديثة. فلا يمكن أن نستخلص منها في الوقت الحاضر أكثر من بعض المصطلحات المعينة المحدودة"[١].

ويعتمد الدكتور الحمزاوي منهجاً جديداً في عرض مصطلحاته. فبالإضافة إلى أنه يستقرىء هذه المصطلحات من عدد من الكتب ويثبتها في معجمه نجده يُعرّف بأكثر المصطلحات الواردة في هذا المعجم ويعلل ذلك بقوله: "ولقد حرصنا في المعجم العربي على أن يكون كل مصطلح مصحوباً بتعريفه بالعربية حتى تحصل منفعتان، الأولى: ترجمة المصطلح الحديث، والثانية تعريف خصائصه"[٢]. وينبه إلى أن التعريفات المعنية بالأمر ليست تعريفات مطلقة فهي تختلف دقة، وغموضاً، وطولاً، وقصراً باعتبار أن التطويل أو التقصير مثلاً مرتبط بتوضيحها للقارىء مع احترام طريقة صاحبها[٣].

---

(١) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية/محمد رشاد الحمزاوي، ص ٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويعد الدكتور الحمزاوي كتابه هذا محاولة أولية في سبيل وضع منهجية للمساهمة في التعريف بأسس علم اللغة الحديث ويتطلع إلى وضع معجم لغوي فني مفيد كما هو الحال في المعاجم اللغوية الموجودة في اللغات الأوروبية الحديثة. ويقسم عمله في المصطلحات إلى مرحلتين:(١)

المرحلة الأولى: وفيها:

١- مدخل عام يضبط أقسام هذا العمل ويوضح هدفه ويبين منهجه.

٢- المعجم العربي-الإنجليزي الفرنسي وهو يحوي المصطلح مرتباً ترتيباً الفبائياً وتاريخياً حسب الإمكان ويقابله في غالب الأحيان المصطلح الإنجليزي والفرنسي، ويلي المصطلح العربي تعريفه ومصدره الذي استقي منه. وتمثلت هذه المرحلة بالعمل الذي يعالجه.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي يطمح الدكتور الحمزاوي إلى تنفيذها لكنها لم تر النور بعد. وتتضن ما يلي:

١- المعجم الأعجمي وهو يحوي المصطلح الأعجمي مرتباً ترتيباً أبجدياً بالفرنسية والإنجليزية-إن أمكن ذلك-يقابله المصطلح أو المصطلحات العربية، مع ذكر مرجعه حسب الترتيب التاريخي.

٢- دراسة تحليلية نقدية للمصطلحات المستقراة لاستنتاج بعض الملاحظات أو القواعد المنهجية العامة التي يمكن أن تكون محل نقاش أو اتفاق.

٣- محاولة وضع معجم مختار انطلاقاً من المصطلحات المستعملة في المؤلفات المستقراة وذلك حسب معايير يمكن استخراجها من التجربة التي هو بصددها.

وحيث إنه لا يمكننا الحكم على ما يعزم عليه الدكتور الحمزاوي قبل أن يرى النور إلا أنه لا بد من إبداء ملاحظة على خطة عمله. فإن اعتماده في مصطلحاته على الموجود منها في الكتب تشوبه سلبيتان على الأقل، وهما:

---

(١) انظر: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية/محمد رشاد الحمزاوي، ص ١٥-١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- عدم مواكبة علم اللغة الحديث لأن المصطلحات التي ستدرس لا بد أن يكون قد مضى عليها وقت، ولا مكان للمصطلحات الجديدة فيه.

٢- جعل المعاجم تابعة للمترجمين وليس العكس. والأولى أن يجد المترجم حاجته في المعاجم تمهيداً لتجاوز عدد من المشكلات التي تواجه المصطلح اللساني وأبرزها تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي.

- **الدكتور محمد علي الخولي:** انتقلت المصطلحات اللغوية على يد الدكتور الخولي من طور العموميات إلى طور آخر هو طور البحث في مصطلحات كل مجال من مجالات علم اللغة الحديث وتخصيصه؛ فظهرت للدكتور الخولي ثلاثة معاجم وسمها بالأسماء الآتية:[١] معجم علم اللغة النظري. ويعالج فيه مصطلحات علم الأصوات، وعلم الفونيمات وعلم اللغة التاريخي وعلوم الدلالة والصرف والنحو[٢]،و خص علم الأصوات بمعجم مستقل وأردف هذين المعجمين بمعجمه الثالث الموسوم بـ "علم اللغة التطبيقي" ويحتوي على مصطلحات التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء وتعاليم اللغات وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة الآلي وصناعة المعاجم[٣].

وفي حين جعل معجم علم الأصوات أحادي اللغة، جعل معجميه الآخرين النظري والتطبيقي ثنائيي اللغة.

ويصف الدكتور سمير ستيتية هذين المعجمين بأنهما أحسن معجمين لسانيين ثنائيين حتى لحظة كتابة بحثه[٤].

ويتبع الدكتور الخولي في معجميه طريقة واحدة وضحها في مقدمتي المعجمين فهو إذا لم يجد مرادفاً جاهزاً اجتهد برأيه لإيجاد المرادف المناسب. وفي الحالات التي استخدم فيها المعرّب (المقترض) اجتهد لإيجاد مرادف عربي لعله يروق لعلماء اللغة

---

(١) صدرت الطبعة الأولى من معجم علم اللغة النظري سنة ١٩٨٢ عن مكتبة لبنان.
وصدرت الطبعة الأولى من معجم علم الأصوات سنة ١٩٨٢.
وصدرت الطبعة الأولى من معجم اللغة التطبيقي سنة ١٩٨٦ عن مكتبة لبنان أيضاً.

(٢) انظر: معجم علم اللغة النظري/محمد علي الخولي، ص X.

(٣) انظر: معجم علم اللغة التطبيقي/ محمد علي الخولي، ص XI.

(٤) انظر: معجم لساني شامل موحد/ سمير ستيتية، ص ١٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيشيع استعماله ليحل محل المرادف المعرب أو يعايشه على الأقل. وعندما كان يجد مرادفات عربية كثيرة كان يسردها بادئاً بما يراه أفضلها ويترك لمستعمل المعجم الحرية في تبني ما يشاء منها، ولم يكتف بذكر المرادف العربي للمدخل الإنجليزي، بل شرح المرادف العربي وضرب له الأمثلة في معظم الحالات[١].

ويرى الدكتور سمير ستيتية أنه يؤخذ على عمل الدكتور الخولي ما يؤخذ على المصطلح اللساني في العربية من مآخذ؛ فبعض النظائر العربية للمصطلح الإنجليزي مختارة من المعاجم الثنائية كالمورد، دون أن يكون النظير العربي دالاً على مضمون المصطلح بصورة دقيقة. يضاف إلى هذا أنه كان يشرح بعض المصطلحات شرحاً يحتاج إلى شيء من المراجعة وإعادة النظر، من ذلك مثلاً أنه عندما عرف بالمصطلح plossive (= stop)،(انفجاري وقفي)مثل له قائلاً: وقد يكون الإيقاف في الحلق فيكون الصوت انفجارياً حلقياً مثل /q/ وهذا غير صحيح لأن القاف ليس صوتاً حلقياً وإنما هو صوت لهوي[٢].

ومهما يكن من أمر فإن مسيرة المصطلح اللغوي تطورت على يد المهتمين فيها تطوراً ملحوظاً متجاوزة عدداً من سلبيات العمل إلا أن هذا العمل ما زال يعاني من عدد آخر من المشكلات التي تطمح إلى تجاوزها.

وصدر مؤخراً معجم المصطلحات اللغوية للدكتور رمزي البعلبكي[٣]، وعلى الرغم من أنه يطالب بالقيام بأمرين لحل معضلة المصطلح[٤]؛ أولهما: التمييز بين المصطلحات تمييزاً حاسماً. فلا يكون للمصطلح الأجنبي الواحد إلا مقابل عربي واحد. ولا يكون المصطلح العربي مقابلاً لأكثر من مصطلح أجنبي واحد إلا في حال الترادف. والأمر الثاني: توحيد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية لا بمعنى توحيد استعمالها فحسب، بل بمعنى أن يكون للكلمة الأجنبية الواحدة حيثما دخلت في مصطلح من كلمتين أو أكثر المقابل العربي نفسه. ما أمكن ذلك. على الرغم من كل

---

(١) انظر: معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، ص IX.

(٢) انظر: نحو معجم لساني شامل موحد/ سمير ستيتية، ص ١٧٣.

(٣) صدر معجم المصطلحات اللغوية للدكتور رمزي البعلبكي بطبعته الأولى في بيروت عن دار العلم للملايين سنة ١٩٩٠.

(٤) انظر: المعجم ص7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا نجد عنده التعدد في معجمه. وقد شاب معجمه ما شاب غيره من المعاجم من تعدد المقابلات واستخدام الصيغ الأجنبية وعدم الدقة في بعض المصطلحات.

ويعكف الدكتور سمير ستيتية على إنجاز معجم لساني شامل يتجاوز فيه عدداً من المعضلات والمشكلات التي تواجه المصطلح اللساني والعاملين في مجاله[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) انظر: نحو معجم لساني شامل موحد/ سمير ستيتية، ص ١٧٥ وما بعدها حيث أوضح الدكتور سمير منهجيته في إنجاز هذا العمل.

الفصل الثالث

أسباب مشكلات المصطلحات ونتائجها ومحاولات تجاوزها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن مشكلة صياغة المصطلح العلمي وتعميمه والاتفاق عليه، مشكلة قائمة في جميع اللغات الحية. وقد برزت هذه المشكلة في تعريب المصطلحات اللغوية المعاصرة؛ شأنها في ذلك شأن غيرها من العلوم الأخرى في البلاد العربية وغير العربية.

ويساعد في بروز المشكلة في هذا المجال أن هذه العلوم وافدة الينا من الغرب – كما سبق أن أشرنا– ولا بد لكل نقل من عيوب ومناقص تعترضه، ولا بد من وجود مشكلات في صياغة المقابل العربي.

ونظراً لأهمية هذه القضية، وجدناها تطرح على المستويين الفردي والجماعي؛ فذكر بعض العلماء أسباباً لهذه المشكلات، وذكر آخرون بعضاً من النتائج والاقتراحات لمحاولة حل هذه المشكلات. غير أننا وجدنا أن الاهتمامات تتركز في معظمها حول مشكلة واحدة هي مشكلة التعدد؛ مع وجود مشكلات أخرى أغفلها جل المهتمين، مثل: الإلباس وعدم الدقة، ونقص المصطلحات، وعدم شيوعها، وتغير دلالة بعضها، واستخدام المصطلح الأجنبي ،أو الصيغة الأجنبية .ورأى الباحث أن يناقش هذه المشكلات بادئاً بمشكلة التعدد ؛لشيوعها ،ووضوحها، وأهميتها:

١- مشكلة التعدد:

برزت هذه المشكلة بشكل واضح في الأعمال المعجمية وغير المعجمية؛ نتيجة لقيام جهات عديدة باختيار المصطلحات؛ مما أدى إلى وجود كلمات مختلفة للمصطلح الأجنبي الواحد في أقطار عربية مختلفة، وكذلك في القطر العربي الواحد، بل حتى عند المعرِّب الواحد[١]. وليست هذه الظاهرة قاصرة على اللغة العربية؛ فقد شاعت هذه الظاهرة عند العلماء الأجانب عندما أخذوا ينظرون إلى لغتنا لذلك نجدهم عندما يتعرضون لمصطلحي المجهورة والمهموسة اللذين استخدمهما سيبويه يختارون لهما الفاظاً مختلفة فيختار لهما فليش Voiced/Voicless ويختار مينهوف Lenis/ Fortis، ويختار كانتينو Pressed/non-Pressed، ويختار بلانك Sonorous/muffled، ويختار جاربل non-breathed/breathed[٢]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى الاختلاف على المفاهيم التي يشير إليها المصطلح، مثل مصطلح Compound word الذي يشير عند مارتينيه إلى:

(a word whose components are two or more words having full separate existance else where than in the compound)[٣].

في حين يشير المصطلح عند بلومفيلد إلى (a ward Containing more than one free form)[٤]. ومن الأمثلة على هذه الظاهرة تعريب Allophone. بـ صوت فرعي[٥]،

---

(١) انظر في ذلك تجارب في التعريب/ محمود الجليلي،ص١٤.

(٢) انظر في ذلك

SIBAWAYHI'S DICHOTOMY OF MAJHURA/MAHMUSA REVISITED, E. Y. ODISHO, AL-ᶜARabiyya 21/1988 P88.

(٣) انظر في ذلك

GLOSSARY OF LINGUISTIC TERMINOLOGY, MARIO PEI, N. Y., Columbia University Press 1966 P48.

(٤) المرجع السابق، ص 48.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وألوفون[1]، وعضو الوحدة الصوتية[2] وبديل صوتي أو لفظي[3]، ومتغير صوتي[4]، وعضو من الفونيم[5]. وهذه المصطلحات جميعها لا ترقى للدلالة على مفهوم المصطلح بدقة، فاستخدام «صوت فرعي» استخدام قاصر لأنه ليس مصطلحا في الأصل، بل هو أحد التعريفات المحتملة غير المحددة للمصطلح. واستخدام «الوفون» يوقعنا في مشكلة أخرى، هي مشكلة استخدام المصطلح الأجنبي. ولا يصلح استخدام (عضو الوحدة الصوتية) لأن يرقى إلى كونه تعريفاً فضلاً عن أن يكون مصطلحاً. واستخدام بديل صوتي أو لفظي يقتضي منا ذكر الطرف الآخر من عملية الإبدال. وكذلك لا يرقى (متغير صوتي) إلى كونه مصطلحاً؛ لأنه لا يفيد أياً من معاني هذا المصطلح، فضلا عن قيامه بصفة مصطلح مقابل. واستخدامنا لـ (عضو من الفونيم) يغاير حقيقة هذا المصطلح؛ لأن الألوفون عنصر مستقل تماماً عن الفوينم؛ وإن اشترك معه في بعض الصفات. وإذا تذكرنا أن الـ (Allophone) هو أصغر وحدة صوتية لا يتأثر المعنى بتغيرها فإنه يمكننا أن نستخدم إمكانات العربية في إيجاد المصطلح المقابل؛ فـ (Allophone) عبارة عن صوت، وعليه نستطيع أن نستخدم أحد مشتقات (ص و ت) في الدلالة عليه. وبما أنه أصغر وحدة صوتية، فيمكننا استغلال صيغة عربية تدل على التصغير؛ كأن نستخدم أسلوب التصغير المعهود بالياء وضم الأول، أو أن نستخدم الحاق الواو والنون وإذا عرفنا أنه يدخله التصغير من جانب أخر وهو عدم التأثير بالمعنى، وأن هناك مصطلحاً أخر يحتل موقع أصغر وحدة صوتية (Phoneme). لكنه

---

(٥) دراسة السمع والكلام/ سعد مصلوح القاهرة عالم الكتب، ١٩٨٠، ص ١٨٥.

(١) معجم مصطلحات علم اللغة/ محمد حسن باكلا، ص 3، وانظر معجم اللغة النظري/محمد علي الخولي، ص 11 ودراسة الصوت اللغوي/ أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٥، ص ١٦٨، ١٧١.

(٢) معجم مصطلحات علم اللغة/ محمد حسن باكلا ورفاقه، ص 3.

(٣) معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي منير البعلبكي، ص 39.

(٤) معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، ص 11.

(٥) دراسة الصوت اللغوي/ أحمد مختار عمر، ص ١٩٤، ٣٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يختلف عن مصطلحنا هذا بأن تغيره يؤثر في المعنى؛ إذا عرفنا كل هذا أصبح من المفروض علينا استخدام طريقتي التصغير كليهما؛ ومن هنا يتضح لنا مدى مناسبة المصطلح صويتون الذي اختاره الدكتور سمير ستيتية[1].

ومن ذلك أيضاً مصطلح "Phonology" الذي عُرِّب بـ الفونولوجيا[2] أو علم الأصوات اللغوية الوظيفي[3]، والمستوى الفونولوجي[4] وعلم الأصوات التشكيلي[5]، وصواتة[6]، وعلم وظائف الأصوات[7]، وصوتمية[8] وعلم التشكيل الصوتي[9]، والنطقيات[10]، وعلم الفونيمات[11]. بل تعدى ذلك إلى أن يُستخدم له أكثر من مقابل عربي عند المعرِّب الواحد؛ فوجدنا بعضهم يعرّبه مرة بـ «صوتولوجيا»[12] ومرة بـ

---

(١) انظر في ذلك: نحو معجم لساني شامل موحد/ سمير ستيتية، ١٦٩.

(٢) علم اللغة (مقدمة للقارىء العربي)/ محمود السعران ص١٩٤، ومناهج البحث في اللغة/ تمام حسان، المغرب: الدار البيضاء: دار الثقافة، ط٢، ١٩٧٤، ص١١١، ومعجم مصطلحات علم اللغة/ محمد حسن باكلا ورفاقه ص68.

(٣) علم اللغة (مقدمة للقارىء العربي)/ محمود السعران ص١٩٤.

(٤) نظرية تشومسكي اللغوية/ جون ليونز، تر حلمي خليل، مصر: الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ط١، ١٩٨٥ ص٥١.

(٥) علم الأصوات /مالمبرج، تر عبدالصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشباب، د.ط. د. ت، ص٢.

(٦) معجم اللسانية/ بسام بركة، ص159.

(٧) المرجع نفسه، 159.

(٨) معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي البعلبكي، ص 378.

(٩) المرجع السابق، 378.

(١٠) المرجع السابق، ص378، وانظر مجموعة مجمع القاهرة /م٤، ١٩٦٢ القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ط٢، ١٩٨١،ص٩٥.

(١١) معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، ص 214.

(١٢) دراسة السمع والكلام/ سعد مصلوح، ص ١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

«الصونولوجي»[1] ومرة بـ «المنهج الصوتيمي»[2]. ووجدنا آخر يعرّبها مرة بـ «التشكيل الصوتي»[3] ومرة أخرى بـ «الصوتيات»[4]. وهذه المصطلحات تعتورها المناقص والعيوب أيضاً؛ فاستخدام فونولوجيا لـ "phonology" هو استخدام للمصطلح الأجنبي. وهذا يولد مشكلة جديدة من المشكلات التي تواجه المصطلح اللغوي. وسنعرض لهذه المشكلة لاحقاً. واستخدام «علم الأصوات اللغوية الوظيفي» ليس دقيقاً؛ لأن المصطلح يتضمن مفهوم معالجة النظم الصوتية، لا الوظائف الصوتية، ولنفس السبب يتخلف استخدام علم وظائف الأصوات، ويتخلف استخدام علم الأصوات التشكيلي وعلم التشكيل الصوتي؛ لأن هذا العلم يعالج الأصوات بعد انتظامها وليس في أثناء تشكلها. أما صواتة، وصوتمية، والنطقيات فإنها تتخلف لأن هذه المصطلحات يمكن أن يُفهم منها مدلولات ؛ بسبب وجود علوم تشترك في جزء منها مع هذا المصطلح، فتلتبس الأمور على المتعامل مع هذه المصطلحات، فينصرف ذهنه إلى مفاهيم أخرى حين سماعه لهذه المصطلحات. ويتخلف استخدامنا لـ «علم الفونيمات»،و"الصوتولوجيا"، و"الصونولوجي»، و «المنهج الصوتيمي» للسبب الذي تخلف له مصطلح «فونولوجيا»؛ لأنها تقودنا إلى مشكلة جديدة هي مشكلة استخدام المصطلح والصيغة الأجنبية. وبالرجوع إلى مدلول المصطلح في أصله، نجد أن ما يمكن أن يقابل phonology هو علم النظم الصوتية. إلا أن علم المصطلح يحبذ أن يكون المصطلح بأقل الكلمات فإن استطعنا أن نجد له مقابلاً يحقق ذلك فذلك أولى.

وتجاوز الأمر التعدد عند العلماء المختلفين، إلى أن بدا هذا التعدد عند العالم الواحد، على نحو ما نجده عند الدكتور إبراهيم أنيس في مصطلح Vowel ؛فيستخدم

---

(١) دراسة السمع والكلام/ سعد مصلوح، ص ١٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨١.

(٣) انظر مناهج البحث في اللغة تمام حسان، ص ١١١.

(٤) انظر اللغة العربية معناها ومبناها/ تمام حسان القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، جـ ٢، ١٩٧٩، ص ٣٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لها في كتابه «الأصوات اللغوية» مصطلح «أصوات اللين»[1]، ويستخدم في كتابه «من أسرار اللغة» مصطلح «الحركات»[2] فنلحظ هنا التعدد في استخدام المقابل العربي. ولم يقتصر التعدد في هذا المصطلح على الدكتور إبراهيم أنيس، فاستخدمت مصطلحات أخرى كالعلل فنلحظ التعدد في استخدام المقابل العربي وقد يكون هذا التعدد ناشئاً عن الاختلاف في النظر إلى هذا المصطلح حيث نُظر إليه من زاوية التراث ومن زاوية علم اللغة الحديث. ومن ذلك استخدام سعد مصلوح «أنفية»[3] و «غنة»[4]، و «صوت متصف بالغنة»[5] في مقابل "Nasality". وربما كان هذا عائداً إلى اختلاف جهة النظر إلى هذا المصطلح كما سيظهر لاحقاً.

ولم يتوقف أمر التعدد عند هذا الحد، فقد وجدنا هذه الظاهرة تمتد لتصل إلى أن يتعدد المصطلح في النص الواحد، وذلك مثل ما حصل مع الدكتور صبحي الصالح؛ فنجده عندما يتعرض لمصطلحي Prefix و Sufix يستخدم لها صدوراً وكواسع مرة، والسوابق واللواحق مرة أخرى؛ وذلك في إحدى مقالاته التي جاء فيها: «وكما أدخلت اللغات الحية على بعض الفاظها صدوراً وكواسع من لغات الحضارات القديمة (كاليونانية واللاتينية) يسوغ الذوق أحياناً إدخال مثل تلك السوابق واللواحق على بعض الألفاظ العربية"[6].

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس، ص٢١.

(٢) انظر من أسرار اللغة/إبراهيم أنيس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥، ص١٤٨.

(٣) دراسة السمع والكلام/سعد مصلوح ص١٣٨.

(٤) المرجع نفسه ص١٥٠.

(٥) المرجع نفسه ص٢٠٠.

(٦) انظر: العربية والتعريب/ صبحي الصالح، مجلة الآداب، السنة ٢٣، العدد ٢، ١٩٧٥، ص٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- الإلباس وعدم الدقة

إذا كان تعدد المصطلحات من أهم المشكلات في المصطلح اللغوي، فإن الإلباس وعدم الدقة يعدان من المشكلات المهمة التي طالما عانى منها المصطلح وأثرت في مسيرته تأثيراً واضحاً. وبرزت هذه الظاهرة بوضوح في العديد من المصطلحات، من مثل تلك التي وضعت في مقابل "Sonority"؛ فاستخدم لها تمام حسان «قوة الإسماع»[١] واستخدم له باكلا ورفاقه «الرنين»[٢]، واستخدم لها بسام بركة ،والخولي ورمزي البعلبكي «جهورية»[٣]. فنلاحظ عدم الدقة في هذه المصطلحات؛ إذ إن "Sonority" تعني الوضوح السمعي لا قوة الإسماع؛ فقد يحدث الوضوح من غير قوة في الإسماع، كما أن الجهورية قد تؤدي أحياناً إلى عدم الوضوح، وكذا الأمر بالنسبة لمصطلح رنين؛ لأن Sonority صفة لهيئة سماع الصوت لا لما ينتج عنه هذا الصوت. واذا تذكرنا أن علم المصطلح يحبذ أن يؤدى المصطلح بأقل عدد من الكلمات، فإن الباحث يقترح مصطلح «إسماعية» بدلا من مصطلح «الوضوح السمعي»[٤] ومن ذلك استخدام أنفمية[٥] لمقابلة Nasalized .وهذا مصطلح غير دقيق لأنه بذلك يشير إلى الصوت الذي يشترك في إنتاجه الأنف والفم معا وبصورة طبيعية دون تكلف، في حين أن اللاحقة (ized) في المصطلح الأجنبي تشير إلى صفة عارضة في نطق هذا النوع من الأصوات. هذه الصفة العارضة هي مرور الهواء من الفم إلى جانب مروره من الأنف؛ لذا فإن المصطلح الأمثل لمقابلة المصطلح الأجنبي هو «مؤنف» كما جاء به باكلا ورفاقه[٦]. وكذلك استخدام تأنّف[٧] في مقابل "Nasalization" ،والمعروف أن

---

(١) انظر: العربية معناها ومبناها/تمام حسان، ص٧١.

(٢) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا، ص85.

(٣) انظر: معجم اللسانية/ بسام بركة، ص191، و معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، ص262، ومعجم المصطلحات اللغوية/ رمزي البعلبكي ص462.

(٤) انظر: علم اللغة (مقدمة للقارىء العربي)/ محمود السعران ص١٥٠.

(٥) انظر: دراسة السمع والكلام/ سعد مصلوح ص٢٠٠، و معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، ص180.

(٦) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه، ص59.

(٧) المرجع السابق، ص5.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

«تأنّف» هو مصدر تأنّف؛ والمصطلح الذي ينبغي أن يقابل المصطلح الأجنبي هو المصدر الذي يدل على حالة طروء صفة الأنفية على الأصوات؛ أي بأن يشتق من الفعل أنّف (أي جعل الصوت أنفياً). ومصدر هذا الفعل هو «تأنيف» لا «تأنف». ومن ذلك استخدام «الدلالة العدمية»[1] في مقابل "Zero Morpheme"؛ وهذه عدم دقة قد تكون ناشئة من الترجمة الحرفية للمصطلح. إذ إن المصطلح الأجنبي يشير إلى الدلالة على شيء معين في غياب البنية الصرفية التي يمكن أن تدل عليه. فتُقدّر هذه البنية، ويقترح لها الباحث مصطلح «الصرفون المقدّر». حيث يشير (الصرفون) إلى أصغر وحدة صرفية تغييرها يغير المعنى -كما يقترح ذلك الدكتور سمير ستيتية[2]- وتشير لفظة «المقدّر» إلى الدلالة المستوحاة من المصطلح الأجنبي، ويشير المصطلح مركب إلى المصطلح الأجنبي المركب. ومن ذلك المقابلات المستخدمة في تعريب Blade of the tongue -على الرغم مما يعتور هذا المصطلح من نقص؛ إذ إنه لا يملك مقومات المصطلح -فيختار له بعضهم "طرف اللسان"[3] ويختار له غيرهم «مقدم اللسان»[4] وكلا المصطلحين ملبس، لأنهما لا يحددان الموضع بدقة؛ فالمقدم يمكن إطلاقه على أكثر من جزء من أجزاء اللسان الأمامية، وكذا طرف اللسان الذي يمكن أن ينطلق على حواف اللسان من جوانبه جميعاً، والأفضل من هذا وذاك استخدام مصطلح «نصل اللسان»؛ إذ يشير إلى مكان محدد من اللسان هو نفس الموضع الذي يشير إليه المصطلح في الإنجليزية.

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/تمام حسان، ص٣٦.

(٢) انظر: نحو معجم لساني شامل موحد/ سمير ستيتية، ص١٧٠.

(٣) انظر في ذلك علم اللغة (مقدمة للقارىء العربي)/ محمود السعران، ص١٣٩، و علم الأصوات/ مالمبرج، ترجمة عبد الصبور شاهين، ص٢٨٠، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ص7، ومعجم المصطلحات اللغوية/رمزي البعلبكي ص74، وأسس علم اللغة/ ماريوباي، تر، أحمد مختار عمر القاهرة: عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٣، ص٧٩.

(٤) معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، ص33.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- نقص المصطلحات وعدم شيوعها

على الرغم من كل الجهود التي بذلت في مجال المصطلح اللغوي، وعلى الرغم من المعاجم التي ألفت سواء في ذلك الفردية والجماعية؛ فإن علم اللغة ما زال يعاني من نقص في المصطلحات. وهذا النقص عائد إلى عدم متابعة المتخصصين لهذا العلم المتنامي، وإلى اعتمادهم على الكتب المترجمة. ولم ينج من هذه المشكلة أحد من المعرّبين.(١) وقد أشار إلى هذه المشكلة عدد من الباحثين كالدكتور أحمد مختار عند نقده لكتاب الدكتور محمد رشاد الحمزاوي، والدكتور سمير ستيتية عند تعرضه للمشكلات اللسانية ومشكلات التعريب.(٢)

ويصل النقص إلى مصطلحات شاعت في هذا العلم، مثل الوفون، وتونيم وكرونيم. وقد يعود هذا النقص إلى تجنب المعرّبين لبعض المصطلحات التي يصعب عليهم تحديد مفهومها. أما عدم شيوع هذه المصطلحات فربما يعود إلى فردية الجهود وعدم تفعيلها وإلى عدم قيام الهيئات والمجامع بنشر ما تقره على نطاق واسع، وإلى عدم وجود سلطة تدعم وجود المصطلح وتفعله بالوسائل المتاحة من كتب ومجلات ووسائل إعلام، كما أنها يمكن أن تعود إلى ضعف في المصطلح يجعل مستخدميه لا يقتنعون به؛ فيبحثون عن مصطلح آخر يرون أنه يمكن أن يؤدي ما لا يؤديه المصطلح الأول. وهكذا ينفرد كل برأيه؛ فلا يشيع المصطلح الأول ولا يكتب للآخر الغلبة. وقد ظهرت بعض الدعوات للقضاء على هذه المشكلة فهذا عبد الرحمن بشناق يرى أن الحل هو قبول المصطلحات العالمية كما تقبلها جميع اللغات الحية. ويرى أنه ليس من الحكمة التمسك بنقاوة اللغة العربية من كل شائبة أجنبية، إذا كان ذلك التمسك سينتهي باللغة الفصحى إلى الجمود والانعزال عن تيارات الحياة المعاصرة.(٣) وهنا لا

---

(١) انظر: المصطلحات الألسنية في اللغة العربية/أحمد مختار عمر (ضمن) أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، الجامعة التونسية ١٩٧٨ ص٢٥٧.

(٢) انظر: نحو معجم لساني شامل وموحد/سمير ستيتية ص١٥٥.

(٣) اتحاد الجامعات كفيل بدعم وحدة المصطلح العلمي العربي/ عبد الرحمن بشناق، مجلة اللسان العربي، م٥، ١٩٦٨، ص١٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ندعو إلى جمود اللغة وانعزالها. غير أننا نحاول جهدنا أن لا نفرّط بنقاوة العربية وهذا أنور بكير يرى أن العلاج يكمن في[1]:

١- فتح باب الاجتهاد لكل مؤلف في أن يستنبط اصطلاحاً عربياً يجده صالحاً للحلول محل الاصطلاح الأجنبي

٢- استخدام الكلمة الأجنبية ذاتها ما دامت تمثل مدلولاً لا يمكن العثور على مصطلح عربي صالح للحلول محله

٣- تكليف كل مؤلف بأن يلحق بمؤلفه مجموعة من المصطلحات الجديدة التي استخدمها سواء أكانت عربية ،أم أجنبية مع إيراد تعريف مختصر لكل منها

٤- إرسال هذه المجموعات إلى المكتب الدائم لتنسيق التعريب لنشرها في العالم العربي على أوسع نطاق، وتقبل ما يبدو من ملاحظات وانتقادات من كافة الاتجاهات

٥- نشر معجم يتضمن الترجمات الاجتهادية للمصطلحات الفنية الأجنبية حتى ولو بدا للمصطلح الواحد أكثر من ترجمة اجتهادية واحدة[2]

٦- سرعة الحركة في هذا المجال لمطاولة سرعة التطور العلمي والفني

٧- لمجمع اللغة العربية أن يقر بطريقته العلمية المصطلحات التي يرى ضمها نهائياً إلى الرصيد الدائم للغة العربية.

وهذه المقترحات يحتاج بعضها إلى إعادة نظر؛ فمثلا لا يمكن أن نطلق المقترحين الأول والثاني دون تقييد؛ إذ يقود ذلك إلى فتح باب الإشكال في تعدد المصطلحات.

---

(١) انظر: اللغة العربية صالحة ولكن المصطلح العربي يتطلب التنسيق/أنور بكير، مجلة اللسان العربي م ٥، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) هنا نقع في مشكلة التعدد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقف الدكتور علي القاسمي عند قضية عدم شيوع المصطلح فيقول «ونحن لا نعلم لحد الآن الأسباب الحقيقية لنجاح مصطلح أو فشله»[1]، ويذكر أنه اطلع على رسالة دكتوراه في جامعة لندن؛ يحاول فيها صاحبها الوقوف على بعض هذه الأسباب[2]. وتناول فيها صاحبها عدداً من المصطلحات المولدة الشائعة، ودقق النظر فيها ليرى الوسيلة اللغوية التي استخدمت في توليدها، وليقف على خصائصها الصوتية والصرفية. ويخلص الدكتور القاسمي إلى أنه يمكن حصر حالات فشل المصطلح المولد في الشيوع بحالتين[3]:

الحالة الأولى: عندما يولّد المجمع اللغوي مصطلحات لمفهوم أو مخترع سبق للناس أن استعملوه، واستخدموا له اسماً سواء أكان هذا الاسم دخيلاً، أم موضوعاً.

والحالة الثانية: عندما يطرح المجمع اللغوي مصطلحاً جديداً لمفهوم ،أو مخترع لم يسبق للناس أن عرفوه أو سموه. ولمعالجة الحالة الأولى[4] هناك اقتراح بأن لا يسمح بدخول مخترع جديد مستورد إلى أسواقنا[5] قبل أن نضع له اسماً فصيحاً يدخل معه إلى الأسواق، فيستعمله الناس من بداية الأمر دون أن يطلب إليهم فيما بعد استخدام اسم جديد، والتخلي عن الاسم الذي درجوا عليه.

ولمعالجة الحالة الثانية هناك اقتراح أن لا ينفرد اللغوي في وضع المصطلح العلمي والتقني وتوليده، بل ينبغي أن يشترك معه في ذلك كل من المختص والمستهلك [6]؛ دقة الدلالة العلمية للمصطلح واستحسان مستعمليه له.

---

(١) المصطلحية (مقدمة إلى علم المصطلح)/ علي القاسمي، ص١٥٦.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص١٥٧

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص١٥٧-١٥٨.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ص١٥٨-١٥٩.

(٥) يمكن مقابلة الأسواق بالاوساط العلمية في مجال المصطلحات اللغوية.

(٦) يمكن مقابلة المختص والمستهلك بالمتخصص في أحد علوم اللغة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهاتان الحالتان اللتان ذكرهما القاسمي يمكن أن تمسا المصطلح اللغوي. غير أن هناك حالة أهم وهي كون المصطلح من المصطلحات التي تحمل مفاهيم تستخدم بصورة أقل في العلوم اللغوية. وهنا لا نجد طريقا لمعالجة هذه المصطلحات -خاصة إذا استخدمت بصورتها الأصلية - إلا بوضع ضوابط يُلزم بها المعربون.

٤- مشكلة استخدام الألفاظ والصيغ الأجنبية

أخذت هذه المشكلة مكانها منذ بدايات أعمال التعريب، غير أنه لم ينظر إليها على أنها مشكلة، بل كان يُنظر إليها على أنها وسيلة لحل إشكال المصطلح بغض الطرف عن فلسفتهم في استخدامه؛ فمثلاً هذا الدكتور السعران يقول «وأثرت حيث لا أجد المقابل الملائم أن استعمل المصطلح الأوروبي؛ وذلك كي لا يختلط التصور العربي القديم بالتصور الأوروبي الحديث، وكي ينفسح المجال ويسلم أمام الباحث العربي حين يؤرخ للدراسات اللغوية العربية ويقومها على اساس من الفهم الحديث؛ فيصطنع المصطلح العربي بمعناه إلى جوار المصطلح الجديد المنقول بمرماه، جنباً إلى جنب، دون إيقاع للقارىء في البلبلة ودون إيهامه بغير المراد»[١].

غير أنه غاب عن بال السعران أن ما يُستخدم ويرسخ في الأذهان يصعب استبدال غيره به، وأن معالجة الأمر في حينه تساعد كثيراً في حل المشكلة من أساسها. وقد نتج عن مثل هذا الإدخال تعدد في صور الإدخال فمثلا Grapheme أدخلها باكلا ورفاقه على صورة كَرافيم[٢] وأدخلها الخولي ،ورمزي البعلبكي على صورة "غرافيم[٣].و Morpheme يدخلها بركة وباكلا على صورة «مورفيم»[٤] ونجدها تدخل عند

---

(١) علم اللغة (مقدمة للقارىء العربي) / السعران، ص٧.

(٢) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه، ص33.

(٣) انظر معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي ص112، ومعجم المصطلحات اللغوية/ رمزي البعلبكي، ص219.

(٤) انظر معجم اللسانية/ بسام بركة، ص 134، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ باكلا ورفاقه، ص 55.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البعلبكي مرة بصورة «مورفيم»[1] وأخرى بصورة «مورفام» والأمثلة على ذلك كثيرة. ولا يخفى أن مثل هذه الظاهرة قد تُدخل في الإلباس؛ خاصة وأن تغير الصوت الواحد في هذا العلم قد يغير دلالة اللفظة وينقلها إلى دلالة جديدة.

وقد حاول بعض المتخصصين ابتداء من صالح القرمادي اتباع طريقة جديدة في الإدخال وهي أن يؤخذ الجذر من العربية، ويصاغ وفق الصيغة الأجنبية، وهي التي اطلق عليها بعضهم مصطلح التهجين؛ ولا تقل المشكلة المتحصلة هنا عن سابقتها، بل لعل الطريقة الأولى أسهل وأقرب من هذه الأخيرة على الرغم من الأصوات التي تنادي بجدواها وفائدتها[2]، فهي تظهر اختلافات في الصياغة والجذر الذي يعتمد أحياناً ، والأمثلة على ذلك كثيرة أيضاً؛ منها ما نجده عند عبد الرحمن أيوب في استخدام (صرفيم)[3] مقابل "Morpheme" ومقابل ذلك نجد رمزي البعلبكي[4] يستخدم لها (صرفيم) مرة و(صيغم) مرة أخرى. وقد يحار المعرب في الصيغة التي يختارها لمصطلحه وذلك مثل ما حصل مع الدكتور سعد مصلوح؛ حيث يستخدم "الصوتولوجيا"[5] مرة في مقابل phonology ومرة أخرى يستخدم في مقابلها (الصونولوجي)[6].

ومن هنا نحس بإشكالية هذه الطريقة في التعريب والحاجة الملحة إلى تجاوزها فهي تواجه هذه المشكلات، اضافة إلى المشكلات الأساسية الأخرى، والمتمثلة في إحداث البلبلة في اللغة وسلبها أهم مقوماتها ومميزاتها وإخضاعها لسلطة اللغات الأخرى التي تصدر إليها المصطلحات ومفاهيمها.

---

(١) انظر : معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي البعلبكي، ص 316.

(٢) قاموس اللسانيات/ عبد السلام المسدي، ص 76.

(٣) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي/ عبد الرحمن أيوب، مجلة اللسان العربي، م ١٦، جـ ١، ص ١٨.

(٤) انظر معجم المصطلحات اللغوي/ رمزي البعلبكي، ص 316.

(٥) دراسة السمع والكلام/ سعد مصلوح، ص ١٩.

(٦) المرجع السابق ص١٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أسباب هذه المشكلات

أسهمت أسباب عديدة في تشكل مشكلات المصطلح اللغوي. وقف بعض العلماء على بعضها، ويحاول البحث هنا أن يبين هذه الأسباب ويوضحها:

١- إن من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء المشكلات في المصطلح حداثة هذا العلم في العربية؛ فكما مر بنا سالفاً لم يشتغل العرب بهذا العلم الحديث إلا في أواسط هذا القرن أو قبل ذاك بقليل، بدءاً بكتابات المرحوم إبراهيم أنيس وأقرانه.

وتميزت هذه الحقبة بأنها حقبة التأثر المباشر بالعلم النابت في منابت غربية خالصة فكان الباحثون يذهبون إلى الدول الغربية لاستقاء هذا العلم من منابعه، غير أنهم لم يحاولوا أن يجددوا فيه فجاءت دراساتهم مقلدة للغربيين في غالبها، ودخلت المصطلحات الأجنبية على هيئتها دون اختيار المقابل العربي. فلما جاء من بعدهم حاول بعضهم أن يضع مصطلحات عربية فكانت الاجتهادات الفردية التي أدت تلقائياً إلى تشكل العيوب والمناقص في المصطلحات.

٢- الاجتهادات الفردية، فعلى الرغم من قيام مؤسسات وهيئات علمية لخدمة المصطلح؛ إلا أنها - كما اتضح سالفاً- قصرت جميعها عن الوفاء بمهمتها؛ الأمر الذي دعا الأفراد إلى السير حثيثاً في تعريب المصطلحات فأصاب بعضهم. وجانب الصواب آخرون. وهنا وجد التعصب لمصطلحات بعينها.

٣- التعصب لمصطلحات بعينها فعندما يعرّب بعضهم مصطلحات، ويعرّب أخرون هذه المصطلحات لا يتراجع أحد عن المصطلح الذي وضعه حتى وإن كان مقتنعاً بأن المصطلح الآخر أدق وأشمل من المصطلح الذي ابتكره هو.

٤- تنوع البيئات التي صدر فيها المصطلح؛ مما أدى إلى اختلاف مفهوم المصطلح فمن ذلك المورفيم مثلاً؛ فهو يقوم لدى علماء اللغة الأمريكيين مقام المونيم لدى أتباع مدرسة جنيف. والمورفيم لدى مارتينيه يدل على العناصر النحوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كالسابقة واللاحقة وعلامات الإعراب وغيرها[1]. وعلى الرغم من تشديد الكثيرين على أهمية هذا السبب، حيث يرون أن تأثر بعض الشعوب العربية بالثقافة الفرنسية، وتأثر آخرين بالثقافة الإنجليزية كان له دور في اختلاف المصطلحات العربية[2]. إلا أن الأمر يقتضي أن ننوه إلى أن العديد من المصطلحات قد تباينت واختلفت في البلد الواحد بل -كما مر بنا- عند المعرّب الواحد؛ فضلا عن أن معظم المصطلحات الفرنسية والإنجليزية تتفق في مضمونها.

٥- عدم وضوح المصطلح واختلاف المفهوم في اللغة الأم. ومن ذلك ما يورده الدكتور أحمد مختار عمر في مصطلحات كثيرة التردد من مثل مصطلحي Phonology, Phonetics. فعلى الرغم من كثرة تردد هذين المصطلحين في علم اللغة الإنجليزي فإننا -كما يرى مختار عمر- نجد لهما عدداً من التفسيرات التي توقع الباحث في حيرة وارتباك فمنهم من أطلق Phonetics على الفرع التاريخي من علم الأصوات، و Phonology على دراسة العملية الميكانيكية للنطق، ومنهم من عكس المصطلحين؛ فاستخدم أحدهما مكان الآخر، ومنهم من عدهما مترادفين وعالج موضوعات الأصوات تحت أيهما دون تحرج[3].

ومن أمثلة اختلاف المفهوم ما يظهر في مصطلح Compound word؛ إذ يشير هذا المصطلح عند مارتينيه إلى[4] (Aword whose Components are two or more words-having Full separate existance elsewhere than in the compound) ويشير عند

---

(١) انظر: الألسنية والاصطلاح العربي/ لطيف زيتونة، مجلة آفاق عربية، السنة ١١،العدد٦، ١٩٨٦ ص٩٩.

(٢) انظر مثالا لذلك: مشكلة المصطلحات العلمية والطريقة العلمية لحلها/ عبد الحليم منتصر، ص٢٠٤ وانظر ايضاً: منهجية مكتب تنسيق التعريب/ عبد العزيز بنعبد الله،مؤتمرالتعريب،مطبعة دمشق ،١٩٨٢،ص١

(٣) انظر :المصطلحات الألسنية في اللغة العربية/ أحمد مختار عمر ص٢٤٦.

(٤) انظر: Glossary of Linguistic Termionlogy/ Mario Pei, (N. Y); columbia univ Press 1966 ,P48.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بلومفيلد إلى[1]: (a word containing more than one free form) ويتضح الفرق بين المفهومين اللذين قدمهما كل من مارتينيه وبلومفيلد. ولا شك في أن هذا يقود إلى الخلل عند وضع المقابل العربي لهذا المصطلح. وقد يختلف المصطلح باختلاف العلم؛ وذلك مثل (Diachronic) حيث يفيد في مجال علم النحو مفهوماً معيناً، ويفيد في مجال علم اللغة مفهوماً غير المفهوم الأول، كما يفيد في مجال علم الأصوات مفهوماً ثالثاً[2].

وقد يحمل المصطلح أكثر من مفهوم مثل مصطلح consonant، وقد يتنبه العلماء إلى مثل هذا على نحو ما حصل مع بايك عندما اختار مصطلحا اخر Contoid ليستخدمه عندما يريد التمييز على أساس الخصائص النطقية والفيزيقية (أي على المستوى الصوتي)،ويستخدم مصطلح consonant عندما يريد التمييز على أساس الوظيفة[3].

ويحاول سعد مصلوح أن يميز بينهما في العربية تبعاً للتفريق الأجنبي فيختار مصطلح الصامت لمقابلة Contoid ومصطلح الساكن لمقابلة مصطلح consonant[4].

٦- تعدد المصطلحات في اللغة الأم: وقد أشار إلى هذا السبب بعض الباحثين، ومن الأمثلة على هذا الوضع استخدام مصطلح Closed Vowel الذي استخدم إلى جانبه مصطلحات Tense vowel, Narrow vowel, High Vowel وقد يستخدم هذا المصطلح للدلالة على مفاهيم تدل عليها مصطلحات أخرى مثل blocked- Vowel

---

(١) انظر: .Glossary of Linguistic Termionlogy/ Mario Pei, P48

(٢) انظر:

Dictionary of Linguistics/mario Pei & Frank Gaynor, U. S. A.: Totowa, NewJersey 1980 P50.

(٣) انظر:دراسة السمع والكلام/ سعد مصلوح ص١٨٨

(٤) انظر:المرجع نفسه ص١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو Checked Vowel[1]. ومن ذلك أيضاً ما يستخدمه ماريو باي من مرادفات لمصطلح Free Form[2] حيث يضع لها مرادفات morpheme, Free morpheme .

٧- أن تختلف الجهة التي ينظر منها المعرّبون إلى ؛ وذلك مثل استخدام غنة وأنفية في مقابل "Nasality". فمن استخدم المصطلح الأول (غنة) نظر إلى الصفة المصاحبة للصوت، ومن استخدم المصطلح الآخر، "أنفية" نظر إلى مكان النطق.

٨- سوء فهم المعرّبين لمفهوم المصطلح؛ فمثلاً نجد بعضهم يترجم بعض المصطلحات انطلاقاً من فهم معين، وآخرين يترجمونها من منطلق آخر؛ وقد يعجز المعرب عن إدراك حقيقة هذا المصطلح؛ فيستخدم المصطلح الأجنبي أو قد يستخدم له صيغة أجنبية، ويغير أصواته الأصلية؛ ليدل بذلك على البيئة التي ينتمي إليها المصطلح من جهة، وليعطيه خصوصية يتميز بها عن غيره من مشتقات اللفظة العربية. ومن ذلك ما مر بنا عندما عرّب مصلوح Phonology بـ صوتولوجيا فاستخدم أصل اللفظ العربي (صوت)، واستخدم إلى جانبه الصيغة الأجنبية التي لا تستخدمها العربية، ليدل على أن لهذا المصطلح دلالة خاصة غير الدلالات المستقاة من الألفاظ المشتقة من أصل اللفظة العربية. فهذه الظواهر تقود إلى اختلاف المصطلح من شخص لآخر، تبعاً للمنطلق الذي انطلق منه في التعامل مع المصطلح.

٩- الاقتصار على لغة أجنبية واحدة. وهذا ما أشار إليه بعض المتخصصين[3] إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الأخذ عن أكثر من لغة أجنبية يستدعي أن يكون المعرب واعياً لطريقة التعريب، وإلا فإن ذلك سيقود إلى التعدد.

---

(١) انظر: Glossary of Linguistic Terminology/ Mario Pei P41.

(٢) المرجع نفسه .P95

(٣) انظر: جوانب الدقة والغموض في المصطلح/وجيه السمان، ص٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠- عدم تخصص المعرب في المجال الذي يتعامل مع مصطلحاته؛ على نحو ما نجده في تعريب معهد الإنماء العربي لمقالة ل "ياكبسون"، فنجدهم يقولون: «وقد واجهتنا في هذه الترجمة مشكلة المصطلح وهي على قسمين؛ قسم يختص بعلم اللغة العام، وقد اعتمدنا فيه المصطلح الذي توصل إلى اقتراحه الفريق الذي أشرف على هذا العدد الخاص، وقسم يختص بالفونولوجيا وبدراسة الألفاظ، وهو بحاجة إلى مصطلح خاص بهذين الفرعين من علم اللغة، وقد اعتمدنا فيه ما هو شائع من مفردات دونما بحث فيها او تحقق من صحتها»[1] فالناظر في هذه العبارات يجد ان عدم تخصص المترجمين قادهم إلى العشوائية في اختيار المصطلح المقابل؛ الأمر الذي أدى بهم إلى عدم الدقة.

١١- محاولة الاقتراب من أساليب اللغات الاخرى: فقد طالب بعض المتخصصين بألا نبتعد بلغتنا عن أساليب اللغات الأخرى، ما دام ثمة إمكان للتقارب لا يخل بأصول اللغة؛ لأن ذلك يسهل على المتعلم العربي أن يربط بين المصطلحات العلمية العربية وبين المصطلحات الأجنبية[2]، وهذا الرأي على الرغم من صدوره من باحث غيور على العربية؛ فإنه لا بد من الإشارة إلى أن لكل لغة أسلوبها الخاص بها في صياغة ألفاظها وتوليدها واستعمالها. كما أن العربية تنتمي إلى عائلة من اللغات تختلف تماماً في أساليبها وإمكاناتها عن اللغات الأوروبية.

١٢- قد تقود إحدى المشكلات إلى تولد مشكلة جديدة فمثلا لا بد من أن تكون بعض المصطلحات المتعددة غير دقيقة، وقد يكون بعضها غير شائع كما يمكن أن يأتي بعضها وفق الصيغة الأجنبية، وبالمقابل قد تؤدي عدم دقة المصطلح ببعض المتخصصين إلى ابتكار مصطلح جديد، ثم يعيش المصطلحان او الثلاثة معاً، دون أن يطغى أحدها على الآخر، فيكون بذلك قد تشكل تعدد في المصطلحات، وهكذا بالنسبة للمشكلات الأخرى.

---

(١) الفونولوجيا وعلم الألفاظ/ ياكبسون، تعريب معهد الإنماء العربي، طرابلس، مجلة الفكر العربي السنة الاولى ١٩٧٩، العدد ٨-٩، ص ١٤٤.

(٢) انظر:جوانب الدقة والغموض في المصطلح/ وجيه السمان، ص ٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣- ضعف الصلة بين جامعات المشرق والمغرب، مما أدى بكل منها إلى محاولة إيجاد مصطلحات جديدة[١].

وقد ذكر الدكتور الحمزاوي بعض الأسباب التي يمكن أن تقود إلى الخلاف ويقدم لها أمثله، وهذه الأسباب التي يقدمها الحمزاوي هي[٢]:

١- تكرار الاختلافات القديمة في المصطلحات الحديثة مثل الخلط بين الحلق والحنجرة للتعبير عن Larynx وبين الصوت الصامت والساكن للتعبير عن Consonnesوبين الحركة وصوت اللين للتعبير عن Voylles.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القدماء لم يخلطوا بين الحلق والحنجرة، حيث أطلقوا الحلق على هذا الجزء كاملاً، ثم تلا ذلك تحديد للحنجرة على أنها الجزء الداخلي. من الحلق، ثم جاء العلم الحديث ليطلق الحلق على جزء من الجهاز النطقي والحنجرة على جزء آخر.

٢- الاختلافات الناتجة عن مفهوم معروف لم يعتن به اعتناء خاصاً، حتى لا يردف بغيره مثل:

* الصوت المركب- الحركة المزدوجة مقابلان لـ Diphtongue

* الصدر - السابقة- الكاسعة لـ Prefixe

٣- الاختلافات الناشئة عن نزعتي المؤالفة والتجديد مثل:

* الإدغام- التماثل- المشابهة لـ assimilation

* التباين - التغاير لـ Dissimilation

---

(١) انظر: قضية المصطلح اللغوي الحديث /محمود فهمي حجازي، مجمع القاهرة ٥٧ . ١٩٨٥، ص ١٢٢.

(٢) انظر: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات/ محمد رشاد الحمزاوي، ص ٧٨-٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- الاختلافات الناشئة عن اللغات المترجم عنها:

* ارتكاز Stress * النبر أو النبرة accent

* ارتكاز ثانوي Secondary Stress * نبر الكلمة accent mot

* ارتكاز الجملة *senteuce stress * نبر الجملة accent de phrase

غير أنه من المرجح أنها ليست من قبيل اختلاف اللغات المترجم عنها، ولكنها من قبيل الألفاظ المتخصصة؛و accent، stressكلتاهما مستخدمتان في الإنجليزية والفرنسية على حد سواء. ومن الأرجح أن تكون accent مختصة بمفهوم معين، و stress مختصة بمفهوم آخر مغاير لذاك الذي تفيده accent.

٥- الاختلافات الناتجة عن السياقات التي تبين أن معاني المصطلحات الحديثة تتكيف بحسب توزيعاتها، وذلك شأن لم يؤخذ دائما بعين الاعتبار، مثل :

* مورفيم- الوحدة الصوتية- عوامل صيغة Morpheme.

* ثابت -حال الثبات- سنكروني- مستقر- حال الاستقرار- أفقي- المتزامن- الآني في مقابل synchoronique.

وواضح هنا أيضا أن ما ذكره الحمزاوي يدخل في معاني المصطلح، لا المصطلح نفسه؛ لأن من قواعد المصطلح أنه لا تتغير دلالته وفقا للسياقات التي يرد فيها؛ لأنه من المرتكزات التي تبنى عليها دلالة السياق. ولو كان متغيراً لما جاز لنا أن نطلق عليه «مصطلح».

٦- الاختلافات الناتجة عن محاولات تقريب المصطلح من «الذوق العربي» والنقل المباشر له . * محور الاختيار- العلاقات الاستبدالية- مناسبات التعويض ropports paradigmatiques.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧- الاختلافات الناتجة عن نوعي التعريب [1] والترجمة لأسباب مرحلية مثل:

* الفونيم-الصوتم- الصوت اللغوي لـ Phoneme.

* السيمية - علم الدلالات لـ Semantique.

٨- الخروج عن المتعارف ولو كان مقرراً ثابتاً مثل:

* التعارف لـ synonymie

* التلاصق لـ contiquite

والمصطلحان العربيان مقرران عند اللغويين والبلاغيين العرب، وهما الترادف والمجاورة.

٩- تحويل المصطلح من مفهوم حديث إلى مفهوم حديث آخر مثل:

تحويل الألسني Dialoctologue ليصبح مقابلا لـ Linguiste.

نتائج المشكلات

نتج عن مشكلات المصطلح عدد من العيوب، أشار اليها بعض الدارسين وأغفل الإشارة إليها جلهم. غير أن ذلك لا يعنى أنهم لم يتنبهوا إليها، بل أحسوا بها، فراحوا يسعون إلى القضاء على مظاهر هذا المشكلات، وركزوا في ذلك على مشكلة تعدد المصطلح، وكما تبين سابقاً لم تكن مشكلة التعدد هي المشكلة الوحيدة، بل صاحبها ما سبق ذكره، ونتج عن كل ذلك عيوب كان أهمها:-

١- اضطراب الباحثين في تحديد المدلول الحقيقي للمصطلح؛ نتيجة لكثرة المصطلحات وعدم وضوحها، وكون هذه المصطلحات في مجموعها تحمل دلالات مختلفة؛ فلا يعرف الباحث أيها يستخدم ليكون قد تجاوز مظنة الخطأ.

---

(١) يقصد بالتعريب هنا الاقتراض.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- وصول المعربين إلى أحكام مغايرة للواقع الحقيقي لحقيقة المصطلح. فإذا كانت القاعدة التي ننطلق منها مؤسسةعلى خطأ، فان ذلك سيقود بالضرورة إلى خطأ آخر، وإذا لم يوحّد المعرّبون اصطلاحاتهم عجزوا هم أنفسهم عن فهم ما عربوه[١].

٣- الاضطراب في العلم الواحد تبعاً لاختلاف المصطلح؛ فمفهوم المصطلح يحكم علاقته بغيره من المصطلحات؛ لأن بعض المصطلحات تفترق عن غيرها في بعض الأمور لا في جلها؛ فمثلا عندما نعرب Allophone[٢] بـ وحدة صوتية ونعرّب Phoneme بذات المصطلح [٣] فحينئذ يظن القارىء والمطّلع على هذه المصطلحات يظن أنها واحدة؛ والحقيقة أنها تشترك بوصفها وحدة صوتية ولكنها تفترق في كون Phoneme= أصغر وحدة صوتية يتغير المعنى بتغيرها، في حين Allophone = أصغروحدة صوتية؛ لا يتأثر المعنى بتغيرها. فهنا نلاحظ أن تعدد المقابلات لكلا المصطلحين أوجد مصطلحاً مشتركاً أطلق على كليهما فقاد إلى الإلباس.

٤- انشغال عدد من المتخصصين بالبحث عن مصطلح دقيق يؤدي المعنى بالطريقة المثلى، بدلا من الانطلاق للإبداع في مجال علم اللغة، هذا الإبداع الذي نحن بأمس الحاجة إليه للمشاركة في تقدم هذا العلم والنهوض بلغتنا؛ إذ لا يمكننا أن نتخطى مشكلاتنا الحقيقية، إلا من خلال المشاركة بدفع عجلة هذا العلم.

٥- إظهار اللغة العربية على أنها لغة ضعيفة؛ إذ تؤدي كثرة المصطلحات المقابلة للمصطلح الواحد إلى الخلط عند نشوء مصطلحات قريبة في دلالتها لهذا المصطلح. وعندها يقع المتخصص في خبط عشواء لا يستطيع معه وضع

---

(١) انظر: تعريب الاصطلاحات العلمية/ جميل صليبا،ص ٢١.

(٢) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ باكلا، ص3.
ومعجم المصطلحات اللغوية/ رمزي البعلبكي، ص 39

(٣) انظر :المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي/ عبد الرحمن أيوب،م ١٦،ج١، ص ١٥ والمنهج الصوتي للبنية العربية/ عبد الصبور شاهين، بيروت:مؤسسة الرسالة،١٩٨٢، ص ٢٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المصطلح المناسب للمفهوم الذي يدل عليه المصطلح بدقة. فيرمي اللغة العربية بالضعف ويلجأ إلى استخدام الألفاظ والصيغ الأجنبية.

٦- قلة الكتب المعربة وضعف عملية الترجمة، حيث تقود عدم دقة المصطلحات واختلافها إلى وضع معرّبي الكتب في إشكالات تجعلهم يحجمون عن التعريب وإن عرّبوا لا ينقلون المضمون بدقة؛ لأنهم قد يفهمون من مصطلح ما، غير ما أُريد به فتختلف المفاهيم لديهم، ويقودهم ذلك إلى الخلط في الحقائق العلمية لتخرج الكتب بصورة لا يستطيع القارىء معها أن يحدد ما تحمله من مضامين.

٧- وضع الطلبة في حيرة؛ فتعدد المصطلحات وعدم الدقة قد تقود إلى تعريب الكتاب الواحد بعدة صور، فيحار الطلبة من أيها يستقون علمهم وتتشتت الحقائق فلا يمسكون بهذه ولا بتلك.

المحاولات التي قامت لتجاوز هذه المشكلات

بعد أن برزت هذه المشكلات في الأعمال المصطلحية، أصبح لا بد من مواجهتها؛ فعقدت الهيئات العلمية اللقاءات والمؤتمرات بشأن تخطي هذه المشكلات، حيث كانت من أهم الأولويات على جدول أعمال هذه الهيئات: فقد طرحت قضية توحيد المصطلح في مجمع القاهرة منذ نشأته وطرقت في قرارات مثبته في مجموعة القرارات العلمية والفنية، ولقد اشتد الاهتمام بالقضية من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦١ فعالجها محمد رضا الشبيبي، ومحمد الخضر الحسين، وعبد القادر المغربي، ومصطفى الشهابي، ومحمد كامل ، وأحمد عمار، ولقد انقسموا إلى نزعتين[١]: إحداهما تعتمد التراث، والأخرى تعتمد العلوم الحديثة، مع تأكيد النزعة الثانية على المبادىء الآتية[٢]:

---

(١) انظر: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدهاوتنميطها/ محمد رشاد الحمزاوي، ص ٥٧.

(٢) انظر:المرجع نفسه، ص ٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- الاتفاق على منهجية عامة ولو كانت إجبارية لمواجهة البلبلة في المصطلحات العلمية.

٢- اعتماد الترجمة أو التعريب إطلاقاً، أو تخصيص ميدان كل واحد منها بحسب العلوم.

٣- الإعراض عن النحت عامة إلا عند الضرورة الملحة.

٤- ترك الكتب القديمة تماماً أو الأخذ منها بحذر.

٥- التوحيد لا ينشأ من الترجمة وغيرها، بل من وجود نظريات علمية عربية تؤيد التأليف وتؤازر وتنسق المعارف في نظام عام موحد مثلما هو الشأن في العلوم الأوروبية.

ولا شك في أن بعض هذه المبادىء يمكن تأييده والسير وفقه كالمبدأ الأول؛ فإن الانطلاق من قاعدة كهذه، يمكن أن يساعد كثيراً في الحد من هذه المشكلة الهامة. فإذا وجد المعرّبون سلطة تساعدهم على التعريب، وتضع لهم بالمقابل حدوداً لا يتخطونها فإنهم سيكونون أقرب إلى الاتفاق على مصطلح موحد للدلالة على مفهوم معين.

وبالمقابل فإن بعض هذه المبادىء فيها غلو وتجن كالمبدأ الثالث فمثلا؛ من المعروف أن النحت هو أحد إمكانات العربية التي استخدمت قديما، ويمكن تطويعها لسد بعض النقص في المصطلحات العربية. كما أن اللغات الأجنبية التي أخذنا علومنا الحديثة عنها تعتمد كثيراً على هذه الظاهرة في صوغ مصطلحاتها.

وقد أحسن المجمع صنعاً حين تشدد في أن توحد المصطلحات المشتركة التي لا تتغير دلالتها من علم إلى علم، والتزم بأن يقرن المصطلح العربي بمقابله الأجنبي، وحين اشترط أن يعرّف المصطلح ليفهم على وجهه وتتبين مدى دقته[1]، فهذه حدود تضيق الفجوة بين المصطلح والمتعلم، كما تضيقها بين العلماء أنفسهم؛ فبالنسبة للتحديد الأول يمكن بواسطته ان يستفيد علم اللغة من غيره من العلوم في بعض

---

(١) انظر :مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ج١/ ابراهيم مدكور، ص ٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصطلحاته، إذا كانت هذه المصطلحات قد عرّفت أو عرّبت في تلك العلوم من مثل المصطلحات التشريحية الطبية التي يمكن أن تستخدم لتحديد أعضاء النطق. وبالنسبة للتحديد الثاني يمكن أن يوضح لنا ما إذا كان ثمة تعدد في المقابلات العربية للمصطلح الواحد أم لا. أما التحديد الثالث فيمكننا من خلاله أن نحكم بقدرة اللفظ العربي المختار على تأدية المفهوم الوارد، أم أن ثمة ألفاظاً يمكن أن تكون أنسب منه.

ولم يتفرد المجمع من بين الهيئات الأخرى في طرق هذه القضية، بل اشتركت هيئات أخرى في معالجتها؛ ففي المؤتمر الثاني للتعريب الذي عقد سنة ١٩٧٣ (بالجزائر) دارت المناقشات من جديد حول الضرورة الملحة لتوحيد المصطلحات العلمية والتقنية [١] وتضمنت وثيقة المؤتمر المبادىء التي صدر عنها والاتجاهات التي دعا إليها والتوصيات التي أقرها؛ فكان من مبادئه:

١- اللغة مقوم رئيسي من مقومات وجود الأمة واستمرارها، وكل خطر يهدد اللغة هو خطر يتهدد شخصية الأمة واستمراريتها.

٢- إن تأصيل اللغة لا يقتصر على الأخذ بها في مرحلة دون مرحلة.

ولخص اتجاهاته في : «إن المؤتمر ينعقد في ظل غاية رئيسية هي توحيد المصطلح العلمي والأعضاء الذين يشاركون فيه (المؤتمر) من البلاد العربية، يصدرون عن إيمانهم بملاحقة التطور العلمي ومصاحبته. ولكنهم يلاحظون أن نقل المصطلح العلمي، أو وضعه، أو الأخذ به تفاوت بين قطر وآخر تفاوتاً أضحى يحتم عليه توحيد هذا المصطلح، تمهيداً للغة علمية عربية مشتركة، وهم يدركون أن أسباب هذا التفاوت تعود إلى فقدان العمل المنظم في هذه السبيل؛ فقد أسهمت فيه مجامع وجامعات، وهيئات ،وأفراد وكان أكثر النقل فيه عن اللغتين الفرنسية والإنجليزية، واتُخذت في اصطناعه أساليب مختلفة من الوضع، والترجمة، والنحت، والتعريب، ولذلك فأن توحيد هذا المصطلح يرتبط بسلسلتين من العوامل: عوامل تتصل باللغة

---

(١) انظر: المنهجية العامة للتعريب المواكب، أحمد الاخضر غزال ، ص ٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العربية، والتعليم العربي، والطباعة العربية، وعوامل أخرى تتصل بالظروف الاجتماعية والسياسية. ولا بد لذلك من أن يتخذ العمل في المصطلحات وجهة تتلخص في دراسة هاتين السلسلتين دراسة علمية واصطفاء ما يؤدي إلى الالتقاء والتوحيد[1]، وأوصى المؤتمر بأن يقوم اتحاد المجامع بجمع قرارات لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والقواعد التي انتهى إليها المرحوم مصطفى الشهابي في مجمع اللغة العربية بدمشق، وما أقره المجمع العلمي العراقي ببغداد، وغير ذلك من جهود الهيئات والعلماء، ويتولى دراسة ذلك كله والتنسيق بينه، وتوحيده وإصداره؛ ليكون دليل عمل بين أيدي العاملين في التعريب، والمهتمين به من العلماء والباحثين، وأعضاء اللجان المحلية، والقومية التي تدرس مشروعات المصطلحات، وأوصى المؤتمر بضرورة استلهام هذه الأصول، والقواعد، والتقيد بها لتتوافر للمصطلحات السلامة في اللغة والسهولة في الأداء ، والوضوح في الفكر والدقة في التعبير[2].

وعندما تأسس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، كان من أولويات عمله توحيد المصطلحات العلمية؛ حيث جاء في المادة الثانية من نظامه الداخلي في الفقرتين (د)، (و) ما نصه «د. العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية التي تقرها المجامع المختلفة واتخاذ الوسائل اللازمة لذلك». «و. النظرفي الاقتراحات المتصلة بأهداف الاتحاد التي تقدمها الهيئات اللغوية والعلمية والمشتغلون بدراسة اللغة والمصطلح العلمي في العالم العربي أو خارجه[3]».

غير أن الاتحاد عجز كما عجزت المجامع من قبل عن توحيد المصطلح العلمي بشكل عام، واللغوي بشكل خاص.فلم يحقق ما كان يؤمل منه، بل حتى ما كان يصبو إليه.

---

(١) وثيقة المؤتمر الثاني للتعريب مجلة اللسان العربي م١١،ج١، ١٩٧٤، ص ٢٧٢، وانظر مؤتمر التعريب الثاني/ شكري الفيصل، مجلة مجمع دمشق م٤٩، ج١، ص ١٨٧.

(٢) انظر مؤتمر التعريب الثاني/ شكري الفيصل، مجمع دمشق،م ٤٩،ج١، ص ١٨٩-١٩٠.

(٣) النظام الداخلي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية/ مجمع دمشق،م ٤٦،ج٣، ص ٥٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإلى جانب المجامع واتحاد المجامع حاول مكتب تنسيق التعريب معالجة قضية التوحيد بالطريقتين الآتيتين [1]:

١- استقراء جميع مصطلحات العلم الواحد الموضوعة في العالم العربي وعرضها على اختصاصيين لاختيار الصالح منها بالزيادة، أو الإسقاط، وعرض أعمال الاختصاصيين تلك على مؤتمر تعريب عام ؛مكوّن من لجان مختصة ومن جلسة عامة تختار بعد النظر والمناقشة، ما يعتبر أحسن المصطلحات تأدية للمصطلحات الأجنبية في مختلف العلوم.

٢- منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة التي وحدت في ندوة مختصة انعقدت بالرباط ١٩٨١. ومن أسس التوحيد اعتماد طرق الوضع من مجار، واشتقاق، وتعريب، ونحت عند الضرورة ،وتفضيل الفصيح المتواتر على المعرب، وتجنب الكلمات العامية، واختيار الصيغة الجزلة الواضحة، والكلمة التي تسمح بالاشتقاق والكلمة المفردة على المركبة، والدقيقة على الكلمة العامة والمرادف الذي يقرب من مفهوم الجذر الأصلي...الخ.

وحاول المكتب وضع منهجية في توحيد المصطلح العربي قامت على الأسس الآتية [2]:

١- جمع المقابلات العلمية العربية للمصطلح الأجنبي التي وضعتها المجامع اللغوية والجامعات، والمختصون، والمعجميون في الوطن العربي، والتنسيق بينها لمعرفة ما اتفق منها وما اختلف فيه ومقارنتها مع مصطلحات التراث.

٢- عقد ندوات مصغرة للمختصين العرب لمراجعة المصطلحات العربية، ومقارنتها مع مقابلاتها الأجنبية في ضوء مدلولاتها العلمية.

---

(١) انظر:المنهجية العامة لترجمة المصطلحات/ محمد رشاد الحمزاوي، ص ٥٨.

(٢) انظر :منهجية مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلح العلمي العربي،عبد العزيز بنعبد الله ، ص ٤، وانظر ايضا المصطلحية (مقدمة في علم المصطلح) / علي القاسمي، ص ١٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- استكمال النقص في المصطلحات العربية، وذلك بتتبع ما يصدر من المعاجم العلمية والتقنية في البلدان المصنعة في أوروبا وأمريكا وما يستجد في مجالات الاختصاص.

٤- الإعداد لمؤتمرات التعريب للنظر في المصطلحات المنسقة وتوحيدها وإقرارها وتعميم استعمالها في جميع أقطار الوطن العربي.

ومع ما قدمه المكتب للمصطلح بعامة إلا أنه تأخر في تعامله مع المصطلحات اللغوية. فلم يتعامل معها إلا في المؤتمر الخامس للتعريب الذي عقد في عمان ١٩٨٥ فوضع مسودة مشروع جمع فيه المصطلحات المتداولة ،ولم يخرج هذا المعجم إلى النور - في حدود علم الباحث- حتى الآن.

وإلى جانب الأعمال الجماعية أطلقت الدعوات الفردية التي تنادي بضرورة الوقوف في وجه هذه المشكلات؛ فهذا الأمير مصطفى الشهابي ينادي بضرورة وجود معجم فرنسي -عربي، ومعجم إنجليزي- عربي للمصطلحات بحيث يشتمل على أصح الألفاظ العربية أو أرجحها، وأن تعرّف ألفاظ المعجم بالعربية تعريفاً علمياً مختصراً دقيقاً يناسب حجمه، وضرورة أن تلتزم الحكومات العربية باستعمال ألفاظ المعجم دون غيرها في مؤسساتها. مع ضرورة السرعة في انجاز هذا المشروع ويرى أن مجلس جامعة الدول العربية أصلح أداة تضمن إشراك دول الجامعة بالنفقات اللازمة لتنفيذ المشروع. ويقترح طرقاً ووسائل يمكن أن يستعان بها لإنجاح المشروع وتطبيقه.[1]، وهذا الدكتور صبحي الصالح يقترح حلا لمشكلة اختلاف المصطلحات اللغوية يهدف إلى وضع حد لهذه الظاهرة فيقول: «وقد تعترضنا...مشكلة اختلاف المصطلحات التي تم تعريبها في بعض البلدان العربية أو التي اقترحها مكتب التنسيق لشؤون التعريب التابع لجامعة الدول العربية والذي مركزه الرباط، وذلك في بعض المعجمات التي أنجزها في السنين الأخيرة بنشاط ملحوظ مشكور. لكن لهذه المشكلة حلاً عملياً يمكن تبنيه عن طريق الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية

(١) انظر: توحيد المصطلحات العلمية في البلاد العربية/ مصطفى الشهابي، مجلة مجمع القاهرة م١١، ١٩٥٩، ص ١٦٠-١٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعن طريق المجامع العلمية واللغوية القائمة اليوم في القاهرة ودمشق وبغداد[1] فليس عسيراً أن نضع حداً لاختلاف الاصطلاح العلمي إذا سعينا لإيجاد مجمع عربي لغوي وعلمي موحد، وعقدنا مؤتمرات علمية بالتعاون مع المكتب الدائم لتنسيق التعريب ابتغاء الوصول إلى الوحدة الثقافية العربية ووضع مقاييس عامة لإيثار مصطلح على آخر حتى تكتب له السيرورة »[2].

ودعا الدكتور محمد رشاد الحمزاوي إلى أن يركز التوحيد على خمس طرق أساسية هي[3]:

١- اعتماد المصادر والمراجع الأساسية المتعلقة بالموضوع.

٢- الافتراض المبدئي الذي يقر أن الترجمة ترجمات، وأن ترجمة المصطلح الواحد بمترادفات عدة أمر وارد لا بد من تسجيله والاقتناع به.

٣- جرد واستقراء المترجمات المتعلقة بميدان معين من ميادين العلوم والتكنولوجيا. وهذه العملية تفترض وجوباً التقصي الشامل والعميق لتجميع المصطلحات المتواجدة كتابة واستعمالاً.

٤- استخراج المصطلحات المترادفة التي لها صلة بالمفهوم الأصلي.

٥- إخضاع المصطلحات المترادفة المنتقاة؛ إن وجدت مع مصادرها ومراجعها المضبوطة لمبادىء التنميط ومقاييسه.

ويدعو الحمزاوي إلى طريق آخر لمجابهة التعدد، ويطلق عليه اسم التنميط ويريد به اعتماد نظام ييسر علينا اختيار المصطلحات ويشترط فيه- بعد الاتفاق على طرائق الوضع ومناهج الترجمة -ما يلي[4]:

---

(١) لم يكن مجمع اللغة العربية الاردني قد تأسس بعد.

(٢) العربية والتعريب/ صبحي الصالح، ص ٥.

(٣) انظر :المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدهاوتنميطها/ محمد رشاد الحمزاوي، ص ٥٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- قوانين وقواعد منسجمة وموحدة تطبق على جميع المصطلحات بدون استثناء.

٢- الترقيم وذلك بإسناد أعداد لكل مصطلح لتميزه عن غيره كما تميز جميع الأشياء بجودتها وإتقانها وقيمتها.

٣- السرعة في الاختيار مثل السرعة المعتمدة لاختيار مادة مصنعة دون أخرى.

٤- تجاوز طرق التوحيد إلى نتائج التنميط؛ لأنه مهما كان الاتفاق على طرق التوحيد فإنها لا تكفي لضمان التنسيق والاتفاق.

وهدف التنميط الذي قدمه الحمزاوي ينحصر أولا في مجابهة المولدات والمصطلحات التي كثيراً ما تنشأ في الفوضى؛ وبالتالي لا تيسر الاتصال والتواصل.

كما يهدف إلى تجنب الاعتباطية ووضع مقاييس لاختيار المصطلحات مع تصنيف تلك المقاييس وضبط ميادين تطبيقها. فمن شأن التنميط أن يوفر جميع الاسباب والوسائل لاتخاذ قرار الاختيار المناسب(١).

ومصطلح التنميط هذا يأخذه الحمزاوي من لغة الصناعة حيث ظهر سنة ١٨٧١ تقريبا Standardization في الإنجليزية و Normalization في الفرنسية ليفيد ضبط معيار المادة المصنوعة من حيث القياس ،والمتانة، والجودة، والسلامة، والقواعد الفنية المعتمدة لصنعها(٢)، ويقول الدكتور الحمزاوي: إن هذا المصطلح اعتمدته اللسانيات الحديثة ليفيد اختيار شكل، أو استعمال، أو مصطلح لغوي دون غيره من الأشكال، أو الاستعمالات، أو المصطلحات السائدة من ميدان معين، وذلك بالاعتماد بالخصوص على مقاييس تعتبر شرط كفاية، نظراً لأن شرط اللزوم متوفر في طرق الوضع ومناهج الترجمة(٣).

---

(١) انظر المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها / الحمزاوي، ص ٦٠.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص ٦١.

(٣) انظر المرجع نفسه، ص ٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب بعض الباحثين إلى أن الاستعمال وحده هو الذي يكيف اللغة لمقتضيات العلوم، ويستحدث المصطلحات للتعبير العلمي ويوحدها على وفق قانون البقاء للأنسب[1]، ويرى آخرون أن المصطلح العلمي لا يوحده مثل وحدة السلطة التي تشرف على وضع المصطلحات، ومدى نفوذها في مختلف المؤسسات والأدوات ذات العلاقة بهذا الموضوع،ويرون أن من شأن تلك السلطة الإشراف على[2]:

١- إصدار المعجم العلمي العربي الموحد الذي يعتمد على المنهجية الواضحة والمحددة بدقة في اختياره للمصطلحات.

٢- الإكثار من عقد الندوات العلمية؛ لتدارس أمور المصطلح وإقرار ما يستجد منه وتعميم ما يقرّ منه والتأكيد على استعماله.

٣- قيام هيئة عليا على مستوى الوطن العربي ذات كفايات ممتازة وخبرات اختصاصية في مجال الترجمة والمصطلح بنقل الدوريات والموسوعات العلمية الشهيره عالميا من مختلف اللغات إلى اللغة العربية.

ويرى غيرهم أن الوسيلة الوحيدة لذلك تقتضي إنشاء مجمع علمي واحد ينتقي من الاصطلاحات التي اهتدى اليها النقلة الاختصاصيون، واحداً يثبته ويحمله إلى حظيرة اللغة... ولا يكون من شأن هذا المجمع وضع اصطلاحات علمية جديدة تزيد الاضطراب والبلبلة[3].

---

(١) انظر: عقبات مفتعلة في طريق التعريب/ جميل الملائكة، ص ٢٧٩.

(٢) انظر: تعريب المصطلح العلمي/ قاسم السارة، ص ١١٩.

(٣) انظر المرجع السابق، ص ١١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع
المصطلح اللغوي المعاصر وإمكانات العربية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. الإمكانات التي تساعد على وضع المصطلح وتعريبه

تمثل قضية وضع المصطلحات أولى الصعوبات التي تعترض الباحث في البلاد العربية، وليست هذه المشكلة-كما يرى الدكتور عبدالكريم خليفة-خاصة باللغة العربية؛ فقد عانتها الشعوب الناشئة؛ فالأمة اليابانية استطاعت أن تطوع لغتها القومية، وأن تصل بها إلى أعلى ما وصلت اليه التكنولوجيا الحديثة. وها هي اللغة الصينية تنطلق بانطلاقة شعبها لكي تصل إلى طليعة الدول النووية، وكذا فإن عدداً من اللغات: كالتركية، والفارسية، والدانماركية، وغيرها جعلت لغاتها تستوعب المعارف والعلوم الحديثة(١).

وهنا لا بد لنا أن نلاحظ أن اللغة في جميع المستويات إنما هي أداة؛ يكون لها من الفاعلية والنجاعة بقدر ما يكون لمستعملها من كفاءة وبراعة(٢)؛ فأصل الداء

---

(١) انظر: وسائل تطوير اللغة العربية العلمية/عبدالكريم خليفة.

(٢) انظر: مشكلة وضع المصطلح/محمد السويسي، مجلة اللسان العربي م١٢، جـ١، ١٩٧٥، ص ٩.

يتعلق بالأشخاص لا باللغة كما يتهمها بعضهم[1] حين يقولون: إن صيغها لا تفي لمقابلة المصطلحات الوافده بل إن اللغة العربية تمتلك من الإمكانات ما جعلها محل إعجاب كثير من الأجانب فضلاً عن العرب؛ يقول أرنست رينان: "من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوية، وتبلغ درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل، تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها، ودقة معانيها، وحسن نظام مبانيها. ولم يعرف لها في كل أطوار حياتها طفولة ولا شيخوخة، ولا نكاد نعلم من شأنها الا فتوحاتها، وانتصاراتها التي لا تبارى، ولا نعرف شبيهاً لهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة"[2]. واشتهرت اللغة العربية من بين اللغات السامية بظاهرة تعدد الصيغ؛ فكثيراً ما تروي لنا المعاجم غير صيغة في جمع اسم معين جمع تكسير، أو أكثر من صيغة لمصدر فعل من الأفعال[3]، بل إن اللغات الأوروبية اقتبست كثيراً من الألفاظ العربية بلغت نسبتها في بعض اللغات عدة آلاف[4]. وأحصى الأستاذان جيمس بتيار وحبيب سلوم مئات

---

(١) يرى مارون غصن مثلاً أن افتقار اللغة العربية إلى كلمات جديدة يعود إلى ثلاثة أسباب: الأول منها يعود إلى اللغة نفسها؛ ذلك لأن الاشتقاق في العربية مؤسس على عدد معلوم من الصيغ المحدودة بمعناها، ويرى أن لدينا معاني كثيرة لا يمكننا أن نعبر عنها بصيغ الأفعال العربية؛ لأن الصيغة في العربية لها معنى واحد لا معنى مزدوج، مع أن كثيراً من الألفاظ في اللغات الفرنجية تعبر عن معنى مزدوج.

والسبب الثاني منها أنه ليس في العربية صيغ تؤدي أغلب معنى السوابق واللواحق.

انظر في ذلك: آراء وأفكار/مارون غصن، مجلة مجمع دمشق، م٨، ج١٢، ١٩٢٨، ص ٧٤٧.

ولا حاجة هنا لإعادة القول بأن لكل لغة أساليبها في التعبير عن المفاهيم، وأن اللغة العربية تمتلك من القدرة ما لا تمتلكه لغة أخرى.

(٢) انظر: إمكانات العربية/خير الدين حقي، مجلة اللسان العربي، م ١٢، جـ١، ١٩٧٥ ص ٣٣.

(٣) انظر تعدد الصيغ في اللغة العربية/إبراهيم أنيس، مجلة مجمع القاهرة، م١٣، ١٩٦١، ص ١٥٩.

(٤) انظر: مصطلحات أجنبية أصلها عربي/أبو فارس، مجلة اللسان العربي، م٩، جـ١، ١٩٧٢، ص ٤٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصطلحات الإنجليزية المأخوذة عن العربية[1] أثبتت سلسلة التجارب التي مارستها بعض الجامعات العربية في سورية والعراق، أن اللغة العربية ما كان لها أن تكون مقتصرّة عن استيعاب المعرفة، أو المشاركة في ترقيتها[2].

وغاب عن بال المنادين بقصور اللغة العربية أن المصطلحات وليدة الاحتياجات؛ فلا تتكون إلا عندما يشعر الناس بالحاجة اليها، ولا يشعر أحد بالحاجة إليها إلا عندما يفكر بمدلولاتها؛ فيضطر إلى البحث عنها[3]، كما غاب عنهم أن اللغة تحيا بالاستعمال فإذا ما أردنا أن نصل إلى رقيّ وتقدم؛ فإن علينا أن نعود إلى لغتنا؛ لنكتشف ما فيها من إمكانات، وقدرات جعلتها صاحبة السيادة بين لغات العالم في عصر كان أهلها ينهضون بها ويستغلون قدراتها؛ فأمانتهم على تطوير علومهم، وأمانتهم على تقدمهم.

وتمتاز اللغة العربية بالعديد من الإمكانات التي يمكن أن تستغل في صياغة الألفاظ؛ فمن إمكاناتها: التراث والاشتقاق بأنواعه، والمشترك اللفظي والمعنوي، والمجاز والمتقارب، بالإضافة إلى أن هناك ألفاظاً كثيرة من المهجور، وغير المستعمل، والمغمور في الكتب العربية؛ المنشور منها والمخطوط، المعروف منها والتائه في زوايا المكتبات ما يدعم اللغة الحاضرة، ويوفر لها الإمكانات الواسعة للاستيعاب المستجد، فاللغة العربية كما تنص إحدى الروايات تتألف من ثمانين ألف مادة، والعلماء يقولون: إن المستعمل منها عشرة آلاف[4]. وأهم هذه الإمكانات هي:

---

(١) انظر أثر اللغة العربية في الإنجليزية/جيمس بتيار وحبيب سلوم، مجلة اللسان العربي م١٣، ١٩٧٦، ص ٣٧-٦٤.

(٢) انظراللغة العربية ليست قاصرة عن استيعاب المعرفة/شكري الفيصل، مجلة اللسان العربي م١٢، جـ١، ١٩٧٥، ص ٧.

(٣) انظرحول الاصطلاحات العلمية/ساطع الحصري، مجلة اللسان العربي، م١٢، جـ١، ١٩٧٥، ص ٣٧.

(٤) انظر وسائل تطوير اللغة العربية/عبد الكريم خليفة، ص٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: التراث:

فقد شهدت اللغة العربية زمناً كانت فيه لغة العلوم والحضارة؛ إذ عربت العلوم والمصطلحات من الحضارات السابقة، وحفظت لنا مصطلحات العلوم في المعاجم وكتب التراث؛ فنجد المصطلحات اللغوية في المعاجم وكتب اللغة، وكان من الكتب التي ألفت في المصطلحات العربية، أو جاءت على ذكرها: (المتوكلي) للسيوطي، و (التعريفات) للجرجاني، و (مفاتيح العلوم) للخوارزمي، و (شفاء الغليل) للخفاجي، و (المعرب) للجو اليقي، و (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي، وغيرها. بالإضافة إلى الألفاظ العامة التي يمكن أن نحدد لها دلالات اصطلاحية. وللاستفادة من مصطلحات التراث والألفاظ العامة لا بد لنا من العودة إلى معاجم المصطلحات، والمعاجم العامة، إلى جانب الكتب التراثية المختلفة.

ثانياً:الاشتقاق

هو أخذ شق الشيء، والأخذ في الكلام يميناً وشمالاً[1]. وفي الاصطلاح: هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل.

وقيل: هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى.

وقيل: هو رد كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى[2].

ويعد الاشتقاق وسيلة مهمة من وسائل نمو اللغة، تسهل مهمة الهيئات العلمية واللغوية في استحداث المصطلحات الجديدة، وتيسير العربية، وتطويرها لمواكبة كل جديد. وقد تعرض لها علماء العربية منذ القدم[3]، وبينوا أنواع الاشتقاق وهي:

---

(١) الصحاح حـ٤/ اسماعيل الجوهري، ... أحمد عبد الغفور مادة شقق.

(٢) انظر: الكليات/ الكفوي، تح عدنان درويش ومحمد المصري، ص١١٧.

(٣) ألف في الاشتقاق عدد من العلماء مثل الأصمعي وابن السراج قديماً، وعبد الله أمين وفؤاد ترزي حديثا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- **الاشتقاق الأصغر:** ويسميه بعضهم العام أو الصرفي، وهو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً، أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر[1]. وسماه ابن جني الاشتقاق الصغير بقوله: "الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير؛ فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م)؛ فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، والسلامة، والسليم: اللديغ اطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة"[2]. وقد اشتقت من الأصل صيغ دالة على هيئات وحالات؛ كاسم الفاعل، والمفعول، والزمان، والمكان، والآلة، والأدوات، والصفات المشبهة وغيرها. وهذا النوع من الاشتقاق قياسي على الرغم مما جاء عن بعض علماء اللغة من مثل ابن فارس والسيوطي أنه ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ بدعوى أن في ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها[3]؛ إذ لا يعقل أن يسمع عن أصحاب اللغة جميع الصيغ المشتقة المتفرعة عن مادة لغوية واحدة، فضلاً عن المواد الأخرى. وليس ضرورياً أن نجد جميع المشتقات لكل مادة، كما أن هذه الظاهرة إنما وجدت لكي تتمكن اللغة العربية من مواكبة الحياة؛ إذ إنها تجعل من اللغة-كما يرى محمد المبارك-جسما حياً تتوالد أجزاؤه، ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة، وتغني عن عدد ضخم من المفردات المفككة المنعزلة التي كان لا بد منها لو عدم الاشتقاق. وهذا الارتباط بين ألفاظ العربية الذي يقوم على ثبات عناصر مادية ظاهرة، وهي الحروف أو الأصوات الثلاثة، وثبات قدر من المعنى سواء أكان بادياً ظاهراً أم مختفياً مستسراً خصيصة

---

(١) انظر: المزهر جـ١/ السيوطي، تح محمد جاد المولى ورفاقه، بيروت: دار الجيل ص٣٤٦ نقلا عن التسهيل.

(٢) الخصائص جـ٢/ ابن جني، تح محمد علي النجار، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠، ص ١٣٦.

(٣) انظر: المزهر جـ١/ السيوطي، ص٣٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عظيمة من خصائص هذه اللغة[1]. أما أن نقتصر على المشتقات التي وصلت إلينا ففي ذلك إضعاف للّغة وتكبيل لقدراتها. وقد توصل المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية إلى أن "الاشتقاق هو العون الأكبر، والملاذ الأخرللغة العربية اليوم في إعداد المصطلحات العلمية، والفنية، والأدبية؛ فينبغي الاستفادة من جميع ألوانه، وأبوابه الواسعة"[2].

وبلغت الأبنية العربية عند سيبويه للأسماء وحدها ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد ابن السراج على ما أورده سيبويه اثنين وعشرين بناء، ثم زاد عليه الجرمي صيغاً قليلة، وما منهم إلا ترك أضعاف ما ذكر. وانتهى ابن القطاع إلى جمع ألف ومئتي مثال وعشرة أمثلة من الأبنية[3]. وأحصت الدكتورة وسيمة منصور في دراسة لها حول أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ما لا يقل عن ثلاث وأربعين بنية مصدرية، وبينت في دراستها المعاني التي أتت لها كل بنية[4]. وإذا عرفنا أن هناك بعض الجذور تذهب لأكثر من معنى، فيتبع ذلك اشتقاقات من أكثر من جانب؛ مما يؤدي إلى تضاعف قدرة الجذور والصيغ على سد الفراغ المصطلحي؛ فتستخدم في بناء مصطلحات علم اللغة وغيره من العلوم الأخرى.

ب- **الاشتقاق الأكبر:** وبعضهم يسمية الكبير. وأول من نبه على هذا النوع من الاشتقاق ابن جني، فيقول: "أما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً؛ تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة

---

(١) انظر:فقه اللغة وخصائص العربية/ محمد المبارك، بيروت: دار الفكر، ط٦، ١٩٧٥،ص٧٩.

(٢) انظر: الدراسات اللغوية في العراق/ عبد الجبار القزاز، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١، ص٢٥١.

(٣) انظر: دراسات في فقه اللغة/ صبحي الصالح، بيروت: دار العلم للملايين، ط١٢، ١٩٨٩ ص٣٣٠-٣٣١.

(٤) انظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي/ وسيمة المنصور، وردت الأبنية متناثرة وقمت بإحصائها.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[1] ويعقد السيوطي في المزهر باباً في هذا النوع من الاشتقاق؛ يبين فيه الكتب والأبواب التي أفردها العلماء للحديث عن هذا النوع من الاشتقاق وموقفهم منه[2].

ويمكن أن يستخدم هذا النوع من الاشتقاق في توليد صيغ وأسماء للمفاهيم المتقاربة، والتي يمكن أن ترجع إلى أصل واحد؛ على الرغم مما يقال عنه إنه ينطوي على قدر كبير من التكلف والتعسف[3]؛ ذلك أن التغيير في ترتيب الحروف، وهو المعول عليه في هذا اللون من الاشتقاق يفيد تنويعاً وتغييراً لا حصر لإمكاناته؛ ذلك أن ملابسات المعاني -كما يرى الدكتور نهاد الموسى-[4] تتقارب حتى ليستطيع المتأولون أن يدلّوا على معنى الإكرام والتعظيم بما فيه من حروف الإيلام والضرب؛ لا يرون منافاة بينهما؛ وإنما يتلمسون صلات ومقاربة، ويكتشفون مشابه، ومظاهر اتفاق.

جـ- الإبدال: وهو أن يغيِّر أحد حروف الكلمة لإفادة معنى قريب من معنى الكلمة الأولى، ويعده النحويون نوعاً من الاشتقاق؛ فيسميه بعضهم الاشتقاق الكبير، ويطلق عليه آخرون الاشتقاق الأكبر. وعني به لغويو العرب قديماً وحديثاً، وأوردوا له شواهد في كتب اللغة والمعاجم، وألف فيه بعضهم كتباً خاصة؛ أشهرها ما ألّفه ابن السكيت وأبو الطيب اللغوي الذي عد التعاقب بين أي حرفين في لفظة؛ مهما يكن نوع هذين الحرفين ضربا منه[5].

وعلى الرغم مما قيل في هذا النوع من الاشتقاق[6]؛ فإنه يمكن استخدامه إذا

---

(١) الخصائص حـ ٢/ ابن جني، ص١٣٦.

(٢) انظر: المزهر حـ١/ السيوطي، ص٤٧٦-٤٨١.

(٣) انظر: الاشتقاق/ فؤاد ترزي، بيروت: دار الكتب ص٣٢٧.

(٤) انظر: النحت في اللغة العربية/ نهاد الموسى، الرياض، ط١، ١٩٨٤ ص٥٣.

(٥) انظر: الاشتقاق/ فؤاد ترزي، ص٣٣٩.

(٦) انظر: الآراء المختلفة في الإبدال في: المزهر جـ ١/ السيوطي، ص٤٦٠-٤٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كانت الكلمة الصالحة لأداء مفهوم ما مشغولة بأداء مفهوم آخر؛ فنستخدم لفظة أخرى نأخذها بطريقة الإبدال؛ فنضعها لها ونقصرها عليها.

وجدير بالقول إن هذا النوع من الاشتقاق قد استخدم ليدل على معنى واحد من مثل: الناس والنات، وأكياس وأكيات، والأقطار والأقتار بمعنى النواحي، والقرهب والقرهم بمعنى السيد[1].

د- **النحت**: ويسميه النحويون: الاشتقاق الكبّار، ومعناه في اللغة: النشر والقشر[2] وورد في القرآن «وتنحتون من الجبال بيوتاً فارهين»[3]، ومعناه الاصطلاحي-كما ورد عند المحدثين-[4] هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون ثمة تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه[5]. وتميز استخدام القدماء للنحت بقلته؛ فلم نعرف من الألفاظ المنحوته إلا عدداً محدوداً. وذهب بعض القدماء إلى أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضبطر من ضبط وضبر[6].

وتشترك اللغة العربية مع غيرها من اللغات المعاصرة، في مفهوم النحت، غير أنه قليل الاستعمال في اللغة العربية، شائع في غيرها من اللغات الأخرى كاللغات الأوروبية مثلاً. ويبدو أن ذلك عائد إلى أن عملية النحت تؤدي إلى إيجاد ألفاظ يأباها الذوق العربي؛ في حين أن العرب يركنون إلى اللفظ السهل السائغ، ويرفضون الصيغ التي ينكرها حسهم اللغوي. وذهب بعض النحويين إلى أن النحت

---

(١) انظر: المرجع السابق ص٤٦٣-٤٦٤.

(٢) لسان العرب/ ابن منظور مادة (نحت)

(٣) سورة الشعراء، الاية ١٤٩.

(٤) لم يرد له عند القدماء حد اصطلاحي.

(٥) انظر: جوانب الدقة والغموض في المصطلح/ وجيه السمان ص٨٣.

(٦) انظر: الصاحبي في فقة اللغة/ ابن فارس، تح السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي ص٤٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قياس وقال آخرون: إنه مع كثرته عند العرب غير قياسي[1] وقد ذهب معظم أعضاء المجمع اللغوي العراقي إلى قبول النحت في هذا العصر؛ غير أن هناك من اعترض على ذلك مثل الأب انستاس الكرملي؛ الذي يرى أنه لا حاجة إلى النحت لأن علماء العصر العباسي مع كل احتياجاتهم إلى ألفاظ جديدة لم ينحتوا كلمة واحدة علمية. فضلاً عن أن العرب لم تنحت إلا الألفاظ التي يكثر ترددها على ألسنتهم[2]. وتابعه في ذلك مصطفى جواد[3]. وفي مقابل المعترضين وجدنا من يدعو إلى الأخذ بالنحت مثل ساطع الحصري، ومحمد بهجة الأثري وإبراهيم السامرائي[4]. ويقسم رمضان عبدالتواب النحت إلى أربعة أقسام هي[5]: النحت الفعلي مثل "جعفل" من قولهم "جعلت فداءك" والنحت الوصفي مثل "ضبطر" من "ضبط" "وضبر"، والنحت الاسمي مثل "جلمود" من "جمد" و "جلد"، والنحت النسبي، مثل نسبة شخص إلى بلدتي "طبرستان" و "خوارزم" فنقول "طبرخزي".

وعلى الرغم من كل ما قيل في النحت؛ فليست ثمة قواعد واضحة للحروف التي تنتزع من كل كلمة لتأليف الكلمة المنحوتة؛ فقد ينحتون من كلمتين كلمة على وزن (فعلل)، ويأخذون من كل كلمة فاءها وعينها، أو أن يؤخذ من كلمة فاؤها وعينها أو لامها ومن كلمة أخرى عينها ولامها، ويبدو أن عملية الاختيار بين حروف الكلمات تعود إلى محاولة انتقاء الحروف الأسهل، والأقدر على تأدية المعنى.

---

(١) انظر: النحت قديماً وحديثاً/ كيفورك ميناجيان، مجلة اللسان العربي م٩، ج١، ١٩٧٢ ص١٦٢.

(٢) انظر: الدراسات اللغوية في العراق/ عبد الجبار القزاز، ص٢٥٨.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٢٦٤.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص٢٦٢، ص٢٦٥.

(٥) انظر: فصول في فقه العربية/ رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٧، ص٣٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: الجذور غير المستخدمة

فقد ورد العديد من الجذور العربية المهملة، وغير المستخدمة. وقد أشار الخليل ابن أحمد رحمه الله إلى هذه الجذور في كتابه العين[1]. وأثبتت دراسة أجريت على لسان العرب أن عدداً هائلاً من الجذور لم يستخدم؛ إذ تبين أن مجموع الجذور الثلاثية المستخدمة في لسان العرب؛ وهو أضخم معجم عربي؛ بلغت ٦٥٣٨ جذراً في حين أن الجذور الثلاثية المسموح بها رياضياً ٢١١٦٨؛ أي أن معجم لسان العرب استخدم من الجذور الثلاثية ما نسبته ٣١٪ من الجذور المحتملة رياضياً[2]. وفي مقابل هذا استخدم في الصحاح ٤٨١٤ جذراً ثلاثياً أي بنسبة ٢١ر٩٣٪ من الجذور المسموح بها رياضياً[3].

واستخدم من الجذور الرباعية في لسان العرب (٢٤٥٨) جذراً، من أصل (٥٩٢٧٠٤) جذراً محتملاً رياضياً؛ أي أن ما استخدم من الجذور الرباعية في اللسان لا يزيد على ٤٣ر٠٪ من الجذور المحتملة رياضياً[4]. ولم يستخدم الجوهري في الصحاح سوى ٧٦٦ جذراً رباعياً؛ أي ما نسبته ١٣ر٠٪ من الجذور المحتملة[5]؛ فإذا استثنينا من هذه الجذور ما لا تقبله العربية في نظامها من الجذور التي تحتوي على أصوات لا تجتمع في العربية؛ كتلك التي أشار اليها ابن السراج في رسالته في الاشتقاق[6]؛ إذا استثنينا ذلك فإنه يتبقى لنا رصيد هائل من الجذور التي يمكن أن تستخدم للدلالة على مفاهيم جديدة.

---

(١) انظر معجم العين للخليل بن أحمد بأجزائه الثمانية.

(٢) انظر في ذلك: إحصائيات جذور معجم لسان العرب/ علي حلمي موسى، الكويت: جامعة الكويت ١٩٧٢ ص١٩.

(٣) انظر: دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح/ علي حلمي موسى، الكويت؛ جامعة الكويت ١٩٧٢ ص٢٤.

(٤) انظر: إحصائيات جذور معجم لسان العرب/ علي حلمي موسى ص٢١.

(٥) انظر: دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح/ علي حلمي موسى ص٢٧.

(٦) انظر: رسالة الاشتقاق/ أبوبكر بن السراج، تح محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري ص٣٤ . ٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: المجاز

تقول كتب البيان إن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى السابق[1].

وهذا النقل في الألفاظ ومعانيها الأصلية إلى معان علمية، وسيلة ناجحة خصبة من وسائل تنمية اللغة، وفي جعلها صالحة لاستيعاب العلوم.

وقد اعتمد العرب منذ العصر الاسلامي الأول على المجاز؛ فتوسعوا في معاني الألفاظ التي كانت معروفة في الجاهلية، ونقلوا كثيراً منها من معناه الأصلي إلى معنى علمي جديد، اقتضاه التغير الجذري الذي طرأ على حياتهم. لذلك فإن كثيراً من الألفاظ تغيرت معانيها في الإسلام؛ كأن يكون المعنى عاماً وخصص في الإسلام كالصلاة والزكاة والحج والبيع. ويقال نحو ذلك في الاصطلاحات اللغوية التي اقتضتها العلوم اللغوية؛ كالنحو والعروض، والشعر، والإعراب، والإدغام، والإعلال، والحقيقة، والمجاز، والنقض، والمنع، والقلب، والرفع، والنصب، والخفض، والمديد، والطويل[2].

وفي العصر الحديث استعان العرب بالمجاز؛ فوضعوا كثيراً من المصطلحات للمدلولات الحديثة، وهي في الأصل كلمات ذات مدلول قديم مختلف مثل السيارة، والهاتف والصحيفة ... وغيرها. ويرى بعض المهتمين أن طريقة المجاز لا تفيد نفعاً إن كانت ترمي إلى إحياء القديم من اللغة؛ لأن علوم القدماء على أهميتها لا تعبر في جلها عن علوم عصرنا؛ فهي تمثل مرحلة مفيدة من علوم الإنسان العربي ومعرفته؛ لكنها ليست العلم في ماضيه وحاضره ومستقبله[3]. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن استخدام المجاز لا يعني بالضرورة استخدام اللفظة القديمة بمعناها القديم؛ فالمجاز كما تقدم، استخدام اللفظة القديمة للدلالة على مفهوم جديد يشترك مع المفهوم القديم في جزء منه، ولسنا ممن يدّعي أن علوم القدماء هي العلم في ماضيه وحاضره ومستقبله إلا أنها تمثل رافداً لا غنى عنه لمواجهة سيل المصطلحات الوافدة.

---

(١) انظر في ذلك: معجم المصطلحات البلاغية حـ٣/ أحمد مطلوب، بغداد: المجمع العراقي، ١٩٨٧، ص١٩٣-١٩٨.

(٢) انظر: النحت في اللغة العربية/ نهاد الموسى، ص٣٤.

(٣) انظر العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات/ محمد رشاد الحمزاوي، ص١٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً: المشترك ونقسمه إلى قسمين:

1- **المشترك اللفظي:** وهو عند ابن فارس: تسمية الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد؛ كعين الماء، وعين المال، وعين السحاب[1]. وحكى السيوطي عن الأصوليين تعريف المشترك فيقول: هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء[2]. ويعرفه علي عبدالواحد وافي بقوله: أن يكون للكلمة الواحدة عدة معان؛ تطلق على كل منها على طريق الحقيقة لا المجاز[3].

وقد كثر في العربية استخدام هذا النوع من الإمكانات؛ فوجدنا العديد من الألفاظ التي تدل على عدة معان من مثل: العرض؛ إذ من معانيها المتاع، وكل شيء سوى الدراهم والدنانير، وسفح الجبل وناحيته، والكبير من الجراد، وجبل بفاس، وخلاف الطول، والوادي[4]. تحوي اللغة العربية قدراً كبيراً من الألفاظ التي تنوع استخدامها بتنوع السياق، وما ذلك إلا دليل على سعتها في التعبير عن طريق الاشتراك. ويدخل في هذا النوع الألفاظ التي تدخل الحركات في تغيير معناها، وهي ظاهرة تفردت بها اللغة العربية، وألّفت فيها الكتب الكثيرة؛ من مثل كتاب المثلث في اللغة لقطرب والشروح التي قامت عليه، وكتاب المثلث لابن السيد البطليوسي وغيرها كثير. ويفتح هذا النوع من الاستخدام المجال واسعاً لاستخدام الألفاظ الموجودة لأداء معان ومفاهيم جديدة. ولا يشترط هنا أن تكون المفاهيم من جنس واحد فمثلاً: الكلام بفتح الكاف تعني المنطق، وبالكسر الجراح واحدها كلم، وبالضم الأرض الصليبة[5] ومن ذلك أيضاً المر فهو بالفتح بمعنى المرور وله معان أخرى، وبالكسر

---

(١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة/ احمد بن فارس، ص١١٤.

(٢) انظر في ذلك: المزهر جـ١/السيوطي، ص٣٦٩.

(٣) انظر: فقة اللغة/ علي عبد الواحد وافي، القاهرة: دار نهضة مصر، ط٨، ص١٨٩.

(٤) المثلث المختلف المعنى/ الفيروز ابادي، تح عبد الجليل التميمي، ليبيا: جامعة سبها، ١٩٨٨، ص ٧٦.

(٥) المثلث جـ٢/ ابن السيد البطليوسي، تح صلاح الفرطوسي، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١، ص١٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جمع مرة وهي القوة، والمر بالضم ضد الحلو[1]. وقد تدل على صيغ مشتقة من أصل واحد مثل الكذّاب، فهي بفتح الكاف الكثير الكذب في كلامه، والكذّاب بكسر الكاف: التكذيب، والكذّاب بضم الكاف جمع كاذب[2].

ب- **المشترك المعنوي:** ونريد به الألفاظ التي جاءت لتدل على معنى قريب من معنى لفظة أخرى، وآثرنا أن نختار له هذا المصطلح على الترادف لنتجاوز الخلاف الواقع حول الترادف؛ الذي عرفه الإمام فخر الدين بأنه الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد[3]. ولسنا هنا بصدد التعرض لاختلاف الآراء حول وجود المترادفات، أو عدم وجودها[4]؛ فمن العلماء من أقر بوجوده وذكر الأمثلة عليه؛ فأورد للأسد مثلاً عدداً كبيراً من الأسماء وللسيف كذلك، ولغيرها من المسميات. وذهب آخرون من القدماء إلى إنكار وقوع المترادف في العربية، وعدّوا ما أورده مويدو الترادف صفات لهذه المسميات، وليست أسماء لها.

وقد حرص بعض العلماء على إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ المستعملة؛ فألفوا الكتب في ذلك على نحو ما فعل أبو هلال العسكري في كتابه "الفروق في اللغة"؛ إذ يتناول عدداً كبيراً من الألفاظ يفرق بينها في الدلالة، ويعدّها من قبيل المتباينات[5]. وأياً كان أمر المشترك المعنوي، فإنه يفتح المجال للاختيار بين الجذور المراد استخدامها والاشتقاق منها لتأدية المفاهيم الجديدة.

---

(١) المثلث جـ٢/ ابن السيد البطليوسي، تح صلاح الفرطوسي، ص١٦٠-١٦١.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٣.

(٣) انظر: المزهر حـ١/ السيوطي، ص٤٠٢.

(٤) للاطلاع على آراء العلماء في المترادف انظر: المزهر جـ١/ السيوطي، ص٤٠٢-٤١٣.

(٥) انظر: في ذلك: الفروق في اللغة/ أبو هلال العسكري، بيروت: دار الآفاق الجديدة ط٥، ١٩٨٣ في صفحاته المختلفة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢. كيف استغل أسلافنا هذه الإمكانات

كانت العلوم العربية قبل مجيء الإسلام في طور بدائي، وتقتصر على ما يجدونه حولهم من وسائل الحياة البسيطة غير المعقدة، ثم بعد أن جاء الإسلام بدأت العلوم تتطور بتطور الحياة؛ فظهر عدد كبير من المعاني والمفاهيم الجديدة التي تحتاج إلى ألفاظ للدلالة عليها؛ فلجأ العرب إلى إمكانات العربية؛ لسد هذا الفراغ المصطلحي الذي طرأ، ووجدناهم يلجأون أول أمرهم إلى المجاز والاشتقاق؛ فاستخدموا ألفاظا كانت تستخدم قبلهم للدلالة على معان أخرى؛ مثل الصلاة التي كانت تعني في الجاهلية الدعاء، ومثل الزكاة والحج والرسول وغيرها. ثم كان بعد ذلك أن انفتحت الدولة الإسلامية على علوم الحضارات الأخرى، وأخذت تعرب الدواوين وتنقل العلوم الأجنبية إلى العربية، وتطلّب ذلك مواكبة المفاهيم الداخلة بمصطلحات تحملها؛ فرجعوا إلى اللغة العربية؛ حيث وجدوا فيها معيناً ثراً، واستطاعوا أن يجدوا لكل مصطلح ما يقابله في العربية؛ غير أنهم كانوا يترددون أحياناً في العثور على اللفظ الدقيق المناسب؛ فلم يمنعهم ذلك من استعمال الأجنبي[١]، بل إن بعضهم قد أسرف نسبياً في استعمال تلك المصطلحات بألفاظها الأجنبية، فبقيت تلك الألفاظ الأجنبية حجباً صفيقة دون شفوف معانيها، ووضوح دلالتها للراغبين في دراسة العلوم والفلسفة[٢].

وقد لخص البيروني طريقته في نقل المصطلحات في كتابه "تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة"؛ إذ يقول: "وأنا ذاكر من الأسماء والموضوعات في لغتهم -يعني لغة الهند- ما لا بد من ذكره مرة واحدة يوجبها التعريف، ثم إن كان مشتقاً يمكن تحويله في العربية إلى معناه، لم أمل عنه إلى غيره؛ إلا أن يكون بالهندية أخف في الاستعمال؛ فنستعمله بعد غاية التوثقة منه من الكتبة، أو كان مقتضباً شديد الاستعصار؛ فبعد الإشارة إلى معناه، وإن كان له اسم عندنا مشهور فقد سهل الأمر فيه"[٣].

---

(١) انظر: مشكلات الترجمة والتعريب/ عبد الكريم اليافي، مجلة مجمع دمشق، م٦٣، ج٢، ص١٩٦-١٩٧.

(٢) المرجع نفسه ص، ١٩٧.

(٣) نقلا عن: مشكلة وضع المصطلحات/ محمد السويسي، ص١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا ما عدنا إلى علماء اللغة والمصطلحات التي يستخدمونها، والإمكانات التي يسخّرونها لخدمة مصطلحاتهم وجدناهم يركزون على:

أ- استخدام المجاز: بدأ استخدام المجاز واضحاً منذ نشأة علم النحو؛ ففي الرواية التي تنسب إلى أبي الأسود أنه عندما استحضر غلاماً ليضع النقط قال له: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وان كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين"[1].

فإذا تدبرنا ما قاله أبو الأسود وجدنا أن أصل مصطلح "الفتحة" هو فتح الفم عند نطقها؛ فانتقلت صفة وضع الفم إلى ما ينطق به في هذه الحالة فسميت "الفتحة"؛ وهذا هو ما حصل بمصطلحي الضمة والكسرة.

ومن ذلك الإشباع[2]، وهو أن تمد الحركة مداً كافياً في أثناء الكلام. وأصل الإشباع من الشبع؛ وهو أخذ المرء كفايته من الطعام. فاستخدموا مصطلح الإشباع ليدل في علم اللغة على إعطاء الحركة كفايتها من المد والمطل.

ومن ذلك الإشمام[3]: وهو روم الحرف الساكن بحركة خفيفة لا يعتد بها ولا تكسر وزنا. وأصل الاشمام من الشم؛ وهو أن يجد المرء رائحة الشيء من خلال الأنف؛ وفي ذلك دلالة على قلة ما يصل إلى الشخص من ذلك الشيء؛ فشبهوا ما يصل الساكن من التحريك بما يصل المرء بوساطة الشم؛ فأطلقوا مصطلح الإشمام ليدل على مفهوم المصطلح في علم اللغة.

---

(١) أخبار النحويين البصريين/ أبو سعيد السيرافي؛ تح محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الاعتصام ط١، ١٩٨٥، ص٣٥.

(٢) انظر: الكتاب جـ٤/ سيبويه، تح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي ط٢، ١٩٨٢، ص٢٠٢.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ١٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك الاعتلال[1] الذي اصطلح عليه ليدل على طروء تغير في أصوات اللين داخل الكلمات لعلة صوتية عارضة، واصطلحوا لهذا المفهوم بهذا اللفظ تشبيهاً بالعلة التي تعترض البشر؛ فتتغير بها أحوالهم وطبائعهم؛ فشبهوا ما يعترض الكلمة من تغيرات بما يطرأ على الإنسان من تغير بسبب مرض أو علة أصابته، وأطلقوا ذلك على سبيل المجاز، ثم استقر المصطلح بهذه الدلالة. وقد وردت هذه المصطلحات التي مر ذكرها كلها عند سيبويه، وتابعه النحويون في استخدامها بعده.

ومن الأمثلة التي وضعت بعد سيبويه مصطلح (الدرقي) مثلاً؛ إذ اتبعت في صياغته طريقتان معاً وهما المجاز والاشتقاق؛ فاستخدم الاشتقاق في النسبة إلى الدرقة؛ والدرقة هي الترس من جلود ليس فيها خشب؛ استخدمها ابن سينا استخداماً مجازياً ليدل به على الغضروف الأول في الحنجرة[2]؛ بداعي التشابه بين الغضروف والترس، ثم لزمت مسماها الجديد إلى جانب المسمى القديم.

ب- جعل اللفظ بمفهومه اللغوي اصطلاحاً بإضافة اسم إلى اللفظ اللغوي؛ فينقله من العموم إلى دلالة خاصة على سبيل الاصطلاح، ومن ذلك "التفضيل"؛ فمعناه اللغوي النظر إلى شيء ما أو شخص ما على أنه أفضل من آخر؛ ولما أضيف إليه اسم أصبح المصطلح (اسم التفضيل)[3] ذا دلالة اصطلاحية لغوية محددة.

ومن ذلك الزمان[4]؛ فهو مستخدم للدلالة على الوقت الذي حدث فيه الحدث، واضيف إليه في الاصطلاح (اسم)؛ ليشير بذلك إلى الاسم الذي يدل على الزمان. ومن

---

(١) انظر: المرجع نفسه، ص٣٥٨.

(٢) انظر: أسباب حدوث الحروف/ ابن سينا، ضمن كتاب الأصوات ومخارج الحروف، تح فؤاد ترزي، بيروت: مكتبة دار الكتب، ١٩٦٢، ص٢٠.

(٣) كان القدماء يطلقون عليه (ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة) انظر: المقتضب حـ٢/ المبرد، تح محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب، ص٢١٦.

(٤) انظر: المقتضب حـ١/ المبرد، ص٧٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المفيد هنا أن نذكر أن سيبويه استخدم أول الأمر مصطلح (الحين)[1]، ثم بعد ذلك استخدم النحويون (اسم الزمان).

وكذا الأمر فيما يتعلق بمصطلح اسم المكان، فالمكان تحددت دلالته اللغوية، ثم بعد ذلك أضيف إليه اسم ليدل على ما يشير إلى المكان. وقد أورده سيبويه باسم (الموضع)[2]، واسم المكان ووردت عند غيره من النحويين بـ (اسم المكان)، وتحدد دلالته الاصطلاحية بعد ذلك على هذا.

جـ- **الاشتقاق:** استخدم الاشتقاق الأصغر كثيراً، حتى امتد استخدامه إلى إمكانات أخرى ليشاركها في صياغة المصطلحات؛ بل إن مجرد اختيار صيغة محددة لحمل المفهوم هو نوع من الاشتقاق. ومن ذلك مثلاً مصطلح الاستثناء فهو مشتق من الفعل استثنى، ومنه أيضاً المستثنى، على زنة اسم المفعول، ومنه ايضاً المستثنى منه. ومن ذلك أيضاً الإضمار؛ إذ اشتق من الفعل أضمر، واشتق منه أيضاً المضمر والضمير. وهكذا نجدهم يديرون اللفظة على أكثر من وجه ليخرجوا من ذلك بمصطلحات يستخدمونها للدلالة على المفاهيم في دراساتهم، وحددوا كل صيغة لنوع محدد من المفاهيم. وهنا لا بد أن نذكر أن بعض الصيغ استخدمت في التراث لتأدية مفاهيم لها صيغها الخاصة فورد في التنزيل مثلاً: (في عيشة راضية)[3]؛ أي مرضية فاستخدم اسم الفاعل للدلالة على اسم المفعول. ويتضح هذا في عدد من المفاهيم والصيغ. واستخدم علماؤنا طرقاً أخرى في توليد المصطلحات ولكنها جاءت بصورة أقل مما سبق؛ وذلك مثل استخدام العدد للدلالة على مفهوم معين؛ من مثل استخدام الرقم (٥) للدلالة على خمسة أسماء تشترك في أحوالها الإعرابية فسميت الأسماء الخمسة وكذا بالنسبة للأفعال الخمسة؛ إذ يشير هذا العدد إلى خمس حالات للفعل المضارع تشترك فيما بينها في أحوالها الإعرابية.

---

(١) انظر: الكتاب حـ٤/ سيبويه، ص٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص٨٧.

(٣) سورة الحاقة، الآية ٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- كيف يمكن أن نستغل هذه الإمكانات:

تبين لنا مما تقدم الإمكانات التي تقدمها لنا اللغة العربية، وتبين لنا أن أسلافنا استخدموا جزءاً يسيراً من هذه الإمكانات، وما ذلك إلا لأنهم غطوا حاجتهم من المصطلحات التي يحتاجونها من هذا الجزء اليسير الذي استخدموه.

أما نحن في هذه الأيام، وحاجتنا للمصطلحات أكبر من حاجتهم لها، فهل نكتفي بالمصطلحات التي وضعوها لنا؟ لا بد لنا أن نعالج النقص الواقع عندنا في المصطلحات بوساطة الإمكانات التي قدمتها لنا العربية، وذلك كالآتي:

أ- **التراث:** احتفظ لنا التراث بكنوز ثرة من الألفاظ الدالة على مفاهيم قديمة لها ما يماثلها في العصر الحديث، أو على مفاهيم قديمة اتسع مفهومها واختفى مفهومها القديم؛ ففي هذه الحالة يمكن أن تقتصر دلالتها على الجديد، ومر بنا كيف أن بعض المصطلحات تحولت من مفهوم في العصر الجاهلي إلى مفهوم آخر قريب منه في العصر الإسلامي، كالصلاة مثلاً التي كانت تدل على الدعاء، ثم بعد أن جاء الإسلام أصبحت تدل على هذا النوع من العبادة الذي هو عمود الدين، واندثر معناها القديم إلا من معاجم التراث، وكذا الأمر في كثير من المصطلحات التي يمكن أن نطوّعها للمفاهيم الحديثة.

ب- **الاشتقاق:** عرفنا مما سبق أن اللغة العربية لغة ولود تنطوي على مئات الصيغ، وكل صيغة تدل على حالة معينة للمفهوم؛ بل قد يدل على حالة واحدة عدة صيغ؛ فالمصدر مثلاً في العربية له عشرات الصيغ، والجمع كذلك، والتصغير والتكبير كذلك، ويمكن أن يستغل الاشتقاق في توليد مصطلحات جديدة من جذور عربية تحمل بذرة المفهوم؛ فنستخدم للآلة إحدى صيغ اسم الآلة، ونستخدم أحد المصادر للدلالة على المفهوم الذي يمكن أن يؤدى بهذه الصورة، وقد نستخدم صيغ التكبير، أو التصغير، أو النسبة لصياغة مصطلحات للمفاهيم المتضمنة أحد هذه المعاني.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويمكن أن نستخدم الاشتقاق الأكبر (التقاليب) في تطويع الجذور غير المستخدمة والتي لا ترفضها العربية؛ فبمراجعة المعاجم العربية، نجد أن عدداً كبيراً من الجذور لم يستخدم على الرغم من أن اللغة العربية لا ترفض وجودها، من مثل (رحت)، و(رتح)، و (تحر)[1] . فهذه ثلاثة جذور غير مستخدمة، وفي مقابلها استخدمت الجذور الثلاثة الأخرى، فإن احتجنا إلى مصطلح ولم نجده في التراث ووجدنا أن مفهومه يشترك مع الجذور المستخدمة، ولم تسعفنا هذه الجذور في اختيار مصطلح موائم للمفهوم؛ لجأنا إلى أحد هذه الجذور غير المستخدمة لاختيار المصطلح، شريطة أن يشترك في جزء من دلالته مع الجذور المستخدمة.

ويسعفنا معجم العين في رصد الجذور المستخدمة والجذور غير المستخدمة، وبعد رصدها يمكننا أن نعرض هذه الجذور على قواعد الصوغ العربية، فلا نستخدم جذراً ترفضه لغتنا. أما الجذور التي لا ترفضها العربية، ولم تستخدمها فيمكن أن نعرضها على الاشتقاق الأكبر والجذور المستخدمة، ونحدد دلالته بناءً على دلالة الجذور المستخدمة، ونقطة التقائه معها. وهذه طريقة نلجأ إليها إذا لم تسعفنا الطرق الأخرى في إيجاد مصطلح مناسب.

أما الإبدال (الاشتقاق الكبير) فيمكن أن تستخدم هذه الإمكانة في حالة انشغال المادة الملائمة للمصطلح بمصطلح غير الذي نحتاجه؛ فيمكن إبدال أحد الأصوات بصوت قريب منه؛ لينتج عندنا جذر جديد. غير أن هذه الطريقة لا يمكن تطبيقها بصورة كبيرة؛ إذ قد يكون الجذر المتكون مشغولاً بمصطلح آخر.

جـ- **المشترك اللفظي:** يمكن أن نسير على هدي أسلافنا في استثمار هذه الطريقة لجعل اللفظة دالة على أكثر من مفهوم في أكثر من مجال. غير أن هذه الطريقة غير محببة؛ بسبب وجود طرق أخرى للصياغة، ومحاولة قصر اللفظ على أقل قدر من المفاهيم، أما إن احتجنا ذلك ، واستطعنا أن نجعل اللفظ دالاً من غير إلباس فلا بأس بذلك.

---

(١) انظر: العين حـ٣/ الخليل بن أحمد ص١٨٩ وانظر الجذور غير المستخدمة في هذا الجزء وسائر أجزاء معجم العين.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

د- **المشترك المعنوي:** بوسعنا أن نستخدم هذه الإمكانة إذا وجدنا أن اللفظ الذي يمكن أن يحمل هذا المفهوم مشغول بأداء مفهوم آخر، ووجدنا لفظا يشترك معه في جزء من المعنى، وفي هذه الحالة نقصر أحد اللفظين على الدلالة الأولى، ونحدد اللفظ الآخر بحمل الدلالة الجديدة، وقد وجدنا في تراثنا مثل هذا الحالة؛ فالإيمان، والإسلام يعودان إلى جذرين يمكن أن نعدهما من قبيل المشترك المعنوي، وعندما نزل القرآن حدد لكل لفظة مفهوماً، وفرق بين دلالتهما بقوله تعالى " قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا، ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم"[1]. وباستخدام هذه الإمكانة نغطي جانباً آخر من جوانب النقص المصطلحي.

مما تقدم نرى أن العربية تضمنت العديد من الإمكانات، كل واحدة من هذه الإمكانات تشكل أماً ولوداً، ويستطيع من يتعامل مع المصطلحات أن يختار الطريقة التي يفضلها في اختيار مصطلحه، لتعرض المصطلحات المصوغة للمفهوم الواحد بعد ذلك على هيئة تختار أفضلها وأدقها، ولكن يتبادر هنا سؤال هو:هل استغل المحدثون هذه الإمكانات؟ وإلى أي مدى استخدموها؟

٤: مدى استغلال الجهود المعاصرة لهذه الإمكانات:

بإعادة النظر في الأعمال المصطلحية التي ألفت وعرّبت في العصر الحديث نجد أن هذه الجهود حاولت استثمار بعض هذه الإمكانات، فهذا مجدي وهبة وكامل المهندس يقولان: "لم ندّخر وسعاً في البحث عن مصطلحات اللغة العربية في شتى نواحيها من معانٍ وبيان، و بديع، ونحو، وصرف، وعروض، وقوافٍ، ولهجات، وتجويد، وتوحيد، وفرق، وتفسير، وحديث إلى غير ذلك"[2]؛ فهما يستخدمان التراث ليفيدا منه في اختيار مصطلحاتهما، ووجدنا عندهما استخدام الاشتقاق مثل الإدماج [3]،

---

(١) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٢) معجم المصطلحات في اللغة والأدب/ مجدي وهبة وكامل المهندس، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٩، ص٧.

(٣) انظر: المرجع نفسه ص١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والإرصاد[1]، والإشراق [2]. ووجدنا الخولي يستخدم المجاز أحياناً مثل توليف لمقابلة synthesis [3] وانشطار لمقابلة Split[4]، وفعل مشبع لمقابلة Saturated verb[5] ، ووجدنا عنده النحت مثل قبصائتي[6] وقبطبقي[7] وفوقطعي[8] وأشار باكلا ورفاقه إلى إعطاء الأولوية للمصطلحات العربية المعروفة قديمها وحديثها مثل البدل، والخبر، والظرف، والمجهور[9]، كما أشاروا إلى صوغ مصطلحات جديدة عند الضرورة مثل: التعبيرة، والتنبير[10] ووجدنا عبد السلام المسدي يستخدم الاشتقاق والتراث والنحت؛ فمثلا هو يطوع الاشتقاق بدرجة كبير؛ إذ نجده يشتق من مصدر واحد: انبناء، وبناء، وبنائي، وبُنى ، وبنية ، وبنينة، وبنيوي، وبنيوية، وتبنين. [11]. وكذا الأمر بالنسبة لرمزي البعلبكي؛ إذ وجدناه يستخدم ألفاظ التراث ليشكل منها مصطلحات مثل (حزمة) مقابل bundle [12]، وهجنة مقابل cacology[13]، ويستخدم

---

(١) انظر: معجم المصطلحات في اللغة والأدب/ مجدي وهبة وكامل المهندس، ص١٧.

(٢) انظر: المرجع نفسه ص٢٨.

(٣) معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، ص 280.

(٤) المرجع نفسه، ص266

(٥) المرجع نفسه، ص248.

(٦) المرجع نفسه، ص226.

(٧) المرجع نفسه، ص266.

(٨) المرجع نفسه، ص230.

(٩) انظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه، ص (ل).

(١٠) انظر: المرجع نفسه، ص (ل).

(١١) انظر: قاموس اللسانيات/ عبد السلام المسدي، ص 103-104.

(١٢) انظر: معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي البعلبكي، ص79.

(١٣) انظر: المرجع نفسه، ص80.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاشتقاق لتوليد مصطلحات جديدة من مثل مكسّر مقابل broken[1]، وإلماع، وإبداع مقابل Cataphana[2]، وشفرة مقابل Code ويشتق منها مشفّرة وتشفير[3]، ومن ذلك خطاطة عامة مقابل graphics[4]. غير أنه على الرغم مما تقدم من الإمكانات المستخدمة وجدنا أن العديد من المصطلحات خرجت على نطاق اللغة؛ فوجدنا استخداماً للمصطلحات الأجنبية بصيغتها ولفظها، بل وجدنا بعضهم يشتق منها من مثل الأركاديانية نسبة إلى أركاديا وهي منطقة في اليونان [5]، والسونتات Sonnets[6]، ووجدنا معجم مصطلحات علم اللغة الحديث يزخر بالألفاظ الأجنبية المرسومة بحروف عربية [7]، ووجدنا الدكتور المسدي يتخطى الاشتقاق في مصطلحات من مثل البراكريتية (prakrit)[8] والبريتونية (Brittonique) [9] إلى الاشتقاق من المنحوت الأجنبي من مثل الموكهمرية Mon-Khmer [10] وإلى جانب ذلك استخدمت الألفاظ العربية بالصيغ الأجنبية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

من هنا نحس بمدى الحاجة لإعادة العاملين في مجال علم اللغة بعامة، وعلم المصطلح بخاصة النظر في الإمكانات العربية لتسخيرها لخدمة لغتهم وعلومهم وتطويرها، لترتقي علومنا إلى مصاف علوم الشعوب الأخرى، وبغير ذلك سنبقى تابعين نلهث خلف ما يطرحونه علينا.

---

(١) انظر: معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي البعلبكي، ص 78.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص83.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص 96.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ص 220.

(٥) انظر: : معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب/ مجدي وهبة، وكامل المهندس، ص١٧.

(٦) انظر: المرجع السابق، ص ٤٨.

(٧) انظر: المعجم في مصطلحاته المختلفة.

(٨) انظر: قاموس اللسانيات/ عبد السلام المسدي، ص 102.

(٩) انظر: المرجع نفسه، ص 103.

(١٠) انظر قاموس اللسانيات/ عبد السلام المسدي، ص 159.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

يلحظ الدارس مما تقدم، أن المصطلح وعلم المصطلح ما يزالان في تطور مستمر، وأن التطور الهائل في العلوم الحديثة يتطلب سرعة مماثلة تواكب هذا التقدم. ويجد المتتبع لمراحل تطور علم اللغة الحديث أن هذا العلم يساير في تقدمه العلوم الأخرى في البلاد الغربية؛ حتى باتت النظريات تنبثق عنها نظريات أخرى؛ وينتج عن كل هذا مفاهيم جديدة؛ يحاول العلماء أن يختاروا لها مصطلحات تحملها وفق ما تسمح به لغاتهم.

أما في الوطن العربي فيلحظ أن الدراسات اللغوية الحديثة نشأت متأخرة؛ إذ تعود بداياتها إلى العقد الخامس من هذا القرن، واتسمت هذه الدراسات بالتلقي وعدم التجديد؛ فرافق ذلك تأخر في وضع المصطلحات وتولد عن وضع المصطلحات مشكلات عدة؛ حاول البحث الوقوف عليها وعلى المحاولات التي قامت لحلها، والإمكانات المتوافرة والتي يمكن أن تساعد في حل هذه المشكلات؛ فبدأ البحث بالنظر إلى قواعد علم المصطلح، ومدى اتفاق مصطلحاتنا اللغوية مع هذه القواعد، فوجد أنه لم تحدد ابتداء قواعد ثابتة يلتزمها المعربون، بل وجد عدد من المحاولات الجماعية والفردية؛ لوضع بعض المحددات التي يمكن أن تكوّن جزءاً من قواعد المصطلح، وحاول البحث تتبع هذه المحاولات، واستخلاص عدد من القواعد التي يمكن أن يلتزم بها المعربون في تعريبهم. ووجد البحث أن بعض هذه القواعد كان قد طبق في الأعمال المصطلحية في حين أن عدداً منها، على الرغم من تنبيه عدد من العلماء أو الهيئات عليه، ما زال خارج إطار التطبيق.

وبالنسبة للجهود التي قامت في مجال وضع المصطلح وتعريبه؛ فقد وجد الباحث فيها تباين مواقف المعربين والمتعاملين مع المصطلحات، إذ يقترح بعضهم أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعرب المصطلحات فور دخولها. ويقترح آخرون أن يؤخر تعريبها حتى تستقر. ويرى بعضهم أن اللغة العربية قادرة على تجاوز هذه المشكلات؛ إن نحن أحسنّا استخدامها؛ في حين يرميها بعضهم بالقصور، وعدم القدرة على مواكبة علوم العصر ومصطلحاته، ويقدّم كل منهم الأسباب والظروف التي دعته إلى انتهاج الرأي الذي دعا إليه.

ووجد البحث أن الجهود التي قامت لمعالجة المصطلحات اللغوية توزعت بين الجماعية والفردية، غير أن الجهود الجماعية كانت دون مستوى الطموح، على الرغم من تعدد المؤسسات القائمة بهذا العمل؛ وتباينت جهود الهيئات والمؤسسات التي تعاملت مع المصطلح؛ ففي حين وجدنا بعضها لم يتعامل مع المصطلحات اللغوية مطلقاً؛ وجدنا إنجازات تلك التي تعاملت معه محدودة؛ بالإضافة إلى أنها لم تقم بنشر ما أنجزته؛ الأمر الذي أدى إلى عدم حصول الفائدة المرجوة من هذه الجهود، وربما كان هذا عائداً إلى قلة الموارد التي تمول مشاريع هذه المؤسسات.

أما بالنسبة للجهود الفردية فقد كانت أكثر عطاء وجدوى من الجهود الجماعية؛ على الرغم مما يشوبها من عيوب ومناقص.

وتباينت الإنجازات بين تناول علم اللغة بعمومه، وتناول أحد فروعه، وتمخضت الجهود التي بذلت عن صدور عدد من المعاجم التي حاول أصحابها أن يتجاوزوا ما وقع فيه سابقوهم، وما زالت محاولات الإصدار في تقدم مستمر، غير أنها لم تستطع حتى الآن تجاوز كل المشكلات التي تعترض المصطلح اللغوي.

وفي مجال المشكلات وجد الباحث أنه نتج عن وضع المصطلحات مشكلات عدة، كان من أهمها تعدد المصطلحات، والإلباس، وعدم الدقة، واستخدام المصطلحات والصيغ الأجنبية، ونقص المصطلحات وعدم شيوعها. ووجد البحث عدداً من المحاولات التي قامت لتجاوز هذه المشكلات. قام بها المؤلفون والمعرّبون على حد سواء ومع ذلك لم تتمكن من تجاوز هذه المشكلات، بل إن بعضهم لم ينجح في تجاوز ما نبه عليه هو نفسه من المشكلات. ووصل البحث إلى أن ثمة أسباباً عدة ساهمت في تكون هذه

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المشكلات كان من أهمها حداثة هذا العلم وعدم مشاركتنا الفعالة في تطوره، وتقصير الهيئات والمؤسسات واعتماد العمل على الجهود الفردية، وتنوع البيئات التي صدر منها المصطلح، وسوء فهم المعرّبين لمفهوم المصطلح، واختلاف الجهة التي ينظر منها إلى المصطلح، كما أن ضعف الصلة بين جامعات المشرق والمغرب أسهم في وجود هذه المشكلات. ووصل الباحث إلى أن هذه المشكلات تسببت في عيوب أخرى، كان أهمها اضطراب الباحثين في تحديد المدلول الحقيقي للمصطلح، ووصول المعربين إلى أحكام مغايرة للواقع الحقيقي لحقيقة المصطلح، وانشغال المتخصصين بالبحث عن مصطلح دقيق بدلاً من الانطلاق في مجال علم اللغة.

ووصل البحث إلى أن ثمة عدداً من الإمكانات التي تمتلكها اللغة العربية، ويمكننا أن نستغلها لتجاوز العديد من المشكلات التي تعترض المصطلح، ووجد أن بعض الإمكانات قد استغل قديماً وحديثاً، ومع ذلك فقد بقي عدد آخر من الإمكانات؛ ذكرها البحث؛ يمكن أن تستغل للإسراع في تجاوز هذه المشكلات.

ثانياً: التوصيات

١- يلاحظ الدارس أن علم المصطلح ما زال في تطور مستمر، غير أنه حتى الآن- خارج إطار الدرس اللغوي العربي. ولا بد من النظر إلى علم المصطلح على أنه أحد أركان علم اللغة. ولذا لا بد أن يدخل في مجال الدرس، ويقترح البحث أن يخصص لعلم المصطلح مساقات تدرس في الجامعات وأن يكون لهذا العلم مكانة بين التخصصات التي تدرّس فيها، ولا بد من الاهتمام بالمصطلح اللغوي بشكل خاص؛ ذلك أن اللغة هي وسيلة التواصل ونقل المعارف والعلوم، وهي أولى بأن تقوم بخدمة نفسها أولاً؛ ومن هنا نجد أننا بحاجة إلى تعريب المصطلحات اللغوية عن طريق الترجمة الدقيقة للمصطلح، ونقل مفهوم المصطلح بما يتفق وطبيعة العلم وعلاقة المصطلح بما يحيط به من ظروف وخصائص ومصطلحات أخرى، واستخدام وسائل اللغة الذاتية في ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- يلاحظ أن معظم الاجتهادات التي قامت؛ كانت فردية وهي بذلك تخل في شروط المصطلح؛ ذلك أن من أركان تعريف المصطلح أن يكون محل اتفاق بين المتخصصين، كما أن كثرة المجامع والهيئات، وكثرة فروع العلوم التي تعالج، تجعل النقص والقصور يمتد إلى العلوم بأجمعها؛ ومن هنا يقترح الباحث أن تكوّن هيئة متخصصة موحّدة موحِدة للجهود الفردية والجماعية، وأن لا يكون من مهامها وضع المصطلحات، بل أن تكون مهمتها دراسة المصطلحات التي يقرها الأفراد أو الجماعات، ثم إقرار الأصلح مما يُعرض عليها؛ وعندها يفتح المجال أمام الباحثين للاجتهاد، كل حسب تخصصه؛ ثم إمرار ذلك على هذه الهيئة؛ وأن تقدم المصطلحات التي يبتكرها المتخصصون إلى هذه الهيئة الموحدة على بطاقات تحمل المفاهيم التي تؤديها هذه المصطلحات؛ بشرط أن تُدخل بوساطة رموز؛ بحيث لا يؤخذ اعتبار في قبولها للشخص الذي وضعها، ولا تقر أو ترفض إلا بناء على مدى صلاحيتها أو عدم صلاحيتها، وليس باعتبار من وضعها.

٣- أن تتولى هذه الهيئة أو من ينوب عنها الإشراف على استخدام المعرّبين للمصطلحات التي أقرتها هذه الهيئة، وأن يكون لقرارها صفة الإلزام؛ فيحظر على المطابع مثلا قبول كتب للطباعة قبل إجازتها من هذه الهيئة، أو التنبيه على المصطلحات التي تجاوز فيها المؤلف مصطلحات هذه الهيئة، وأن تبقي هذه الهيئة الباب مفتوحاً أمام الناصحين، والمتخصصين، لتقديم المصطلح الأفضل، وبيان العيوب في المصطلحات التي لا تقوى على أداء المفهوم الذي وضعت له. ولا بد أن يحدد لهذه الهيئة مصادر دخل ثابتة تعينها على القيام بمهامها على الوجه الأكمل.

٤- يلاحظ البحث أن ثمة مصطلحات لها خصوصيات تميزها عن غيرها، ويحتاج إليها المتعاملون مع المصطلح في البلدان العربية، فيقترح أن تشكل هيئات استشارية في مجال المصطلحات في الأقطار العربية؛ يرجع إليها المعرّبون والمتعاملون مع المصطلحات، وأن تبقى هذه الهيئات على اتصال دائم للنهوض بمهامها على أكمل وجه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥- محاولة اختيار المصطلح العربي الأدق عند التعريب، واستغلال الإمكانات العربية المتوافرة للقضاء على مشكلة تعريب المصطلح، ومراعاة عدم التعدد، وعدم التكرار، وتحاشي استخدام المصطلحات والصيغ الأجنبية، لأن في ذلك انتقاصاً من قدر لغتنا، وإهمالاً لإمكاناتها، وتشويها لها.

٦- أن يُقصر العمل في المصطلحات اللغوية على المتخصصين في هذا المجال، وأن يكون العاملون في هذا المجال متبحرين باللغة التي يريدون أن يعرّبوا منها، بالإضافة إلى تمكنهم من اللغة العربية وأساليبها في الصياغة، ورصيدها التراثي من المصطلحات اللغوية، وأن يُراعى المفهوم الذي يحمله المصطلح في لغته الأصل، وأن يتتبع عند مستخدميه إن استخدمه أكثر من واحد.

٧- يلاحظ أن القواعد التي وضعت كانت موضع اجتهاد بين الهيئات والأشخاص؛ مما أوقع المتخصصين في حيرة؛ أيها يتّبعون فقاد ذلك إلى إرباك في التعامل مع المصطلحات، ويقترح الباحث أن تحدد قواعد محددة موحدة يتبعها المتعاملون مع المصطلحات اللغوية. وحاول البحث تقصي القواعد والآراء التي وضعت في قواعد الصياغة، وخرج بعدد من النقاط التي يمكن اعتمادها لهذا الشأن.

٨- أن تطبع المصطلحات اللغوية المقرّة في معجم صادر عن الهيئة الموحدة؛ بحيث يتكرر صدوره سنوياً أو كلما دعت الحاجة؛ بإضافة ما ابتكر من مصطلحات جديدة، وتعديل المصطلحات التي وضعت حولها الملاحظات، أو أثبت المتخصصون عدم قدرتها على أداء المصطلح وفق المعايير المتبعة، وأن يُثبت في هذا المعجم تعريف كل مصطلح، ومقابله الأجنبي.

٩- لا بد من استغلال الوسائل المتاحة للنهوض بالعلوم ومصطلحاتها؛ كإنشاء بنك للمصطلحات العربية، أو تخصيص وحدة من وحدات القمر الصناعي العربي لتخزين المصطلحات؛ بحيث توصل بها وحدات في كل قطر عربي أو جامعة عربية؛ حتى تكون هذه المصطلحات في متناول الجميع؛ مما يوفر الجهود التي تبذل لتوفير مصطلح كان قد تم توفيره أصلاً.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

١٠- لا بد من التعامل مع المصطلحات أولا بأول، وعدم الانتظار إلى وقت طويل، لأن المصطلحات في تكاثر مستمر، ولا سبيل للإحاطة بها إلا بتتبع مسارها.

١١- لا بد من المشاركة الفعلية في علوم العصر؛ ومن بينها علم اللغة؛ حتى نتجاوز مرحلة التلقي، ونصل إلى مرحلة الإنتاج الفعلي؛ ذلك أن المشاركة الفعلية تسهم إلى حد كبير في القضاء على معظم المشكلات المتكونة في مجال المصطلحات.

١٢- وأخيراً لا بد أن تكون روح العلم هي السائدة في قبول المصطلح أو رفضه؛ لأن المزاجية والتزمت يحكمان بفشل العمل مهما كانت قيمة الجهود المبذولة لإنجاحه، ولا بد أن يكون هذا العمل غير خاضع للتغيرات والظروف التي تمر بها الأقطار العربية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع

المراجع العربية

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

١- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي/ وسيمة المنصور، الكويت: جامعة الكويت ١٩٨٤.

٢- إحصائيات جذور معجم لسان العرب/ علي حلمي موسى، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٢.

٣- أخبار النحويين البصريين/ أبو سعيد السيرافي، تح محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الاعتصام، ط١، ١٩٨٥.

٤- أسباب حدوث الحروف/ ابن سينا (ضمن كتاب الأصوات ومخارج الحروف)، تح فؤاد ترزي، بيروت: مكتبة دار الكتب، ١٩٦٢.

٥- أسس علم اللغة/ ماريو باي، تر أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٣.

٦- الاشتقاق/ فؤاد ترزي، بيروت: دار الكتب.

٧- الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩.

٨- بحوث لغوية/ أحمد مطلوب، عمان: دار الفكر، ط١، ١٩٨٧.

٩- تاج العروس/ محمد مرتضى الزبيدي، بيروت: مكتبة الحياة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي بالوحدة العربية/ محمد المنجي الصيادي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٢.

١١- التعريفات/ على الجرجاني، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٨.

١٢- التعريف بعلم اللغة/ دافيد كريستل، ترجمة حلمي خليل، الاسكندرية: الهيئة العامة للكتاب، ط١، ١٩٧٩.

١٣- الخصائص/ ابن جني، تح محمد علي النجار، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠م.

١٤- دراسات في فقة اللغة/ صبحي الصالح، بيروت: دار العلم للملايين، ط١٢، ١٩٨٩.

١٥- الدراسات اللغوية في العراق/ عبد الجبار القزاز، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.

١٦- دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح/ علي حلمي موسى، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٢.

١٧- دراسة السمع والكلام/سعد مصلوح، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠.

١٨- دراسة الصوت اللغوي/ أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٥.

١٩- دروس في علم أصوات العربية/ جان كانتينو، تر. صالح القرماوي، تونس: الجامعة التونسية، ١٩٦٦.

٢٠- رسالة الاشتقاق/ أبو بكر بن السراج، تح محمد علي درويش ومصطفى الحدري.

٢١- الصاحبي في فقة اللغة/ ابن فارس، تح السيد أحمد صقر، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.

٢٢- الصحاح/ اسماعيل بن حماد الجوهري، تح أحمد عبد الغفورعطار، بيروت: دار العلم للملايين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٣- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات/ محمد رشاد الحمزاوي، تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٢.

٢٤- علم الأصوات/مالمبرج، تر. عبد الصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشاب، د.ط.

٢٥- علم اللغة (مقدمة للقارىء العربي)/ محمود السعران، بيروت: مكتبة النهضة العربية د.ط.

٢٦- العريف، معجم في مصطلحات النحو العربي/ البيركاكيا، بيروت: مكتبة لبنان،١٩٧٣.

٢٧- العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد: دار الرشيد.

٢٨- الفروق في اللغة/ أبو هلال العسكري، بيروت: دار الأفاق الجديدة، ط٥ ، ١٩٨٣.

٢٩- فصول في فقة العربية/ رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٧.

٣٠- فقة اللغة/ علي عبد الواحد وافي، القاهرة: دار نهضة مصر، ط٨.

٣١- فقة اللغة وخصائص العربية/ محمد المبارك، بيروت: دار الفكر، ط٦، ١٩٧٥.

٣٢- قاموس اللسانيات/ عبد السلام المسدي، تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤.

٣٣- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث/ مازن الوعر، دمشق: دار طلاس، ط١، ١٩٨٨.

٣٤- الكتاب/ سيبويه، تح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٢.

٣٥- الكليات/ الكفوي، تح عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٦- لسان العرب/ جمال الدين بن منظور، بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٨.

٣٧- اللغة العربية معناها ومبناها/ تمام حسّان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط٢ ، ١٩٧٩.

٣٨- اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث/ عبد الكريم خليفة، عمان: منشورات المجمع الأردني، ط١، ١٩٨٧.

٣٩- مبادىء اللسانيات العامة/ أندريه مارتينيه، تر. أحمد الحمو، دمشق: المطبعة الجديدة: ١٩٨٤-١٩٨٥.

٤٠- المثلث/ ابن السيد البطليوسي، تح صلاح الفرطوسي، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.

٤١- المثلث المختلف المعنى/ الفيروز آبادي، تح عبد الجليل التميمي، ليبيا: جامعة سبها ١٩٨٨.

٤٢- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً/ إبراهيم مدكور، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع، ١٩٦٢.

٤٣- مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، م٤، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط٢، ١٩٨١.

٤٤- مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، م٢١، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٩.

٤٥- مدخل إلى الألسنية/ بول فابر وكريستيان بايلون، تر. طلال وهبة، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط، ١٩٩٢.

٤٦- مدخل إلى الألسنية/ يوسف غازي، دمشق: منشورات العالم العربي الجامعية، ط١، ١٩٨٥.

٤٧- المزهر/ السيوطي، تح محمد جاد المولى ورفاقه، بيروت: دار الجليل، د.ط.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٤٨- المصطلحية (مقدمة في علم المصطلح)/ علي القاسمي، الموسوعة الصغيرة العدد ١٦٩ بغداد ١٩٨٥م.

٤٩- معجم علم الأصوات/ محمد علي الخولي، بيروت: مكتبة لبنان، ط١ . ١٩٨٢.

٥٠- معجم علم اللغة التطبيقي/ محمد علي الخولي، بيروت: مكتبة لبنان ط١ ١٩٨٦.

٥١- معجم علم اللغة النظري/ محمد علي الخولي، بيروت: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٢.

٥٢- معجم اللسانية/ بسام بركة، لبنان، طرابلس: جروس برس، ط١، ١٩٨٥.

٥٣- معجم المصطلحات البلاغية/ أحمد مطلوب، بغداد: المجمع العراقي ١٩٨٧.

٥٤- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث/ محمد حسن باكلا ورفاقه، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٣.

٥٥- معجم المصطلحات في اللغة والأدب/ مجدي وهبة وكامل المهندس، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٩.

٥٦- معجم المصطلحات اللغوية/ رمزي منير البعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١ .١٩٩٠.

٥٧- معجم المصطلحات اللغوية والأدبية/ علية عياد، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٤.

٥٨- المعجم الوسيط/ ابراهيم مصطفى ورفاقه، ط٢، د.ت.

٥٩- مفاتيح الألسنية/ جورج مونان، تر. الطيب البكوش، تونس: منشورات الجديد، د.ط ١٩٨١.

٦٠- المقتضب/ المبرد، تح محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

٦١- من أسرار اللغة/ إبراهيم أنيس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٦٢- مناهج البحث في اللغة/ تمام حسان، المغرب، الدار البيضاء: دار الثقافة، ط٢ ١٩٧٤.

٦٣- المنهج الصوتي للبنية العربية/ عبد الصبور شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.

٦٤- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها/ محمد رشاد الحمزاوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦.

٦٥- المنهجية العامة للتعريب المواكب/ أحمد الأخضر غزال، د. مكان نشر، ١٩٧٧.

٦٦- النحت في اللغة العربية/ نهاد الموسى، الرياض، ط١، ١٩٨٤.

٦٧- نظرية تشومسكي اللغوية/ جون ليونز، تر.حلمي خليل، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٧٥.

ثالثاً: الأبحاث

١- اتحاد الجامعات كفيل بدعم وحدة المصطلح العلمي العربي/ عبد الرحمن بشناق، مجلة اللسان العربي م٥ . ١٩٦٨.

٢- أثر اللغة العربية في الإنجليزية/ جيمس بتيار وحبيب سلوم، مجلة اللسان العربي، م١٣، ١٩٧٦.

٣- آراء الأعضاء/ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م٢، جـ٨ ،١٩٢٢.

٤- آراء وافكار/ مارون غصن، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٨، جـ١٢، ١٩٢٨.

٥- أساليب ومناهج صياغة اللفظ في التعبير العربي/ باناهي باكو، ترجمة فؤاد حمودة، مجلة اللسان العربي م٨، جـ١ . ١٩٧١.

٦- آفاق الترجمة والتعريب/ نجاة المطوع، مجلة عالم الفكر، م١٩، العدد٤، ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧- اقتراح مقاييس لاختيار الألفاظ/ عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسان العربي م٢٧ ١٩٨٦.

٨- الألسنية والاصطلاح العربي/ لطيف زيتونة، مجلة آفاق عربية العدد ٦، السنة ١١، ١٩٨٦.

٩- الألسنية ودعم المعجمية العربية/ عبد العزيز بنعبد الله (ضمن أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية) تونس: الجامعة التونسية ١٩٧٨.

١٠- امكانات العربية/ خير الدين حقي، مجلة اللسان العربي، م١٢، جـ١، ١٩٧٥).

١١- تجارب في التعريب/ محمود الجليلي(ضمن الموسم الثقافي لمجمع اللغة العربية الأردني)، ١٩٨٤.

١٢- تحديد نهايات الأماكن لتصحيح مسافات المساكن/ أبو الريحان البيروني، تح. د.بولجاكوف مجلة معهد المخطوطات العربية، م٨، جـ ١+٢، ١٩٦٢.

١٣- الترجمة والتعريب بين الفصحى والعامية/ مجيد حلاوي ومجيد الماشطة، مجلة الآداب، السنة ٢٣، العدد ٢، ١٩٧٥.

١٤- تطور الفكر العلمي ولغة التقنيات بالمغرب/ عبد العزيز بنعبد الله، مجلة اللسان العربي، م٨، جـ١، ١٩٧١.

١٥- تعدد الصيغ في اللغة العربية/ إبراهيم أنيس، مجلة مجمع القاهرة، م١٣، ١٩٦١.

١٦- تعريب الاصطلاحات العلمية/ جميل صليبا، مجلة مجمع دمشق، م٢٨، ١٩٥٣.

١٧- تعريب التعليم العالي/ سعيد عبد الله حارب، المجلة العربية للثقافة، السنة ١٢، العدد ٢٢، ١٩٩٢.

١٨- تعريب المصطلح العلمي/ قاسم السارة، مجلة عالم الفكر، م١٩، العدد ٤، ١٩٨٩.

١٩- التعريب والمطاوعة/ عارف أبو شقرا، مجلة الآداب، السنة ٤، العدد ٢٨، ١٩٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠- توحيد المصطلحات العلمية في البلاد العربية/ مصطفى الشهابي، مجلة مجمع القاهرة م١١، ١٩٥٩.

٢١- جواز التعريب على غير أوزان العرب/ محمد شوقي أمين، مجلة مجمع القاهرة م١١، ١٩٥٩.

٢٢- جوانب الدقة والغموض في المصطلح/ وجية السمان، مجلة مجمع دمشق، م٤٩،جـ ، ١٩٧٤.

٢٣- حول الاصطلاحات العلمية/ ساطع الحصري، مجلة اللسان العربي م١٢، جـ١، ١٩٧٥.

٢٤- دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبيّة/ مجلة مجمع القاهرة، الدورة ٢٧، ١٩٦٠.

٢٥- الصعوبات المفتعلة على درب التعريب/ جميل الملائكة، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٧، ١٩٨٦.

٢٦- العربية والتعريب/ صبحي الصالح، مجلة الآداب، السنة ٢٣، العدد ٢، ١٩٧٥.

٢٧- العربية والمصطلح العلمي/ إبراهيم السامرائي، مجلة الآداب، سنة ٣، العدد ٣، ١٩٧٥.

٢٨- عقبات مفتعلة في طريق التعريب/ جميل الملائكة، المجمع العراقي، م٣٣، ج٤، ١٩٨٢.

٢٩- علم المصطلح/ محمود فهمي حجازي، مجلة مجمع القاهرة، م٥٩، ١٩٨٦.

٣٠- الفكر العربية والألسنية/ عبد السلام المسدي (ضمن كتاب أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس: جامعة تونس، ١٩٧٨.

٣١- الفونولوجيا وعلم الألفاظ / ياكبسون، تعريب معهد الإنماء العربي، طرابلس، مجلة الفكر العربي، السنة الأولى، العدد ٨-٩، ١٩٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٢- في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه/ جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م٣٤، ١٩٨٣.

٣٣- في مستلزمات المصطلح العلمي/ جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م٤، ١٩٧٤.

٣٤- القرارات العلمية/ مجمع القاهرة، مجلة مجمع القاهرة، م١، ١٩٣٤.

٣٥- قرارات المجلس والمؤتمر في الدورة السابعة ١٩٤٥/ مجمع القاهرة، مجلة مجمع القاهرة، م٥، ١٩٤٩.

٣٦- قرارات المجمع في الدورة الرابعة عشرة، مجلة مجمع القاهرة، م٧، ١٩٥٣.

٣٧- قضية المصطلح اللغوي الحديث/ محمود فهمي حجازي، مجلة مجمع القاهرة، م٥٧، ١٩٨٥.

٣٨- القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية/ محمد كامل حسين، مجلة مجمع القاهرة، م١١، ١٩٥٩.

٣٩- كلمة عامة في مشكلة المصطلحات/ محمد رضا الشبيبي، مجلة مجمع القاهرة الدورة، ٢٥، ١٩٥٩.

٤٠- اللسانيات وعلم المصطلح/ عبد السلام المسدي (ضمن كتاب أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية) تونس: المطبعة العصرية، ١٩٨١.

٤١- اللغة العربية صالحة ولكن المصطلح العربي يتطلب التنسيق/ أنور باكير، مجلة اللسان العربي، م٢٥، ١٩٦٨.

٤٢- اللغة العربية ليست قاصرة عن استيعاب المعرفة/ شكري الفيصل، مجلة اللسان العربي م١٢، جـ١ ، ١٩٧٥.

٤٣- اللغة العربية وعلوم العصر/ عائشة عبد الرحمن، مجلة اللسان العربي، م١٣، ١٩٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٤- مدى حق العلماء في التصرف في اللغة/ إبراهيم مدكور، مجلة القاهرة م١١، ١٩٥٩.

٤٥- مشاكل وضع المصطلحات/ محمد رشاد الحمزاوي (ضمن كتاب دور التعريب في تطور اللغة العربية) ملتقى ابن منظور، تونس: الدار التونسية ١٩٨٤.

٤٦- مشكلات الترجمة والتعريب/ عبد الكريم اليافي، مجلة مجمع دمشق، م٦٣، جـ٢، ١٩٨٨م

٤٧- مشكلة المصطلحات العلمية والطريقة العلمية لحلها/ عبد الحليم منتصر، مجلة مجمع القاهرة، م٣، ١٩٦١.

٤٨- مشكلة وضع المصطلح/ محمد السويسي، مجلة اللسان العربي، م١٢،جـ١، ١٩٧٥.

٤٩- مصطلحات أجنبية أصلها عربي/ ابو فارس، مجلة اللسان العربي، م٩، جـ١، ١٩٧٢.

٥٠- المصطلحات الألسنية في اللغة العربية/ أحمد مختار عمر، ضمن (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية)، تونس: الجامعة التونسية، ١٩٧٨.

٥١- مصطلحات العلوم في اللغة العربية ودور المجمع فيها/ عبد الفتاح الصعيدي، مجلة مجمع القاهرة، م١٣، ١٩٦١.

٥٢- المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية/ محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية العدد١٤، ١٩٧٧.

٥٣- المصطلح العلمي ووحدة الفكر/ جميل الملائكة، مجلة المجمع العراقي، م٣٠، ١٩٧٩.

٥٤- المصطلح المغرب/ شكري الفيصل، مجلة مجمع دمشق، م٤٧، جـ٢، ١٩٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٥- المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي/ عبد الرحمن أيوب، مجلة اللسان العربي، م١٦، جـ١, ١٩٧٨.

٥٦- ملاحظات على وضع المصطلحات العلمية/ مصطفى الشهابي، مجلة مجمع القاهرة. م١٢، ١٩٦٠.

٥٧- منهج بناء المصطلح العلمي العربي/ أنور الخطيب، مجلة اللسان العربي، م٢٠، ١٩٨٣.

٥٨- منهجية مكتب تنسيق التعريب، في توحيد المصطلح العلمي العربي/ عبد العزيز بنعبد الله، مؤتمر التعريب، ١٩٨٢، مطبعة دمشق، ١٩٨٢.

٥٩- المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي/ شكري الفيصل، مؤتمر التعريب، جامعة دمشق ١٩٨٢.

٦٠- مؤتمر التعريب الثاني/ شكري الفيصل، مجلة مجمع دمشق، م٤٩، جـ١ , ١٩٧٤.

٦١- النحت قديماً وحديثاً/ كيفورك ميناجيان، مجلة اللسان العربي، م٩، جـ١، ١٩٧٢.

٦٢- نحو معجم لساني شامل موحد/ سمير ستيتية، مجلة أبحاث اليرموك، م١٠،العدد٢، ١٩٩٢م.

٦٣- ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة/ مجلة مجمع دمشق، م٥٦، جـ٤، ١٩٨١.

٦٤- النظام الداخلي لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، مجمع دمشق، م٤٦، جـ٣، ١٩٧١.

٦٥- نقد كتاب«المصطلحات العلمية في اللغة العربية لمصطفى الشهابي» / وديع فلسطين، مجلة الآداب، سنة ٣، ع٦، ١٩٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٦- نقل العلوم إلى اللغة العربية/ مصطفى نظيف، مجلة مجمع القاهرة، م٥، ١٩٤٩.

٦٧- وثيقة المؤتمر الثاني للتعريب/ مجلة اللسان العربي، م١١، جـ١، ١٩٧٤.

٦٨- وحي الأصوات في اللغة/ إبراهيم أنيس، مجلة مجمع القاهرة، م١٠، ١٩٥٨.

٦٩- وسائل تطوير اللغة العربية العلمية/ عبد الكريم خليفة، مجلة اللسان العربي م١٢، جـ١، ١٩٨٥.

٧٠- الوضع والتعريب/ مجمع دمشق، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٢، جـ٢، ١٩٢٢.

المراجع الأجنبية

1- Dictionary of Linguistics/ Mario PEI & frank Gaynor U. S. A. Totowa New Jersey.

2- Glossary of Linguistic Terminology Mario Pei, N. y., Columbia university press 1966.

3- Sibawayhis Dichotomy of Majhura/ Mahmusa Revisited/ E,y. Odisho, Al- ᶜarabiyya 21/1988.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Problems Of Arabicizing The Linguistic Contemporary Terms

by

Mustafa Taher Ahmad Al-Haiadereh

M.A. Arabic Language, Yarmouk University, 1993

Supervisor

Prof. Dr. Sameer Stytieh

This dissertation aims to follow problems of Arabicizing linguistic terms. According to the termonligical point of view of Arabicization, this problem can be studied with concentration on its causes, phenomena, diagnosis, and resolutions.

Arabicizing linguistic terms has been treated with according to the perception of individual and academic societies of Arabicization including the Academic Societies of Arabic in Cairo, Damascus, Baghdad, Amman, and Al-Rabat. These efforts treated with Arabicization according to the perception of the members of these societies without paying much attention to the principles and doctrines of termonology which is considered a new branch of linguistics and language study.

As for the problems to be expected in Arabicization, this dissertation takes into consideration the following problems:

1. Multiterms for the same conception.
2. Misconception of the contents of linguistic terms.
3. Lack in Arabic terms especially when taking into consideration the new terms which take place continuously in the West.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4. Difference between linguistics in interpreting linguistic terms and coping with their contents and forms.

5. The nature and construction of the Arabic Academic Societies.

These problems led to some difficulties in Arabicizing linguistic terms including the following difficulties:

A. Confusion in the process of interpretation the conceptions of linguistic terms.

B. Misleading conclusions met when dealing with particular terms especially those terms of phonetics, phonology, and semantics.

This dissertation tried to establish a new strategy for Arabicizing linguistic terms.

This strategy is built on the fact that Arabic has many characteristics which qualify it to contain the new linguistic terms without difficulties. Some of these characteristics is its ability deal with derivation, coinage, generation, fixation, and metaphore.

This study, however, consists of an introduction and four chapters:- The first deals with the contemparary linguistic terms and the rules of terminology. -The second deals with mechanisms of the contemporary Arabicization whether they were individual or groupal. -The third chapter deals with the causes and conclusions of the problems of Arabicization linguistic terms. -The fourth chapter deals with the potential power in Arabic to deal with these terms.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University